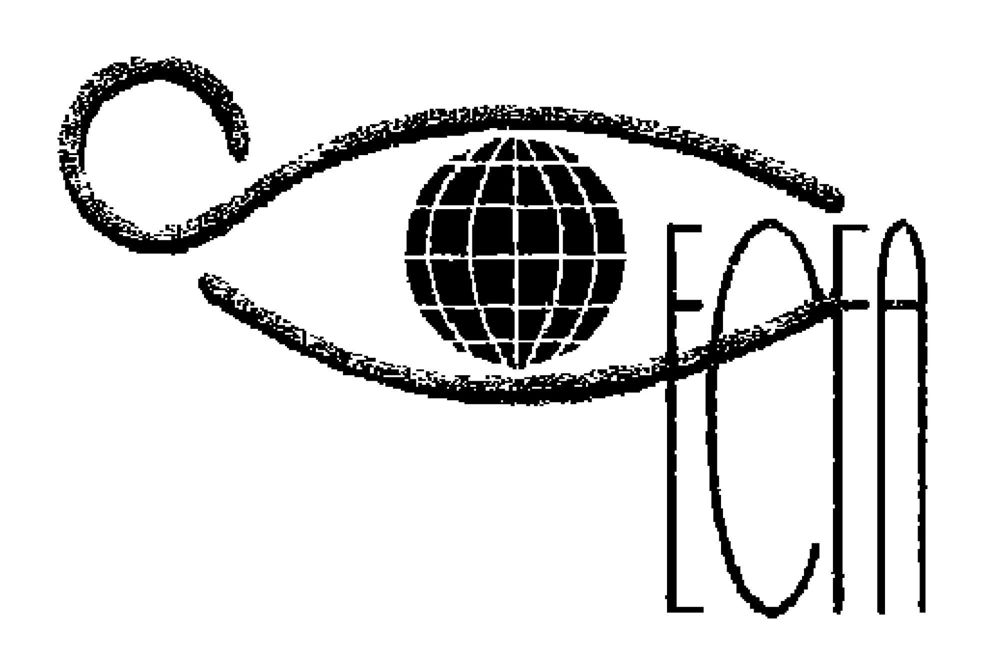


الصراع الإقليمي على الشرق الأوسط

Egyptian Council for Foreign Affairs

تحرير وتقديم

د. السيد أمين شلبي



المؤتمر السنوي
للمجلس المصري
للشئون الخارجية
نوفمبر ٢٠٠٩

الصراع الإقليمي على الشرق الأوسط

تحرير وتقديم

د. السيد أمين شلبي

الفهرس

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

في النقاش الذي دار في المجلس المصري للشئون الخارجية حول اختيار موضوع المؤتمر السنوي لهذا العام، ومع تعدد الموضوعات والقضايا الإقليمية والدولية التي يمكن أن تكون موضوعا للمؤتمر، فقد تبلور النقاش حول «الصراع على الشرق الأوسط» لكي يكون موضوع المؤتمر.

والواقع أن أي قارئ للخريطة السياسية للمنطقة سوف يلحظ على الفور أن ثمة قوى تتشابك وتتصارع على الدور، إن لم يكن على الهيمنة، على المنطقة، وتحاول بناء تحالفات تدعم بها هذا الدور، وفي مقدمة هذه القوى، إيران، إسرائيل، وتركيا. ويجري هذا وسط القوى العربية التي هي القوة الأصيلة في المنطقة، ورغم هذا، ووسط هذا الصراع، تبدو القوى العربية موضوعا لهذا الصراع أكثر مما تكون طرفا فيه. غير أن الصراع على المنطقة ليس قاصرا على قواها الداخلية، بل تتداخل وتؤثر فيه القوى الخارجية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والتي أصبحت منذ غزوها ووجودها في العراق جارا للمنطقة، غير أنه رغم هذا – وبسبب ما توقعه ريتشارد هاس من تراجع أو خسوف الدور والمكانة الأمريكية في المنطقة – فإن قوى أخرى مثل أوروبا، وروسيا، والصين تتطلع لأن تلعب دورا في الصراع على المنطقة.

ووفقا لهذا التصور جرى صياغة برنامج المؤتمر الذي تضمن ثلاث جلسات، خصصت الجلسة الأولى لمناقشة أدوار إيران، تركيا، وإسرائيل، فضلا عن القوى العربية، والجلسة الثانية لمناقشة أدوار وتأثير القوى الخارجية، أما الجلسة الثالثة فقد خصصت لمناقشة أين تقع مصر في هذا الصراع الإقليمي على الشرق الأوسط وكيف تتعامل معه.

وفي كلمته الافتتاحية انطلق السفير عبد الرءوف الريدي من حقبة الحرب الباردة والصراع الدولي بين القوتين العظميين حيث كان من يسيطر على هذه

البقعة الهامة والحساسة في الاستراتيجية العالمية والتي تضم أكثر من نصف موارد الطاقة في العالم، فقامت مصر وتبنت فكرة القومية العربية التي جذبت الجماهير العربية وكانت تقوم على رفض النفوذ الأجنبي والقواعد العسكرية والأحلاف الأجنبية، وقد بدأت حقبة العشرين عاما الماضية بحرب عربية عربية عندما غزت العراق الكويت، وجاء هذا الغزو ليمثل أكبر شرخ في النظام العربي منذ قيامه ولم يتجاوز هذا النظام ذاك الشرخ حتى الآن بل لانزال نعيش في تداعياته، وتم الاتفاق على عقد مؤتمر مدريد في أكتوبر 1991.

ونبه السفير الريدي إلى أن اللحظة الراهنة هي لحظة ظهور لاعب جديد في لعبة الصراع الإقليمي على الشرق الأوسط، هذا اللاعب الجديد هو تركيا وأصبحت تلك الصورة التي نراها تطل علينا من الشرق الأوسط لم تعد هذه المنطقة قاصرة على العالم العربي كقوة إقليمية تملأ فراغها. أصبحت هناك ثلاث قوى أخرى تتصارع لملء هذا الفراغ أو ما تتصور أنه فراغ، قوة تتطلع إلى الهيمنة وتتصور أنها صاحبة حق إلهي يضعها فوق القانون، وتمتلك ترسانة أسلحة نووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وهي إسرائيل بطبيعة الحال. وقوة ثانية ذات مشروع عقائدي وطموح نووي وهي إيران. وقوة ثالثة بازغة تمزج توليفة فريدة.. تراث تاريخي.. توجه إسلامي جديد. وعضوية في حلف شمال الأطلسي مع عضوية في منظمة المؤتمر الإسلامي. تمزج الحداثة بالتاريخ وعلى أرضها يجتمع الشرق والغرب وهي تركيا.

وخلص السفير الريدي إلى أن هذه هو الموازيك الجديد الذي نريد أن نبحث في هذا المؤتمر ما يعنيه، وماذا يعني بالنسبة لنا كمصريين وكعرب.. أسئلة عديدة وهاهي تطرح نفسها علينا. وعلينا أن نسعى لحلها وأن نسبر أغوارها. وربما أن نبلور أفكارًا وتوصيات.

وفي كلمة السيد وزير الخارجية نبه إلى الحاجة إلى التفاعل الخلاق مع التغييرات الهيكلية المهمة التي غيرت من طبيعة النظام الدولي وخصائصه. فيتجه العالم اليوم إلى مرحلة تعدد الأقطاب وذلك بعد فترة انتقالية هيمن عليها القطب الواحد. كما يواجه عالمنا الحالي العديد من الظواهر والتحديات الدولية التي هزت الثقة في فعالية قواعد التعاون الدولي القائمة مثل الأزمة المالية

العالمية وحروب وأزمات دولية في مناطق مختلفة من العالم ومنها العراق، أفغانستان، أظهرت كلها مزيدًا من الحاجة إلى شراكة دولية متعددة الأطراف، وتكاتف المجتمع الدولي من أجل وضع صيغة للتعاون الدولي قادرة على مواجهة المشاكل التي تفوق قدرات دولة واحدة أو حتى مجموعة صغيرة من الدول على مواجهتها.

واستطرادا لهذا التصور تنبه الكلمة إلى أن الوضع الحالي يطرح الضرورة الماسة والملحة لتطوير هياكل صنع القرار في المنظمات الدولية وخاصة التي تعالج موضوعات السلام والأمن الدوليين حيث جاءت إدارة جديدة أعلنت عن توجهات انفتاحية نحو مزيد من التعاون الدولي، كما أخذت هذه الإدارة زمام المبادرة للتواصل مع العالم العربي والإسلامي كما عكس ذلك خطاب أوباما التاريخي في جامعة القاهرة، نجحت مصر في خلق موقف دولي مُواتٍ ومؤيد لأهدافها والتزامها بتحقيق السلام في المنطقة.

ونبه السيد الوزير في كلمته إلى أن نجاحنا سوف يتوقف على قدرتنا على توليد ضغوط دولية موازية تدعم الرؤية العربية وذلك على المستويات الدولية المختلفة وعلى رأسها الحصول على تأييد الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الحفاظ على تماسك وتأييد أصدقائنا التقليديين ومنهم الصين والتي استضافت مصر مؤخرا منتدى إفريقيًا للتعاون معها وحركة دول عدم الانحياز والتي تسعى مصر من خلال رئاستها الحالية لها إلى توحيد مواقفها في دعم الرؤية العربية، كما نهتم بتكثيف مساعينا الثنائية والإقليمية مع بقية الدول الإفريقية لاستعادة وحدة الموقف الإفريقي الداعم للمواقف العربية، وبطبيعة الحال، لن يكون لجهودنا جدوى ما لم تنطلق من قاعدة عربية موحدة. وتوضح الكلمة إلى أننا بلا شك لسنا غافلين عن أن هناك تحديات كبيرة تواجهنا، وليس لدينا أوهام حول ضخامة هذه التحديات. فعلى المستوى الإقليمي، هناك حاجة ماسة لتعاون عربي يفوق كثيرا المستويات القائمة خاصة وأن هناك مشاكل ومصاعب تمر بها بعض الدول العربية ومنها اليمن، والعراق، والسودان، وهي كلها تحديات تمس وحدة واستقرار هذه الدول، كما أننا ندرك حجم الضغوط التي تتعرض لها الإدارة الأمريكية داخليا وكذلك تلك التي تتولد بحكم علاقاتها الخاصة مع إسرائيل. كما نعي أن هناك قوى إقليمية ودولية تستفيد من تردي الأوضاع في

المنطقة سواء من خلال زيادة الصراعات داخل بعض الدول العربية أو غياب تقدم في عملية السلام وما يمثله ذلك من زعزعة الاستقرار وإفشال جهود تحقيق السلام.

ويستخلص السيد الوزير أن مصر ما تزال تصر على أن تنمية القدرات والأساليب الدبلوماسية والسياسية هي الأدوات المثلى والفاعلة لحل أي صراع دون أن يتعارض ذلك مع ضرورة تنمية القدرات الدفاعية لمصر وتعاونها العسكري مع دول المنطقة لردع أي قوة تسعى للاعتداء على بعض دول المنطقة أو ممارسة سيطرة إقليمية لدعم نفوذها الدولي. كما أننا ما زلنا نرى أن الحلول الدبلوماسية هي أفضل الحلول لمعالجة مشكلة الانتشار النووي والخلاف الغربي الإيراني في هذا الشأن، وأن الطريقة الأكثر فاعلية هي الاستجابة إلى ما دعت إليه مصر من ضرورة إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل. إن هذه الدعوة والجهود المبذولة بصددها لا تعني بأي شكل كان ولا تؤثر على الحقوق الشرعية لكافة الدول من حيث حقها في امتلاك وتطوير تكنولوجيا نووية في مجال الاستخدامات السلمية. وإن قيام الدول طواعية بتخليها عن إنتاج أسلحة نووية والانضمام لمعاهدة منع الانتشار يجب ألا يؤدي إلى معاقبتها، ووضع مزيد من القيود عليها في الوقت الذي يتاح فيه لبعض الدول مثل إسرائيل تطوير برنامج نووي لا يخضع لأي رقابة دولية. وإننا واعون أن سياسة خارجية قوية ومثمرة تحتاج إلى قدرات اقتصادية تدعم تنفيذها وتوافق وطنى سياسي يؤازرها. وعلى المستوى الإقليمي – وبصفة خاصة المستوى العربي – فإن الأوضاع الاقتصادية العربية لا تزال تمثل مشكلة تتطلب التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية، حيث يواجه الوطن العربي صعوبات وتحديات كبيرة تؤثر على مسيرة التنمية والتكامل العربي.

أما الأستاذ الدكتور علي الدين هلال فقد بدأ كلمته بالتساؤل عن اختيار كلمة الصراع وهل هي الكلمة الوحيدة الملائمة لوصف حالة مايدور على هذه المنطقة أم أننا يجب أن نفهم الصراع بشكل واسع يتضمن التنافس ويتضمن التناقض لكنه أيضًا يتضمن التحالف ويتضمن التعاون باعتبار أن ما نراه في المنطقة ليس كله صراعًا بل توجد أنماط مختلطة من التفاعلات الصراعية والتعاونية والتنافسية والتحالفية. التساؤل الثاني عمن نتحدث؟ من الواضح

أننا نتحدث عن ثلاث دول بدون ترتيب هي تركيا وإيران وإسرائيل إن كان هناك اختلافات في شرعية أهداف وتطلعات كل منها، ثم مجموعة الدول الأعضاء التي هي أيضًا مجموعة غير منسجمة وغير متفقة في أي أمر من الأمور، ربما السؤال الثالث أو الموضوع الثالث هو حول ماذا يدور الصراع؟ إذا قبلنا أن هناك صراعًا في المنطقة، عَمَّ يدور هذا الصراع، هل هو صراع من أجل الموارد والسيطرة على موارد المنطقة، أم هو صراع لنشر نموذج سياسي أو تكنولوجي معين، أم هو صراع يكشف عن تحالفات وامتدادات دولية؟ وهذا يقودني إلى السؤال الرابع والأخير وهو إلى أي مدى يمكن أن نتحدث عن صراع إقليمي في غيبة الحديث عن صراع دولي توصيفها وتقيمى لهذا الصراع هل تنفرد هذه المنطقة بهذا الصراع. إنما النظام العربي الآن في حالة تقهقر، في حالة دفاع عن النفس، والأطراف التي تبدو أكثر قوة هي الأطراف التي تسعى إلى تغيير المعادلة وتغيير طبيعة المنطقة. وأضاف الدكتور هلال أن أسئلة ماهية هذا الصراع الإقليمي الذي أكيفه، الصراع حول تعريف هذا الإقليم وحدود هذا الإقليم ثم ما هي الهوية الحضرية والثقافية لدى الإقليم، هل هو إسلامي أم شرق أوسطي أم عربي، ثم ما هي حدوده.... استراتيجي ليس صراعًا استراتيجيًّا فحسب بل هو صراع حول ما هو شكل هذه المنطقة في المستقبل. أعتقد أنه لا يمكن فهم ما نسميه بالصراع الإقليمي دون إدخال الطرف الدولي في الحسبان، هو ليس صراعا إقليميا وحسب بل هو يعكس اهتمامًات دولية... أولاً يجمع بين ثلاثة أطراف الدول إيران وإسرائيل وتركيا، هذه الثلاث دول يجمع بينها نفى الضفة العربية، فالكل يسعى إلى وضع المنطقة في سياق أكبر نسميه منطقة الشرق الأوسط نسميه الإسلامي...، كلهم يسعون إلى تفتيت المنطقة العربية وخلق تحالفات بين كل دولة والدول العربية.

إسرائيل وتركيا دول موالية للغرب، ويجب أن ندرك أن أهم علاقة هي العلاقة العسكرية، تركيا طائراتها تقوم بإصلاحها في إسرائيل، أيضًا هناك قضية حيوية أخرى مثل المياه، هناك علاقات بين هذه الدول، في هذه اللحظة إيران دولة متمردة، إيران لا تزال ناشزة ومتمردة، يجمع تركيا وإيران استخدامهما المختلف لسلاح واحد هو الإسلام، إيران تستخدمه بشكل واضح وتقدم نموذجًا ثوريًّا راديكاليًّا.

وينتهي الدكتور هلال إلى التساؤل: أين الطرف العربي في هذا الصراع؟ ويجيب أنه في تقديره أنه موضوع للصراع أكثر مما هو طرف فاعل في هذه المرحلة، وأنه لا يعتقد أن أغلب الدول العربية أو كلها لديها رؤية للتعامل مع إيران، السمة الثانية أننا لا نتحدث عن طرف عربي، وأن حسم هذا الصراع موجود في بلد اسمها العراق، مستقبل العراق سوف يكون مؤشرا على تطورات المستقبل.

وفي الجلسة الأولى التي قدم لها السفير إيهاب وهبة فقد اعتبر أن ما نراه اليوم هو شيء مختلف تمامًا، فالقوى الدولية اليوم لا تتمثل في فرنسا ولا بريطانيا ولا حتى في أمريكا التي تقف عاجزة ولا تستطيع إيقاف إسرائيل عن وقف بناء المستوطنات. أما بالنسبة لإيران فهي على النقيض تمامًا فقد استطاعت الاستفادة من سقوط نظام صدام وقامت بتوسيع رقعة نفوذها في العراق، كما أن هناك الملف النووي الإيراني الذي يؤكد على قدرة إيران على أن تصبح دولة نووية. إذا انتقلنا إلى تركيا نجد أنها أيضًا لها دور فاعل جدًا في المنطقة حيث إنها قامت بتقوية العلاقات مع سوريا.

وفي كلمته عن المحور العربي قال الدكتور أحمد يوسف أحمد أن الثقل الراهن للقوى الإقليمية غير العربية وبالذات إسرائيل وتركيا وإيران، ولكنه تحفظ بداية على تعبير «محور عربي» لأن هذا التعبير يعطي انطباعًا بوجود حركة جماعية ومنسقة في مواجهه هذا الصراع، وهذا غير صحيح، وإنما الأمر في أساسه الآن هو تحركات دول وليس تحرك نظام إقليمي. ثم قسم المتحدث كلمته إلى ثلاثة أقسام:

أولا: لماذا يجب الحديث عن دول عربية وليس عن محور عربي.

ثانيا: توجهات الدول العربية الرئيسية تجاه الصراع الإقليمي في الشرق الأوسط: الرؤى والسلوك والقيود.

ثالثا: مستقبل النظام العربي في ضوء الصراع الإقليمي على الشرق الأوسط ومعطياته.

وفي كلمته عن تركيا نبه السفير فتحي الشاذلي إلى انتقال المسرح المركزي للعلاقات الدولية من أوروبا إلى ما أصبح يسمى بالشرق الأوسط الكبير، وسط

عجز دول المنطقة عن القيام بدور فاعل، أو حتى محسوس فيما يجرى على ذلك المسرح، ثم تحدث عن القصور الوظيفي للسياسة الخارجية التركية نتيجة تركيزها لعقود على إسباغ المصداقية على مقولات مؤسس الجمهورية عن «أوروبية» تركيا، وحرصه المتعنت على فصم عرى كل ما كان يربط تركيا الجمهورية بماضيها الإمبراطوري سواء كان ذلك «الخلافة الإسلامية»، أو العلاقات مع العالم الإسلامي.

وزعم السفير فتحي الشاذلي أن ديسمبر 1997 شهد ما أطلق عليه «نوبة صحيان» عندما ووجهت تركيا في هذا الشهر بقمتين: لوكسمبورج للاتحاد الأوروبي التي رفضت اعتبار تركيا دولة مرشحة لعضوية المجموعة، وتلتها قمة طهران التي عنفت تركيا لعلاقاتها الاستراتيجية مع إسرائيل وتغليبها السعي للحصول على اعتراف الاتحاد الأوروبي بأوروبية تركيا ومن ثم عضويته.

واستخلص إلى أن الرفض القاطع لوجود تنافس إقليمي بين مصر وبين تركيا، مع اعتقاده بالحاجة إلى إعادة تحديد الرؤى والمنطلقات الأساسية للسياسة الخارجية المصرية على المستوى الإقليمي وما يجاوزه على ضوء ما يظن أنه لحقها من اختلاطات على نحو ما سبق شرحه.

وفي ورقتها عن إيران، سلطت الدكتورة نيفين مسعد الضوء على خصائص المشروع الإقليمي الإيراني في الشرق الأوسط بأنه في حالة تمدد مستمر، وأن مشروع الجمهورية الإسلامية الإيرانية على المستوى الإقليمي يقوم على تطوير شبكة من العلاقات مع القوى الفاعلة في المنطقة بما يشكل سياجًا حاميًا لمصالحها، وأنه يقبل بالارتكاز على تعددية قطبية قوامها: إيران – تركيا – إسرائيل. وأن هذا الوضع يختلف كلية عن مصر التي لا تفضل إيران أن تكون من ركائز النظام الإقليمي في الشرق الأوسط لسبب بسيط أن إيران مثل تركيا ترفض عروبة هذا النظام. ويفسر لنا ذلك استمرار تدني العلاقات الدبلوماسية بين مصر وإيران رغم مرور ثلاثين عامًا على قطعها ورغم نجاح إيران في تجاوز كل الأسباب التي أدت للقطيعة مع مصر في علاقتها مع الدول العربية الأخرى.

وتساءلت الدكتورة مسعد إلى أي مدى يمكن قيام شرق أوسط ثلاثي الأقطاب إيراني – تركي – إسرائيلي من وجهة نظر إيران وهو سؤال تتحكم فيه متغيرات ثلاثة هي: **المتغير الداخلي الإيراني المتغير الأمريكي المتغير العربي** هو الثالث من حيث ترتيبه بحكم كونه غير مرشح للتفعيل أو للتغيير في حدود الأمد المنظور.

أما إسرائيل فقد تحدث عنها الدكتور عماد جاد في ورقته التي تناولت تحديد أسس الموقف الإسرائيلي من عملية التسوية السياسية، ثم التغيرات التي طالت الوضع الإسرائيلي وأدت إلى تآكل أسس الموقف، وصولا إلى تقديم تصور لكيفية استثمار هذا التغير من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للقضية الفلسطينية.

وفي تقديره أن الموقف الإسرائيلي قد استند – في تعاطيه مع القضية الفلسطينية تحديدًا – إلى ثلاثة أسس هي:

1- **التفوق العسكري وردع الخصوم.**

2- **التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة.**

3- **أخلاقية الموقف الإسرائيلي.**

بمرور الوقت تعرضت أسس الموقف الإسرائيلي للتآكل التدريجي على النحو الذي بدأ يجرد إسرائيل من أبرز نقاط قوتها ويمس بوضعها في العالم، ويأتي ذلك من خلال تآكل الأسس الثلاث التي سبق ذكرها، وهنا يبرز السؤال **هل يعني ذلك أن تغيرا ما قد طرأ على العلاقات الخاصة الأمريكية الإسرائيلية، وأن طبيعة هذه العلاقات حاليا تختلف عن تلك التي كانت قائمة في سنوات الحرب الباردة؟**

المؤكد أن ثمة تغير في علاقة واشنطن بتل أبيب، وأن هذا التغير جاء حصيلة تغيرات إقليمية مثلت أزمات كبرى للإدارة الأمريكية سواء في «المستنقع العراقي» أو الأزمة مع إيران وسوريا، والمشكلة الفلسطينية الإسرائيلية. وبدا واضحا من بعض التقديرات الأمريكية أن إسرائيل مثلت عنصرا مشتركا في هذه الأزمات، وبدت في معظمها كعبء على الاستراتيجية الأمريكية، وأن شقا رئيسيا من أزمات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط والكراهية لواشنطن هو نتيجة

تقديم الإسرائيلي على الأمريكي في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة. وفي هذا السياق تجري عملية مراجعة للسياسة الأمريكية تجاه ملفات كثيرة من خلال معادلة جديدة تقدم الأمريكي على الإسرائيلي في السياسة الجديدة تجاه المنطقة، تتضمن مطالبة إسرائيل بلعب أدوار مساعدة لواشنطن في المنطقة من خلال قيامها بخطوات قد لا ترغب فيها أو لا تفضلها، ومنعها من القيام بسياسات مفضلة حاليا.

أما الجلسة الثانية التي ترأسها السفير نبيل فهمي فقد تقدم لها بالقول أنه في الفترة السابقة كان أي حديث عن الصراع في منطقة الشرق الأوسط يعني عملية السلام، وكانت القوى الدولية تتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وحلفائهم. والتساؤل الآن يدور حول ماهية القوى الدولية الحالية الآن، وهل هي دول فقط أم أمور أخرى. وإذا نظرنا إلى المستقبل سنجد أن المسألة أكثر تعقيدًا، فهناك قوى غير إقليمية تؤثر في الساحة الإقليمية رغم أنها ليست دولًا، يعتبر الإرهاب عنصرًا دوليًّا غير حكومي ومؤثرًا خارجيًّا على مناطق كثيرة..... تناولنا مسألة القرصنة كحالة بحث.

وأضاف السفير نبيل فهمي أنه لاشك أن الصين والهند سيكونان من الدول المؤثرة جدًّا في الساحة الدولية، حتى في الشرق الأوسط مستقبلًا، وذلك لاحتياج الصين للطاقة واهتمامها بها في إفريقيا. قد لا تلعب الصين دورًا مباشرًا على المدى القصير في عملية السلام أو في العراق أو غير ذلك، وإنما حتمًا ستلعب دورًا مادام قد أصبح لها مصالح في المنطقة، اليابان سيكون لها دور أيضًا بسبب مصالحها الاقتصادية، فيجب أن نقوم بتحديد المنطقة التي نتحدث عنها، هل هي الدول العربية وإسرائيل وإيران، أم معها تركيا، أم الشرق الأوسط الكبير وفقا لمفهوم أمريكا، ثم ننظر إلى العالم بشكل مستقبلي وليس تاريخيًّا. فإذا كنا سنتحرك كرد فعل، بالرفض أو الموافقة، على أجندة خارجية، أو أجندة غير عربية فلن ننجح، ذلك أنه في أغلب الأحيان تمت صيانة الحقوق العربية والمصرية تحديدًا حينما أخذنا المبادرة في المنطقة، إيجابيًّا أو سلبيًّا، ولكن كنا محركين لما يحدث في المنطقة.

أما السفير السيد أمين شلبي، فقد تحدث عن أوروبا كإحدى الشعوب الخارجية المؤثرة في الصراع على الشرق الأوسط وابتدأ في تتبعه لهذا الدور خلال وبعد حرب أكتوبر 1973 والتي أنتجت المقاطعة العربية للبترول، أدركت أوروبا الاعتماد المتبادل بين الأمن والسلام في الشرق الأوسط وبين الأمن الأوروبي. وقد انعكس هذا الإدراك على وثيقة البندقية عام 1980 والتي أكدت فيها الدول الأوروبية هذا الارتباط واعترفت للمرة الأولى بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. غير أنه في الثمانينيات والتسعينيات ظل الموقف الأوروبي من الصراع العربي الإسرائيلي يتحدد بثلاثة عوامل.

والآن يواجه الاتحاد الأوروبي ودوره بنية دولية وإقليمية جديدة، فدوليًا جاءت إدارة جديدة للولايات المتحدة صممت منذ أيامها الأولى على إحياء عملية السلام على أساس مبدئي وهو حل الدولتين، وتجميد بناء المستوطنات الإسرائيلية. أما إقليميا فكان مجيء حكومة من تحالف اليمين الإسرائيلي برئاسة نتنياهو المعروف جيدًا بمواقفة المناهضة لمتطلبات سلام حقيقي، أما على المستوى الفلسطيني فقد تطور الانقسام الفلسطيني الفلسطيني.

ومن الأمور المشجعة التي صدرت عن الاتحاد الأوروبي، موقفه من رفض المطلب الإسرائيلي لترفيع العلاقات مع الاتحاد وكذلك القرارات التي صدرت عن المجلس الأوروبي في 15 يونيو 2009 خلال اجتماعه في لوكسمبورج حيث تبنت مبادئ أوباما ورحبت بالتزام الولايات المتحدة بالمتابعة القوية لحل الدولتين. واستخلص المتحدث أن أوروبا لكي تكون حقًا عاملًا فعالًا في تحقيق سلام حقيقي يجب أن تكون مستعدة لكي تستخدم نفوذها الدبلوماسي والاقتصادي والتجاري والتكنولوجي على إسرائيل.

وفي كلمته أوضح الدكتور جمال عبد الجواد أن القوى الدولية نجد أنه مازال هناك دول ولكن أصبح هناك في العالم حالة من تحدٍ للهيكل الذي كان وحدة بنائه الدولة، وهو ما ظهر مع بداية العولمة. والآن هناك انتقال يحدث في هذا المجال وبدأت تظهر قوى جديدة، بالتأكيد أهمها القوى التي يصعب الإمساك بها بسبب الدرجة العالية لعدم التهيكل المرتبطة بثورة المعلومات، والتي جوهرها تحدي الدولة وتعزيز القوى الضعيفة. وأضاف الدكتور عبد الجواد أنه

وفي هذا السياق يمكن النظر إلى قضية القوى الدولية وعلاقتها بهذه المنطقة وبالتركيز على مصر. فنحن منطقة صلتها بالقوى الدولية في العالم صلة وثيقة جدًا سواء بالسلب أو الإيجاب، وهذه المنطقة لم تنجح حتى الآن في خلق مسافات مهمة من شأنها التقليل من أثر النظام الدولي عليها، فما يحدث في الشرق الأوسط بين العرب ليس محصلة للصراعات الدولية، وإلا كان الصراع العربي الإسرائيلي انتهي مع انتهاء الحرب الباردة، ولكن لصراعاتنا منطقها الخاص.

ونبه المتحدث إلى أن تاريخ الشرق الأوسط الحديث بعد الحرب العالمية الثانية هو عبارة عن صراع ما بين قوى طامحة لتأكيد مكانتها كقوى إقليمية مهيمنة في الإقليم، وما بين قوى دولية هي قوى حفاظ على الأمر الواقع في الإقليم. تجربة مصر الناصرية هي خير مثال على ذلك، وهناك تكرار للمحاولة في المرحلة الراهنة على يد إيران.

وخلص الدكتور عبد الجواد إلى أن علاقتنا مع القوى الدولية هي علاقة جوهرية ورئيسية في قلب آليات وموازين القوة وقضايا الأمن والبقاء للدول المكونة لهذا الإقليم. وإذا تحدثنا عن الولايات المتحدة الأمريكية في العقدين وبعض العقد الأخيرين، فسنجد أن الولايات المتحدة في علاقاتها إزاء المنطقة مرت بثلاث مراحل رئيسية. ونبه إلى أن هناك بالتأكيد مشروعًا تركيًا ويعتبر هذا المشروع على المدى البعيد أحد مشروعات الهيمنة التي تتابعت على تاريخ المنطقة، وهذا المشروع له قبول وربما له فرصة نجاح، وليس بالضرورة أن نكون سعداء بهذا النجاح. وشبه النجاح التركي بالنجاح الصيني من حيث اللعب وفقا لقواعد المباراة، وعدم تحدي القواعد القائمة ومحاولة خلق قواعد جديدة، أي بناء بنية داخلية قوية، اقتصاد قوي، ديمقراطية، تعليم...الخ.

وتحدث الدكتور أحمد عبد الحليم فنبه إلى أننا حينما ننظر في عملية التقييم فيما يتعلق بالمنطقة أو فيما يتعلق بالقوى المؤثرة الأخرى في المنطقة، علينا أن نعلم أن التغير الرئيسي كان في تشابك المشاكل وتشابك القوى المؤثرة في المنطقة، وأنه حينما نتحدث عن القوى المؤثرة فنحن بصدد أكثر من بعد:

البعد الأول هو وجود تشابك بين القوى الدولية والقوى الإقليمية، بمعنى أننا لا نستطيع على سبيل المثال الفصل بين حركة الولايات المتحدة الأمريكية عن الحركة الأوروبية، عن حركة باقي الأطراف الدولية عن بعض التحركات الإقليمية المرتبطة بهذا الأمر.وأكد على أن مصر في بؤرة الحدث، وأن أوروبا رغم أنها تبدو واحدة إلا أنها ليست كذلك، أما البعد الثالث فيتعلق بالحديث عن علاقة المنطقة بالاتحاد الأوروبي والبعد الرابع يتعلق بانقسام دول الشرق الأوسط إلى ثلاث مجموعات من وجهة النظر الأوروبية.

أما معالم التغيير في النظام الدولي فيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية، فحددها في أن الخط الأمريكي ثابت منذ البداية وحتى الآن لم يتغير، فبالنسبة لخطاب أوباما الذي ألقاه في القاهرة، لن يكون ذا فاعلية إلا حينما تتواجد الآليات اللازمة لتنفيذ نقاطه والأفكار التي تضمنها. وخلص الدكتور عبد الحليم إلى إبراز التغيرات الجيوبولتيكية والتي من أهمها انتقال محور الثقل الجيوبولوتيكي القديم من القاهرة، الرياض، وطهران ليشمل محورًا آخر جديدًا في ذلك الوقت حينما حصل التحول كانوا يفكرون في بغداد الجديدة التي كانوا يرغبون في أن تكون نمطًا ونموذجًا يحتذى به أنقرة وتل أبيب. ولكن بالطبع فشل موضوع بغداد الجديدة بسبب عدم حدوث الاستقرار الذي أشاروا إليه.

أما الجلسة الثالثة عن مصر ومستقبل الصراع الإقليمي والتي ترأسها الدكتور مصطفى الفقي، فقد قدم لها بالقول إنه لا يمكن التحدث عن مصر ومستقبل الصراع الإقليمي دون أن نتحدث عن فكرة الدور. فالكثيرون يقفون من فكرة الدور المصري موقفًا متشنجًا وسلبيًا وغير واعٍ، وذلك لأن مرجعيتهم الوحيدة هي القياس على بعض تجاوزات العصر الناصري إذا جاز التعبير، وهي الانتشار وفتح جبهات جديدة في وقت واحد، وهذا ليس صحيحًا على الإطلاق. ففكرة الدور هي فكرة لصيقة بأي دولة مركزية محورية في أي مكان في العالم، ويرى سيادته أن جزءًا كبيرًا من مشكلات مصر الحالية ارتبط بتراجع دورها الإقليمي. فليس من المعقول أن تكون مصر كقوة إقليمية في المنطقة غير مشتبكة سياسيًا في حوار مع إيران، مصر لا تستطيع أن تكون دولة صغيرة ولا معزولة، مصر دولة بطبيعتها وبتاريخها غير قابلة للعزلة، فمصر دولة وسيطة مركزية لابد أن تمتد أذرعها.

وكان أول المتحدثين في هذه الجلسة هو الدكتور مصطفى علوي الذي قال إننا نعلم أن منطقة الشرق الأوسط هي الأكثف والأشد في الصراعات الإقليمية في عالم اليوم، ولا نستطيع أن نقارن بها أي منطقة أو إقليم آخر في الوقت الحالي وسيستمر ذلك أيضًا في المستقبل المنظور وفي المدى المتوسط، فمنطقة الشرق الأوسط هي أعلى المناطق من حيث كثافة الصراع، كما أن أنماط الصراعات الإقليمية الموجودة في الشرق الأوسط لا تقتصر فقط على النمط التقليدي للصراع الإقليمي، ولكن أضيفت إليه أنماط أخرى زادت من تعقيد الصورة، وفي تقديره أن تلك الصراعات الإقليمية تنطلق من مشكلات وأزمات داخلية في دول معينة في منطقة الشرق الأوسط فتتحول في سرعة شديدة إلى صراعات إقليمية وربما أيضًا بتدخلات دولية في هذه الصراعات الإقليمية، فإذا بدأنا بالصراع التقليدي الأطول والأعمق والأعقد وهو الصراع العربي الإسرائيلي فإنه سوف يستمر لعقود من الزمن ولن ينتهي إلى تسوية سياسية شاملة لذلك الصراع.

وتساءل المتحدث هل الاستراتيجية التي اتبعتها مصر في الثلاثين عامًا الأخيرة ستظل هي الاستراتيجية المصرية التي يمكن الأخذ بها لعقدين أو ثلاثة عقود قادمة من الزمن؟ وأجاب أنه فيما يتعلق بالسودان أعتقد أننا نتوافق على أن الصراع في السودان مستمر، الصراع في العراق لأسباب جيوستراتيجية، بقية الصراعات، الصومال، اليمن، لبنان، صحراء غربية هذه صراعات أخرى ستكون مصر أقل انشغالا بها، وأقل تورطا فيها وهو رأي براجماتي قد لا يروق لبعض التيارات والاتجاهات وبعض الأفكار، ولكن ستظل مصر أقل ارتباطا بالصراعات الأخرى التي تقع خارج نطاق فلسطين، السودان، وبدرجة متوسطة العراق.

وخلص الدكتور علوي إلى أن أي دور إقليمي في مصر في التعامل مع مستقبل هذه الصراعات يجب ألا يبنى على مجرد أفكار تطرح قد تكون براقة أو جميلة، ولكن يجب أن يبنى على النظر إلى الداخل المصري من منظور جديد.

واختتم الدكتور وحيد عبد المجيد هذه الجلسة بالتنبيه إلى أننا في حالة سيولة إقليمية، وهذه حالة جديدة على المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط، كان هناك إلى حد كبير قدر من الاستقرار الإقليمي ونجاح في الحفاظ على هذا الاستقرار في مواجهة عواصف متعددة ومتنوعة هبت على هذه المنطقة لكن كان الاتجاه الرئيسي أنه كان هناك ضبط للتفاعلات في أطر معينة.

خلال السنوات الأخيرة، حدث في المنطقة نوع من الفوران الذي ارتبط بحالة سيولة شديدة نتيجة تراكمات. فمصر كقوة استقرار وكقوة اعتدال في المنطقة نجحت في مواجهة عوامل عدم الاستقرار عندما كان هذا ممكنا، من 2003 المتغير التاريخي الكبير الذي حدث هو أن القوى الدولية الكبيرة التي كانت تسعى بدورها إلى الاستقرار في هذه المنطقة تحولت إلى قوة تغيير وجاءت إلى المنطقة لتغييرها فأحدثت ارتباكا كبيرا وفشلت في تغييرها في الاتجاه الذي تريده ولكنها لم تترك المنطقة على حالها.

فكل هذه عوامل تغيير تموج بها المنطقة تزيد من حالة السيولة القائمة في الوقت الذي مازالت سياسة مصر الإقليمية على حالها تقريبا ولم تتطور لتواكب هذا التغير الكبير الذي يحدث في المنطقة بالرغم من أنها كانت ومازالت تستطيع القيام بذلك لكن هذا مرتبط بعوامل أساسية منها أن مصر مازالت قوة الاعتدال الرئيسية في المنطقة ولكن يحد من تلك القوة ويضعفها أنها قوة محافظة أن سياسة مصر الإقليمية مازالت محافظة في منطقة تموج بتغير كبير ولا يمكن الحفاظ على الوضع القائم فيها.

ونبه الدكتور وحيد إلى أنه إذا كانت هذه السياسة قد نجحت في فترة سابقة، ولكننا وصلنا إلى مرحلة لا تستطيع السياسة المحافظة فيها معالجة المشكلات والتحديات الجديدة التي تموج بها المنطقة، ويترتب على هذا أنه تقريبا من الناحية الفعلية أن المجال الوحيد الأساسي الذي تتحرك فيه مصر هو مجال يتآكل وهو مجال تسوية الصراع العربي الإسرائيلي الذي انحصر في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي نتيجة فتور العلاقات مع سوريا.

وخلص إلى أن مصر مازالت تستطيع كقوة معتدلة في المنطقة تقديم نموذج مختلفا، هذا النموذج تقدمه تركيا حاليا للأسف وهو نموذج الدولة ذات النظام السياسي المعقول الذي يتمتع بقدر لا بأس به ومعقول من الديمقراطية، كما فيه إنجاز اقتصادي كبير ومتزايد مما سيؤدي إلى الازدهار.

نرجو أن يكون هذا التقديم- الذي لا يغني عن القراءة التفصيلية للكتاب- قد قدم صورة مركزة من أعمال المؤتمر وجلساته والأوراق التي قدمت فيه.

المحرر

الجلسة الافتتاحية

- كلمة رئيس المجلس المصري للشئون الخارجية

(السفير عبد الرءوف الريدى)

- كلمة السيد وزير الخارجية أحمد أبو الغيط

(يلقيها نيابة عنه السفير عبد الرحمن صلاح)

- كلمة السيد الدكتور علي الدين هلال

كلمة السفير عبد الرءوف الريدي

ضيوفنا الأعزاء.. الإخوة والأخوات أعضاء المجلس المصري للشئون الخارجية السادة والسيدات...

أحييكم وانتم تشاركوننا في افتتاح مؤتمرنا السنوي غداة احتفالنا بمرور عشرة أعوام على تأسيس المجلس المصري للشئون الخارجية وقد اخترنا موضوع المؤتمر ليكون الصراع الإقليمي على الشرق الأوسط.... وكان يمكن أن يكون عنوان الموضوع هو مصر والصراع الإقليمي على الشرق الأوسط.

فمصر هي محور اهتمامنا الأساسي في أعمال هذا المجلس مهما تنوعت وتشعبت القضايا، وقد تحدثت أمس بشيء من الإسهاب في هذا المعنى في احتفالنا بمرور عشرة أعوام على إنشاء المجلس بدار الأوبرا المصرية.

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى انهيار حائط برلين الذي احتفل العالم منذ أيام بمرور عشرين عاما على حدوثه والذي قاد إلى اختفاء أحد قطبي الصراع الدولي، أي ما بين 1945 و 1990. في حقبة الحرب الباردة هذه، كان الصراع على الشرق الأوسط يسير في خطين متوازيين.. صراع دولي بين القوتين العظميين، من يسيطر على هذه البقعة الهامة والحساسة في الاستراتيجية العالمية والتي تضم أكثر من نصف موارد الطاقة في العالم. وتقع فيها الممرات المائية العالمية وتحيط بتلك البطن الرخوة Soft Belly للمارد السوفيتي. أما خط الصراع الثاني والذي كانت تقوده مصر فقد كان خطا رافضا لفكرة أن تكون السيطرة على الإقليم لأية قوة أجنبية...قامت مصر وتصدت للنفوذ الأجنبي ومحاولات تسخير المنطقة وشعوبها لخدمة أهداف الاستعمار، وتبنت في هذا فكرة القومية العربية التي جذبت الجماهير العربية، وكانت تقوم على رفض النفوذ الأجنبي والقواعد العسكرية والأحلاف الأجنبية العسكرية وذلك حتى تكون أرض العرب للعرب، وحتى لا يملأ الفراغ فيها إلا أهلها، وكان

طبيعيا أن ترفض الدول الكبرى المتنافسة هذا الطرح. بل لقد حاربت من أجل الحفاظ على مواقع نفوذها، واتخذت هذه الحرب في بعض الأحيان صورة الغزو العسكري المباشر والعدوان السافر على مصر قائدة حركة التحرر الوطني في العالم العربي آنذاك. كما حدث عام 56 بل وعام 67، وأبناء جيلي يذكرون في هذا الشأن حلف بغداد الذي كان مقصودا به إخضاع الإقليم كله لترتيبات الدفاع عن الغرب. انضمت أو ضُم إلى هذا الحلف كل الدول غير العربية المجاورة للإقليم، تركيا في الشمال وإيران وباكستان في الشرق، وكان لابد من وجود طرف عربي في الحلف للإسهام بانخراط العرب فيه، وكانت قيادة الحلف لإنجلترا صاحبة النفوذ الاستعماري منذ القرن التاسع عشر في هذا الإقليم.. لم يستمر العراق في هذا الحلف إلا لثلاث سنوات مابين 1955و 1958 وسرعان ما جاء طوفان الثورة في العالم العربي والذي أسقط النظام الملكي في العراق وانسحبت العراق من الحلف الذي انتقل إلى خارج العراق تحت اسم جديد هو اسم الحلف المركزي وبدءًا من هذا التاريخ لم يعد أحد يذكر هذا الحلف كثيرًا. إلا أن النضال العربي ضد الهيمنة الأجنبية على الإقليم تواصل وازداد قوة وزخما. حتى جاء الحدث الأكبر على قمة النظام الدولي عام 89-90.. بانهيار سور برلين ثم انهيار الاتحاد السوفيتي وهو الانهيار الذي عجل به تورط القوة العظميين الثانية في حرب بائسة ويائسة في أفغانستان الواقعة على أطراف إقليم الشرق الأوسط.

أما في منطقتنا فقد بدأت حقبة العشرين عاما الماضية بحرب عربية عربية عندما غزت العراق الكويت... وجاء هذا الغزو ليمثل أكبر شرخ في النظام العربي منذ قيامه. ومنذ وقوع هذا الغزو في 2 أغسطس 1990 لم يستطع النظام العربي أن يتعافى من هذا الشرخ حتى الآن، الذي مازلنا نعيش في تداعياته. لم ينجح هذا الغزو. وقام تآلف بين قوى دولية وقوى عربية من أجل تحرير الكويت من الغزو العراقي. وما إن تم تحرير الكويت حتى بدأ العمل من أجل إقامة نظام إقليمي في الشرق الأوسط انطلاقا من إصرار مصر والتزام الولايات المتحدة في عهد بوش الأب على أن يتم العمل بمجرد تحرير الكويت، على حل الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلة فلسطين. وتم الاتفاق لذلك على عقد مؤتمر مدريد في أكتوبر 1991، وكان المقرر أن يعمل المؤتمر الذي حضره لأول مرة ممثلون فلسطينيون

معتمدون من منظمة التحرير الفلسطينية على مسارين، الأول مسار ثنائي يستهدف التفاوض لإقامة السلام بين إسرائيل وجيرانها العرب والثاني هو مسار متعدد الأطراف يهدف إلى اتفاق حول قضايا التعاون الاقتصادي وحل مشكلة اللاجئين والحد من التسلح بما في ذلك جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والبيئة والمياه. إلا أن مؤتمر مدريد لم يعمر طويلا. تكاتفت كراهية إسرائيل للمؤتمر مع غياب أية استراتيجية عربية تضع مؤتمر مدريد في إطاره لبناء نظام إقليمي جديد فكان فشل المؤتمر، وكانت إسرائيل وإيران هما الرابحتين **الكبريين** من هذا الفشل وذهاب المؤتمر أدراج الرياح. وكان من بين مضاعفات انهيار مؤتمر مدريد أن بدأت إسرائيل سلسلة حروب جديدة في المنطقة وجهتها ضد حركات المقاومة التي كان من الطبيعي أن تظهر وتنمو في ظل غياب أي جهد جاد لتحقيق السلام خاصة بعد اغتيال إسحاق رابين وظهور قوة اليمين العنصري في إسرائيل على نحو مارأينا ونرى الآن . واستمرت حروب إسرائيل ضد المقاومة في فلسطين ولبنان.

ورغم تنامي قدرات إسرائيل العسكرية فإنها لم تستطع أن تحقق نصرًا لا في عام 2006 ضد حزب الله ولا في عام 2008 في حربها المدانة ضد الشعب الفلسطيني في غزة.

كانت هذه اللحظة. أي لحظة الحرب على غزة هي لحظة ظهور لاعب جديد في لعبة الصراع الإقليمي على الشرق الأوسط. هذا اللاعب الجديد هو تركيا، وأصبحت تلك الصورة التي نراها تطل علينا من الشرق الأوسط. لم تعد هذه المنطقة قاصرة على العالم العربي كقوة إقليمية تملأ فراغها كما كانت منذ الخمسينيات بل أصبحت هناك ثلاث قوى أخرى تتصارع لملء هذا الفراغ أو ما تتصور أنه فراغ قوة تتطلع إلى الهيمنة وتتصور أنها صاحبة حق الهي يضعها فوق القانون. وتمتلك ترسانة أسلحة نووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وهي إسرائيل بطبيعة الحال. وقوة ثانية ذات مشروع عقائدي وطموح نووي وهي إيران. وقوة ثالثة بازغة تمزج توليفة فريدة.. تراث تاريخي.. توجه إسلامي جديد. وعضوية في حلف شمال الأطلسي مع عضوية في منظمة المؤتمر الإسلامي. تمزج الحداثة بالتاريخ وعلى أرضها يجتمع الشرق والغرب وهي تركيا.

هذا هو الموازيك الجديد الذي نريد أن نبحث في هذا المؤتمر أبعاده ومضمونه. وماذا يعني بالنسبة لنا كمصريين وكعرب.... أسئلة عديدة تطرح نفسها علينا. وعلينا أن نسعى لحلها وأن نسبر أغوارها. وربما أن نبلور أفكارا وتوصيات؟ ولديّ في هذا الشأن اقتراح أود أن أطرحه عليكم أثناء المناقشات التي ستجري في بحر هذا النهار.

دعونا ككل عام وزير الخارجية أحمد أبو الغيط ليتحدث إلينا في هذا المؤتمر السنوي ولكن ظروفًا حالت بينه وبين الحضور وبين إلقاء كلمته. فانتدب لهذه المهمة نجما من نجوم الدبلوماسية المصرية الحديثة، مساعده للشئون العربية السفير والصديق العزيز والزميل السفير عبد الرحمن صلاح الذي يسعدني أن أقدمه ليتحدث إلينا باسم وزير خارجيتنا أحمد أبو الغيط.



كلمة السيد وزير الخارجية

يلقيها نيابة عنه السفير عبد الرحمن صلاح

أود أن أعبر عن خالص سعادتي بحضور المؤتمر اليوم وأن أكون على نفس المنضدة مع اثنين من أعز الشخصيات لدى وهما الدكتور على الدين هلال الذي كان أستاذي في الكلية والذي تعلمت على يديه الكثير، ووالدي بكل معنى الكلمة وأستاذي السفير الريدي.

السيدات والسادة أعضاء المجلس......الضيوف الكرام..

أود في البداية تهنئة أعضاء المجلس بمناسبة مرور عشر سنوات على تأسيسه، وأن أعبر عن تقديري للجهود التي بذلها مؤسسوه من أجل إنشائه ولا يزال يبذلها أعضاؤه لدراسة ومناقشة قضايا الشئون الخارجية على المستوى الإقليمي والدولي من خلال عقد المؤتمرات وتشكيل مجموعات عمل وندوات ونشر دراسات تتناول قضايا متنوعة تهم المصالح المصرية المختلفة وتسهم في فهم وتبادل الخبرات حول القضايا الدولية المختلفة، وما لذلك من دور مهم في تطوير قدرة بلادنا على التعامل مع التغيرات الدولية والإقليمية الهامة من حولنا من خلال تفاعل قادة الرأي والفكر والدبلوماسية.

ونحتاج إلى هذا التفاعل الخلاق في ظل ما يشهده عالمنا منذ عدة سنوات سلسلة من التحديات المعقدة والتغييرات الهيكلية المهمة التي غيرت من طبيعة النظام الدولي وخصائصه. فيتجه العالم اليوم إلى مرحلة تعدد الأقطاب وذلك بعد فترة انتقالية هيمن عليها القطب الواحد بسبب بزوغ قوى اقتصادية كبيرة إلى جانب الولايات المتحدة مثل الصين، والاتحاد الأوروبي، واليابان، والهند، أصبحت تمثل مجتمعة معظم حجم النشاط الاقتصادي الدولي. وربطت الإنجازات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين أجزاء العالم المختلفة بصورة غيرت من أهمية حدود الدولة القومية والتجمعات الإقليمية.

كما يواجه عالمنا الحالي العديد من الظواهر والتحديات الدولية التي هزت الثقة في فعالية قواعد التعاون الدولي القائمة مثل الأزمة المالية العالمية وحروب وأزمات دولية في مناطق مختلفة من العالم ومنها العراق، أفغانستان، أظهرت كلها مزيدًا من الحاجة إلى شراكة دولية متعددة الأطراف، وتكاتف المجتمع الدولي من أجل وضع صيغة للتعاون الدولي قادرة على مواجهة المشاكل التي تفوق قدرات دولة واحدة أو حتى مجموعة صغيرة من الدول على مواجهتها.

هذا، ويطرح الوضع الحالي الضرورة الماسة والملحة لتطوير هياكل صنع القرار في المنظمات الدولية وخاصة تلك التي تعالج موضوعات السلام والأمن الدوليين، وموضوعات الانتشار النووي وأسلحة الدمار الشامل ونزع السلاح، بالإضافة إلى دور المنظمات الاقتصادية الدولية والتي كانت تروج لأفكار اقتصاديات السوق والتي أثبتت الأزمة الاقتصادية العالمية أنها دواء فعال ولكن له آثارا جانبية يجب التحسب لها خاصة إذا ما أتت من خارج الحدود الوطنية.

وارتبطت هذه التطورات على الساحة الدولية بتغيير في الإدارة الأمريكية حيث جاءت إدارة جديدة أعلنت عن توجهات انفتاحية نحو مزيد من التعاون الدولي وعن رغبتها في الاستجابة للتغييرات الدولية والاعتماد على جهود متعددة الأطراف وتحقيق تعاون أكبر مع القوى الإقليمية المؤثرة.

كما أخذت هذه الإدارة زمام المبادرة للتواصل مع العالم العربي والإسلامي وقد عكس خطاب أوباما التاريخي في جامعة القاهرة في يونيو الماضي رغبة أمريكية جادة لإعادة تحسين صورة الولايات المتحدة وانفتاحها على العالم العربي والإسلامي بصفة خاصة وإيجاد حلول للمشاكل التي تمثل أولوية له، كذلك الرغبة في إيجاد شراكة مع العالم الإسلامي. كما تضمن الخطاب تأكيدا لرغبة إدارته على بذل الجهود النشطة والمستمرة من أجل تحقيق السلام العادل والشامل الذي ينهي الاحتلال الإسرائيلي ويقوم على حل الدولتين على أساس حدود 1967، ويحل موضوع القدس وينهي مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. كما أبدى ضرورة وقف السياسات الإسرائيلية التي من شأنها تكريس الاحتلال على

الأرض وذلك من خلال التأكيد على ضرورة وقف بناء المستوطنات التي من شأن الاستمرار في بنائها تحويل هدف إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة إلى حلم مستحيل التحقيق.

هذا، وفى ظل هذه المتغيرات الدولية والتوجهات الإيجابية من قبل الإدارة الأمريكية نجحت مصر في خلق موقف دولي مواتٍ ومؤيد لأهدافها والتزامها بتحقيق السلام في المنطقة حيث حصلت مصر على دعم وتأييد أوروبي وعالمي لموقفها القائم على الالتزام بالحل السلمي باعتباره الحل الأمثل والوحيد لتحقيق الاستقرار في المنطقة، والوقوف في وجه القوى الإقليمية التي حاولت توريطها في حرب خلال العدوان الإسرائيلي على غزة.

كما نجحت مصر إقليميا في توحيد الصف العربي – على الرغم من محاولات بعض الأطراف الإقليمية زعزعة الثقة والتشكيك في النوايا المصرية– حيث تم إعادة التأكيد على التزام الدول العربية كلها بمبادرة السلام العربية من ناحية، وتأكيد سعيهم من ناحية أخرى وبشكل مواز من أجل الاستفادة من التوجهات والتأييد الأمريكي والأوروبي لتوليد ضغوط دولية على إسرائيل والحصول على ضمانات دولية من أجل التوصل إلى حل نهائي عادل يعيد الحقوق العربية وفى إطار زمني محدد للمفاوضات وذلك تفاديا لتكرار الألاعيب الإسرائيلية التي قامت بها وما زالت منذ مؤتمر مدريد وحتى الآن بإطالة أمد التفاوض دون جدوى.

إن نجاحنا سوف يتوقف على قدرتنا على توليد ضغوط دولية موازية تدعم الرؤية العربية وذلك على المستويات الدولية المختلفة وعلى رأسها الحصول على تأييد الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الحفاظ على تماسك وتأييد أصدقائنا التقليديين ومنهم الصين والتي استضافت مصر مؤخرا منتدى إفريقيًا للتعاون معها وحركة دول عدم الانحياز والتي تسعى مصر من خلال رئاستها الحالية لها إلى توحيد مواقفها في دعم الرؤية العربية، كما نهتم بتكثيف مساعينا الثنائية والإقليمية مع بقية الدول الإفريقية لاستعادة وحدة الموقف الإفريقي الداعم للمواقف العربية.

وبطبيعة الحال، لن يكون لجهودنا جدوى ما لم تنطلق من قاعدة عربية موحدة. وقد أعادت لجنة مبادرة السلام العربية مؤخرا تأكيد تأييدها للسياسة المصرية الساعية إلى تحقيق المصالحة الفلسطينية بضمان توحيد الصف الفلسطيني باعتبار أن ذلك يمثل الأسلوب الأكثر فاعلية لمواجهة الادعاءات الإسرائيلية بعدم وجود شريك فلسطيني للتفاوض. وقد أعادت اللجنة تأييدها للموقف المصري الداعي لأهمية استمرار الالتزام العربي بمبادرة السلام العربية.

ولاشك أننا لسنا غافلين عن أن هناك تحديات كبيرة تواجهنا، وليس لدينا أوهام حول ضخامة هذه التحديات. فعلى المستوى الإقليمي، هناك حاجة ماسة لتعاون عربي يفوق كثيرا المستويات القائمة خاصة وأن هناك مشاكل ومصاعب تمر بها بعض الدول العربية ومنها اليمن، والعراق، والسودان، وهي كلها تحديات تمس وحدة واستقرار هذه الدول.

كما أننا ندرك حجم الضغوط التي تتعرض لها الإدارة الأمريكية داخليا وكذلك تلك التي تتولد بحكم علاقاتها الخاصة مع إسرائيل. كما نعى أن هناك قوى إقليمية ودولية تستفيد من تردي الأوضاع في المنطقة سواء من خلال زيادة الصراعات داخل بعض الدول العربية أو غياب تقدم في عملية السلام وما يمثله ذلك من زعزعة الاستقرار وإفشال جهود تحقيق السلام ودعم قوى التطرف، وهو الأمر الذي يتطلب اتحاد وتعاون الدول الراغبة في تحقيق السلام في مواجهة تلك التحديات والصعاب وأن أكثر الأساليب فعالية هو تمكين مؤيدي السلام من تحقيق السلام.

ومن ثم فإن مصر ما تزال تصر على أن تنمية القدرات والأساليب الدبلوماسية والسياسية هي الأدوات المثلى والفاعلة لحل أي صراع دون أن يتعارض ذلك مع ضرورة تنمية القدرات الدفاعية لمصر وتعاونها العسكري مع دول المنطقة لردع أي قوة تسعى للاعتداء على بعض دول المنطقة أو ممارسة سيطرة إقليمية لدعم نفوذها الدولي.

ومازلنا نرى أن الحلول الدبلوماسية هي أفضل الحلول لمعالجة مشكلة الانتشار النووي والخلاف الغربي الإيراني في هذا الشأن، وإن الطريقة الأكثر

فاعلية هي الاستجابة إلى ما دعت إليه مصر من ضرورة إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل. إن هذه الدعوة والجهود المبذولة بصددها لا تعنى بأي شكل كان ولا تؤثر على الحقوق الشرعية لكافة الدول في شأن حقها في امتلاك وتطوير تكنولوجيا نووية في مجال الاستخدامات السلمية. وإن قيام الدول طواعية بتخليها عن إنتاج أسلحة نووية والانضمام لمعاهدة منع الانتشار لا يجب ألا يؤدى إلى معاقبتها، ووضع مزيد من القيود عليها في الوقت الذي يتاح فيه لبعض الدول مثل إسرائيل تطوير برنامج نووي لا يخضع لأي رقابة دولية. وللأسف فإن هذه الاستثناءات والقواعد المزدوجة هي التي أدت إلى وجود ثغرات في النظام الحالي لمنع الانتشار، وستؤدي إلى مزيد من التسابق النووي وزيادة امتلاك الأسلحة النووية ليس فقط من قبل الدول بل سيمتد إلى ما هو أخطر من ذلك وهو وصول مثل هذه التكنولوجيا إلى الجماعات الإرهابية.

كما أننا واعون أن سياسة خارجية قوية ومثمرة تحتاج إلى قدرات اقتصادية تدعم تنفيذها وتوافق وطني سياسي يؤازرها. فعلى المستوى الوطني نواجه تحديا كبيرا يتمثل في المحافظة على معدلات تنمية عالية والعمل على زيادتها لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للنمو المطرد للسكان. وعلى المستوى الإقليمي وبصفة خاصة المستوى العربي، فإن الأوضاع الاقتصادية العربية لا تزال تمثل مشكلة تتطلب التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية، حيث يواجه الوطن العربي صعوبات وتحديات كبيرة تؤثر على مسيرة التنمية والتكامل العربي على رأسها مشاكل الفقر والبطالة وضعف حجم التجارة العربية والاستثمارات البينية وغيرها من المعوقات التي يتعين على الدول العربية التصدي لها. ويشير تقرير التنمية البشرية لعام 2009 إلى أن سبع دول عربية فقط – تشكل 15 % من عدد سكان المنطقة العربية– تقع في فئة الدول ذات التنمية البشرية العالية، كما يتزايد عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر ليصل إلى 65 مليون عربي، كما تعد الدول العربية من أكثر مناطق العالم اعتمادا على غيرها في تأمين الغذاء لسكانه في حين أنها تملك مقومات إنتاج احتياجاتها داخلها. وذلك بالإضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة حيث يشير التقرير إلى أن النساء العربيات أكثر معاناة من الرجال فيما يتعلق بالبطالة.

هذا، وعلى الرغم من أن الدول العربية شهدت خلال ربع القرن الأخير تقدما ملحوظا في مجال التعليم فإنه لا يزال نحو خمس العرب عاجزين عن القراءة والكتابة، أي نحو 60 مليون أمي ثلثاهم من النساء وما يقارب تسعة ملايين طفل في عمر المدرسة الابتدائية خارج المدرسة. كما تعاني الدول العربية من ضعف في الاستثمار في مجال البحوث العلمية، فإنفاق الوطن العربي على البحث العلمي هو من أدنى المناطق عالميا بالنسبة إلى الناتج القومي العربي حيث لا يتعدى معدل الإنفاق على البحث العلمي في معظم الدول العربية 0,3٪ من الناتج المحلي الإجمالي في حين يصل في الولايات المتحدة إلى 2,68٪، والسويد 3,8٪، واليابان 3,18٪. وخلت قائمة أفضل مائة جامعة في العالم من أية جامعة عربية، رغم أن الموارد المالية والاقتصادية متوفرة والعلماء العرب المهاجرين (وكثير منهم مصريون) مستعدون للمشاركة في بناء صروح تعليمية عربية ضخمة إذا ما اتحدت الجهود.

ولاشك أن التعاون الثقافي الإقليمي من أجل تشجيع المبدعين في الفكر والفنون والآداب هو أحد أهم الاحتياجات الأساسية لتصير مجتمعاتنا العربية في مواجهة قوى التطرف والجهل. وهنا تحظى مصر بميزة كبيرة وقدرة عالية على التأثير من خلالها على محيطها الإقليمي، ونرجو أن نحافظ عليها ونطورها. ويمثل مجلسكم الموقر إحدى الأدوات الهامة في هذا المجال سواء على المستوى الوطني والإقليمي أو على المستوى الدولي. ولعلكم تتفقون معي أن أعضاء مجلسكم من خيرة كبار الدبلوماسيين ورجال الفكر والفنون والأعمال مدعوون اليوم أكثر من أي وقت مضى للمساهمة في صياغة أجندة وتوجهات سياساتنا الوطنية داخليا وخارجيا وتحقيق توافق وطني حولها ودعم سبل تحقيق أهدافها. وأؤمن أنكم خير أهل لمثل هذا الدور الرائد، وسوف تجدون من كل العاملين في وزارة الخارجية في مصر ومن خلال بعثاتنا الدبلوماسية في الخارج كل دعم ممكن لدوركم المنشود.

السفير عبد الرءوف الريدى.... أشكر السفير عبد الرحمن صلاح مساعد وزير الخارجية للشئون العربية على كلمته الهامة وأؤكد له أننا سنعكف على دراسة ما جاء بها وعلى وجه الخصوص ما جاء بختامها بالاقتراح بأن ينكب المجلس

على وضع أجندة وطنية مع التركيز على الشئون الخارجية أساسا بالإضافة إلى الناحية الاقتصادية والتنموية... إلى آخره.

الآن وأنا أقدم الدكتور على الدين هلال، تذكرت أننى محب لقراءة مجلة المصور وكنت دائما أقرأ مربعًا لشاب يسمى عليّ الدين هلال وكان يعجبنى كثيرًا الكلام الذي يكتبه علي الدين هلال وكنت أتساءل هل هو صحفي أم أديب أم كاتب سياسي وماذا يفعل بالضبط في كندا، وظل هذا الوضع إلى أن سافرت وعلمت أن الدكتور علي الدين هلال علم من أعلام السياسة الدولية من الناحية الأكاديمية وأتى واشنطن وهو رئيس المنظمة العربية للعلوم السياسية، واستمررت في متابعة مسيرة الدكتور علي الدين هلال بمختلف التوجهات وبكل ما يقوم به كنت أعجب ومازلت أعجب به وبالتزامه وهو يأخذ كل مهمة له مأخذ الجد ويعطيها ما يستحقها من التزام.... يسعدنى جدًا أن أقدم الدكتور على الدين هلال المفكر وعالم السياسة المشهور.



كلمة الدكتور علي الدين هلال

بسم الله الرحمن الرحيم

أود أولا أن أتوجه بالشكر للسفير عبد الرءوف الريدى على تلك الكلمات الطيبة التي خصني بها والتي أرجو أن أكون عند حسن الظن، كما سعدت أيضًا بالكلمة التي ألقاها السفير عبد الرحمن صلاح، وأتوجه بالتهنئة لنفسي ولحضراتكم بانقضاء عشر سنوات على عمر المجلس المصري للشئون الخارجية الذي أتشرف بأنني أحد مؤسسيه وخدمته في أول مجلس إدارة له، وأرجو من الله سبحانه وتعالى أن يمد في أعمارنا لكي نحتقل بمرور عشرين سنة على مولد المجلس المصري للشئون الخارجية.

موضوع هذا المؤتمر هو الصراع الإقليمي على الشرق الأوسط ومن هذا العنوان يطرح عدة تساؤلات جديرة بالتوقف وبالفحص، التساؤل الأول اختيار كلمة الصراع وهل هي الكلمة الوحيدة الملائمة لوصف حالة مايدور على هذه المنطقة أم أننا يجب أن نفهم الصراع بشكل واسع يتضمن التنافس يتضمن التناقض لكنه أيضًا يتضمن التحالف يتضمن التعاون باعتبار أن ما نراه في المنطقة ليس كله صراعًا بل توجد أنماط مختلطة من التفاعلات الصراعية والتعاونية والتنافسية والتحالفية. التساؤل الثاني عمن نتحدث؟ من الواضح أننا نتحدث عن ثلاث دول بدون ترتيب هي تركيا وإيران وإسرائيل إن كان هناك اختلافات في شرعية أهداف وتطلعات كل منها، ثم مجموعة الدول الأعضاء التي هي أيضًا مجموعة غير منسجمة وغير متفقة في أي أمر من الأمور، ربما السؤال الثالث أو الموضوع الثالث هو حول ماذا يدور الصراع، إذا قبلنا إن هناك صراعًا في المنطقة، عَمَّ يدور هذا الصراع؟ هل هو صراع من أجل الموارد والسيطرة على موارد المنطقة، أم هو صراع لنشر نموذج سياسي أو تكنولوجي معين، أم هو صراع يكشف عن تحالفات وامتدادات دولية، وهذا يقودني إلى السؤال الرابع والأخير وهو إلى أي مدى يمكن أن نتحدث عن صراع إقليمي في غيبة الحديث

عن صراع دولي، هل كل ما يدور في هذه المنطقة ويبدو من أطرافه أنه صراع إقليمي، هل هو فعلًا صراع إقليمي أم هو في جزء منه نتفق أو نختلف عليه هو صراع دولي لكن المجال الجغرافي له هو هذه المنطقة؟ ربما حتى نضع الأمور في سياقها أيًا كان توصيفها وتقييمى لهذا الصراع هل تنفرد هذه المنطقة بهذا الصراع؟ أم أنه قائم إذا درسنا أمريكا الجنوبية أو جنوب آسيا أو شبه القارة الهندية فسوف نجد نماذج مقاربة لهذا ولقد تعمدت أن أثير السؤال الأخير حتى نتحاشى الوقوع في تصور أن ما يحدث في بلادنا هو أمر فريد بنا، وكثير مما نزعم أنه أمر لصيق بنا كعرب ومسلمين أو أيًا كان التوصيف عاريًا عن الصحة تمامًا، إذا درسنا تاريخ اليابان أو الصين وشعوب وثقافات أخرى في العالم فسوف نجد ما حدث لنا النظرة كان أشد أو أقل بحسب الحقب التاريخية، النظرة المقارنة تحميك وتضع دائما عقلك في المكان السليم وتعرف إلى أي مدى ما يحدث حولك قريب أو بعيد مما يحدث في مناطق أخرى من العالم.

لماذا تتسم بعض المناطق أو منطقتنا على وجه التحديد في مراحل معينة بالاستقرار وفى مراحل أخرى بما نسميه مجازا الصراع، والذي نشير دائما إلى أنه خليط من التعاون والصراع والتنافس والتناقض، لماذا يحدث هذا؟ لابد لمن قرأ التاريخ أن يبدأ بما سمي المسألة الشرقية. الصراع على تركة الرجل المريض، وأكاد أقول لم يتوقف الصراع الإقليمي في منطقتنا العربية وحدودها الدول غير العربية. بدأ بمسألة دينية وهو حق أو دعم الدول الأوربية في أنها تريد أن تحمي الأقليات المسيحية في هذه المنطقة، روسيا الأرثوذكس، فرنسا الكاثوليك، إنجلترا البروتستانت، ثم تفكيك أواصر الدولة العثمانية بأشكال مختلفة الاستعمار، الاحتلال العسكري الذي أخذ أشكالا مختلفة في بلادنا العربية الشكل الاستيطاني في فلسطين والجزائر، كما كان في كينيا وفى جنوب إفريقيا، وكما كان في أغلب دول أمريكا اللاتينية استعمارًا استيطانيًا، السكان الحاليون هم أبناء المستوطنين، الفارق أنه في عدد كبير من دول أمريكا اللاتينية أبادوا السكان الأصليين تمامًا كما حدث في تشيلي أو في بيرو لم يتم إبادة السكان الأصليين ورئيس الدولة الحالي منهم وإنما تم التعامل، وهو مالم يحدث في حالتنا ومالم لم يحدث في الجزائر نتيجة تصفية الاستعمار الاستيطاني. يستطيع الإنسان إذا تأمل شبه القارة الهندية لمن يقرأ جيدًا الحرب الباردة

الحادثة الآن بين الصين والهند، الخلافات المختلفة داخل أمريكا اللاتينية، هناك صراعات في أقاليم أخرى في العالم أسبابها مختلفة وقضاياها مختلفة، ونحن لسنا الإقليم الوحيد الذي يوجد به صراع، ربما السؤال العلمي هل هناك سمات متميزة أو كيف نتعامل نحن أطراف الإقليم العربي شرق أوسطي مع الصراعات الموجودة لدينا. في تقديري جوهر عدم الاستقراء أن توجد قوة غير راضية عن الأمر الواقع. إن توازن الموارد أو توازن القوى يجعل أحد الأطراف يشعر أن له شرعية بحكم موارده وعدد سكانه وسلاحه وقوته، أن له حق الحصول على نفوذ سياسي أكبر مما تسمح به التوازنات السياسية والدبلوماسية، الاستقرار يساوي الرضاء، عندما تشعر الأطراف الإقليمية الكبرى أنها راضية عن الأمر الواقع يحدث استقرار، إما راضية أو مجبرة أو مكرهة، أما أن توجد قوة طاغية تجبرها على قبول الأمر الواقع، في كلا الأحوال الطرف الإقليمي حتى وأن كان يشعر بنوع من الظلم أو البغض لكنه لايملك من أمره شيئًا، هذا جوهر ماتفعله تركيا أو إيران يريدان تغيير معادلات التوازن الإقليمي بما يعبر عن حقيقة القوى التركية أو الإيرانية، ويشعرون أن هذا الإقليم تم ترتيب أوضاعه عندما لم يكن لديهم صوت أو نفوذ، ومن ثم هذه البلاد أقامت ما أسمته جامعة الدول العربية وبحكم هذه التسمية هم ليس لهم وجود، هم يشعرون الآن أن لديهم شرعية وأن لديهم قوة وأن الطرف الآخر ضعيف ومن ثم من حقهم إعادة توصيف وتعريف الإقليم وإعادة توزيع القوة السياسية والدبلوماسية بما يجعلهم شركاء بالمعنى السياسي والجيوبيولتيكي والمعنى الرمزي.

عندما تفشل الدبلوماسية في تحقيق التكيف المنشود، يبدأ في الظهور أساليب الاختراق، أساليب الدعوة السياسية والتحريض وأساليب مد قوة مناهضة للسلاح وزرع أطراف هنا أو هناك، الجوهر في الآخر الصراع حول هوية هذه المنطقة، الصراع بين النظام العربي والإقليم الشرق أوسطي، انا من المؤمنين بالنظام العربي، إنما النظام العربي الآن في حالة تقهقر، في حالة دفاع عن النفس، والأطراف التي تبدو أكثر قوة هي الأطراف التي تسعى إلى تغيير المعادلة وتغيير طبيعة المنطقة، أكبر مصلحة مصرية التي تحقق من خلال توصيف الإقليم بأنه نظام عربي، أي توصيف آخر شرعية مصر تساوي شرعية بلاد أخرى تقل أو تزيد، إذا سميته إقليمًا إسلاميًا نفس الشيء شرعية مصر تقل أو

تزيد، إنما الإطار الوحيد الذي يبرز أفضل عناصر القوة المصرية هو، ومن خلال قراءتنا للتاريخ نجد أنه بمجرد قيام باكستان ويدعم أمريكي طرح الرئيس الباكستاني فكرة الكتلة الإسلامية وقام بمجموعة من الزيارات للدول الإسلامية، أيضًا نجد أن هذه الفكرة عرضت على النحاس باشا مفهوم القيادة الرباعية مصر تركيا، فكرة إدخال أفراد غير عربية في إدارة مصر، في النهاية المحك هو من هي الأطراف التي تدير المنطقة، هل التنافس يدور بين أطراف من Generic واحد أم لا، تنتهي القيادة الرباعية عام 51–1952، يأتي بعد ذلك حلف بغداد ثم ينتهي، ثم تأتي الوحدة المصرية السورية من 58-1961 ثم يأتي بعد ذلك العدوان الثلاثي على مصر عام 1967 يظهر مشروع إيران شاه مؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي، إيران الشاه هي التي تزعمت وقادت أحد الأطراف الرئيسية في إقامة منظمة المؤتمر الإسلامي وبالرجوع إلى تاريخ الدبلوماسية المصرية ظلت هذه الفكرة مطروحة طوال الستينيات، حيث كان لمصر حتى عام 1967 القدرة .وفيما بعد ذلك لم يعد لديك القدرة، في عام 70 عندما تولى الرئيس السادات ذهب وفد مصري للمشاركة.

كل هذا الكلام يثير أسئلة ماهية هذا الصراع الإقليمي الذي أكيفه، الصراع حول تعريف هذا الإقليم وحدود هذا الإقليم ثم ما هي الهوية الحضارية والثقافية لدى الإقليم، هل هو إسلامي أم شرق أوسطي أم عربي، ثم ما هي حدوده، نرى أن التعريف الأمريكي للشرق الأوسط يصل إلى باكستان وبنجلاديش، نحن إزاء صراع استراتيجى ليس صراعًا استراتيجيًا فحسب بل هو صراع حول ماهو شكل هذه المنطقة في المستقبل. أعتقد أنه لا يمكن فهم ما نسميه بالصراع الإقليمي دون إدخال الطرف الدولي في الحسبان، هو ليس صراعا إقليميًا وحسب بل هو يعكس اهتمامًات دولية. لابد من إدراك التشابكات والمصالح المشتركة بين دول الإقليم، هل إسرائيل أو إيران طرف إقليمي. من الواضح أن الصراع الإقليمي له قدر من الاستقلال، لايمكن اعتبار أن الأطراف الإقليمية التي نحن بصددها مجرد صراع بلاوجهة، ويكفي عدة نماذج حتى الآن عدم قدرة أمريكا اتخاذ قرار بشأن التعامل مع الموضوع النووي الإيراني، هناك مخاوف حقيقية، وإنه يوجد حدود للقوة، من المدرك أن يكون هناك عواقب أن يكون ثمنها أغلى من ترك الموضوع النووي، وقد يكون أن واشنطن ليس لديها استعداد أن تحرق كل

أوراقها مع إيران، ودون اتهامي بالمبالغة نجد مثلا أن بريطانيا العظمى ليس لها أصدقاء دائمون بل لها مصالح مع دول أخرى، ينطبق نفس الكلام على الولايات المتحدة. هل كتب على إيران أن تظل دولة عدوة للولايات؟ في ظل ظروف معينة نعم، إذا انتهت الظروف نجيب بلا، مصر كانت عدوة للولايات المتحدة في وقت من الأوقات لكن الآن لا، القضية قضية واقع ومصالح وقضية إدارة لهذه المصالح. هناك طرف دولي ولكن أيضًا هناك طرف إقليمي له مصالحه الخاصة، الصراع في شكله الراهن، لكن الصراع كما سيكون. اليد الفعالة في إفريقيا، لم الصين تقوم بمؤتمر.

السؤال الثالث والأخير عن من هم أطراف هذا الصراع الإقليمي وماذا يهدفون؟ أولًا يجمع بين ثلاثة أطراف الدول إيران وإسرائيل وتركيا، هذه الثلاث دول يجمع بينها نفى الصفة العربية، أيًا كانت سياسات تركيا أو إيران أو إسرائيل لكن كلها تسعى إلى وضع قيود أو ضوابط أو حدود على تسمية هذه المنطقة للوطن العربي بجامعة الدول العربية، الكل يسعى إلى وضع المنطقة في سياق أكبر نسميه منطقة الشرق الأوسط نسميه الإسلامي..، كلهم يسعون إلى تفتيت المنطقة العربية وخلق تحالفات بين كل دولة والدول العربية. تركيا لها تحالفات ومصالح معينة، وكذلك إسرائيل أما إيران فلا. التوجهات الاستراتيجية لهذه الدول من حيث السعي لبناء تحالفات مع أطراف عربية يؤدي إلى اختراق وتفتيت هذه المنطقة. بشكل سريع جدًا إسرائيل وتركيا دول موالية للغرب، ويجب أن ندرك أن أهم علاقة هي العلاقة العسكرية، تركيا طائراتها تقوم بإصلاحها في إسرائيل، أيضًا هناك قضية حيوية أخرى مثل المياه، هناك علاقات بين هذه الدول، في هذه اللحظة إيران دولة متمردة، دول حلف الأطلنطى متحالفة مع أمريكا ومع المعسكر الغربي. إيران مازالت ناشزًا ومتمردة، يجمع تركيا وإيران استخدامهما المختلف لسلاح واحد هو الإسلام، إيران تستخدمه بشكل واضح وتقدم نموذجًا ثوريًا راديكاليًا، تدعم الجماعات الشيعية وصولًا إلى أقصى الجنوب، نجد جامعًا للسنة وجامعًا للشيعة، تركيا بحكم وجود حزب إسلامي للسلطة تقدم نفسها أنها الإسلام المعتدل، الإسلام الديمقراطي، الإسلام الذي يحترم الليبرالية، اريد أن الفت نظر حضراتكم إلى أن الشرق الأوسط والمنطقة العربية ليست المجال الوحيد للحركة السياسية، عندما ننظر إلى توجهات إيران

السياسية، توجد دول في مناطق أخرى من العالم تتحدث اللغة الفارسية نفس الشيء على تركيا، المهم خلافا لأغلب بلادنا العربية أن ساحة العمل الرئيسى هي هذه البلاد لها مجالات أخرى للعمل الإقليمي.

ننتهي إلى أين الطرف العربي في هذا الصراع؟ تقديري هو موضوع للصراع أكثر مما هو طرف فاعل في هذه المرحلة، لأسباب مختلفة الدول الكبرى العربية إما دخلت في تحالفات مع ذاك الطرف أو ذاك، أو إما أنها اكتفت بالصمت والترقب، لا أعتقد أن أغلب الدول العربية أو كلها لديها رؤية للتعامل مع إيران، أو لديها رؤية أو تحت أية شروط يتم احتواء إيران، لايوجد تصور حقيقي إلى الآن، غير أنه يقال الحفاظ على النظام العربي، لكن كيف نتعامل مع هذا التطور؟ هل يمكن إعطاء دور ما لهذا التصور في إطار المحافظة على الهوية العربية للنظام. السمة الثانية أننا لا نتحدث عن طرف عربي، بعضها تحالف مع هذه القوى غير العربية، بعضها طرد من هذه القوى أو الأطراف غير العربية، بعضها له مصالح عظمى مع هذه الأطراف غير العربية وهو حريص عليها.

أختتم حديثى بجملتين، الجملة الأولى ذكرتها من قبل وهي جوهر مانراه هو الصراع حول تكييف أو توصيف المنطقة، تتنوع الموضوعات، تختلف الأساليب لكن الجوهر واحد، النظام العربي في مواجهة، الهوية العربية في مواجهة، وعندما أقول الهوية العربية فإن هذا لايعني بالضرورة إقصاء كاملا للأطراف الشرعية إيران وتركيا من شبكة هذه التفاعلات، كيف تسمح وتقبل وتتكيف وتتعايش مع قدر من هذه التفاعلات بما لايغير طبيعة المنطقة والمؤسسات الإقليمية.

الكلمة الثانية أنا أعتقد أن حسم هذا الصراع موجود في بلد اسمها العراق، مستقبل العراق سوف يكون مؤشرا. لأن العراق يوجد به كل الأمراض والقضايا، العراق تعد أحد أقطاب العروبة من الأربعينيات والثلاثينيات، قبل الضباط الأحرار. فجأة ينتهي ببلد لاينص دستوره على عروبة العراق.



الجلسة الأولى

القوى الإقليمية في الشرق الأوسط

- كلمة السيد السفير إيهاب وهبة
(رئيس الجلسة)
- المتحدث الأول: د.أحمد يوسف أحمد
- المتحدث الثاني: السفير فتحي الشاذلي
- المتحدث الثالث: د. نيفين مسعد
- المتحدث الرابع: د.عماد جاد

كلمة السيد السفير / إيهاب وهبة
(رئيس الجلسة)

إن موضوع القوى الإقليمية هو موضوع جديد علينا، فلقد تعودنا على الدول الكبرى كإنجلترا وفرنسا ثم أمريكا، وإذا تعرضنا إلى النصف الأخير من القرن الماضي نجد أننا كنا، وبشكل مستمر، في صراع وتحديات من هذه القوى العظمى العابرة للمحيطات، ولم يكن موضوع القوى الإقليمية هو الموضوع الذي يتم الاهتمام به في تلك الفترة. ربما في فترات قصيرة كان هناك ومضات لتأكيد الدور العربي في مواجهة هذه القوى العاتية الآتية من وراء المحيطات، فلا شك أن ثورة 23 يوليو وما نادت به من مبادئ وما قامت به من عمل خارق من دعم حركات التحرك في الجزائر واليمن والاشتراك في تحرير الدول الإفريقية وتشكيل مجموعة عدم الانحياز، بالإضافة إلى العديد من الإنجازات التي تحققت في الفترة التي كانت مصر تلعب فيها دور النشر، ولابد من أن نضع في ذهننا أن هذه الفترات على قصرها كانت فترات مفصلية وهامة ويمكن أن تستعاد مرة أخرى.

وكما ذكر سعادة السفير عبد الرءوف الريدي، فلقد قامت مصر بمحاربة وإسقاط حلف بغداد، كما شكلت مصر الوحدة المصرية السورية التي كانت تعتبر أول وحدة اندماجية بين دولتين عربيتين بصرف النظر عما انتهت إليه هذه الوحدة، وكانت هذه الوحدة تمثل تحديًا ضخمًا جدًا لإسرائيل وغيرها من الدول الكبرى مثل فرنسا، إذن من داخل المنطقة نستطيع فعل الكثير. أصبنا بنكسة كبيرة في عام 1967 وحدث فراغ استراتيجي وسياسي وتعرضنا لتحديات لا قبل لنا بها تتمثل في احتلال إسرائيل لسيناء والضفة والقدس وهضبة الجولان، وهذه دولة قائمة على نوع من الدعم الخارجي والمساعدات الخارجية، إنما استطاعت في لحظة ضعف أن تهزمنا في حرب 1967 وهو ما اعتبرته نصرًا عظيمًا.

ما نراه اليوم هو شيء مختلف تمامًا، فالقوى الدولية اليوم لا تتمثل في فرنسا ولا بريطانيا ولا حتى في أمريكا التي تقف عاجزة ولا تستطيع إيقاف إسرائيل عن وقف بناء المستوطنات وهو أمر مخيف جدًا حيث نجد أن الإدارة الأمريكية تتوسل لإسرائيل من أجل إيقاف الاستيطان. أما بالنسبة لإيران فهي على النقيض تمامًا فقد استطاعت الاستفادة من سقوط نظام صدام وقامت بتوسيع رقعة نفوذها في العراق، كما قامت بتقوية علاقاتها مع سوريا وحزب الله وحماس، كما أن لها علاقة مع طالبان في أفغانستان وهو أمر غريب جدًا، كما أن هناك الملف النووي الإيراني الذي يؤكد على قدرة إيران لأن تصبح دولة نووية.

إذا انتقلنا إلى تركيا نجد أنها أيضًا لها دور فاعل جدًا في المنطقة حيث إنها قامت بتقوية العلاقات مع سوريا بعد أن كادت تنشأ بينهما حرب، والرئيس مبارك هو الذي استطاع أن يوقف هذا الأمر وقام بجهد كبير في هذا المجال، وأصبحت الآن سوريا وتركيا حليفتين وأكثر من هذا أن تركيا تتوسط بين إسرائيل وسوريا وهو تطور غريب جدًا؛ فالتحديات حاليًا أصبحت إقليمية أكثر من كونها خارجية ودولية.



السيد الدكتور / أحمد يوسف:

المحور العربي

هناك أولا أربع ملاحظات تمهيدية سأقسمها إلى ثلاثة أقسام.

بالنسبة للملاحظات التمهيدية

الملاحظة الأولى: المطلوب هو التحدث عن المحور العربي (مصر-السعودية-سوريا) في جلسة عنوانها «القوى الإقليمية في الشرق الأوسط وتوجهاتها» في مؤتمر عن الصراع الإقليمي على الشرق الأوسط، أي أن المطلوب هو توجهات هذا المحور العربي تجاه الصراع الإقليمي في الشرق الأوسط.

الملاحظة الثانية: أؤكد بداية على أهمية الموضوع بالنظر إلى اعتبارات تعلمونها حضراتكم جيدًا حول الثقل الراهن للقوى الإقليمية غير العربية وبالذات إسرائيل وتركيا وإيران ولكنني أتحفظ بداية على تعبير «محور عربي» لأن هذا التعبير يعطي انطباعًا بوجود حركة جماعية ومنسقة في مواجهة هذا الصراع، وهذا غير صحيح، وإنما الأمر في أساسه الآن هو تحركات دول وليس تحرك نظام إقليمي.

الملاحظة الثالثة: أفترض بداية في حديثي أن التوجهات العربية على مستوى كل من الدول الثلاثة هي توجهات تتعلق أولًا بمصالح الدول القطرية المعنية، أي أنها في تحركاتها الإقليمية إن وجدت لا تدعي لنفسها الحديث بالوكالة عن النظام العربي ولا تسعى حتى إلى تكتيل باقي الدول العربية من خلفها، وأنها ثانيًا وربما لهذا السبب، أي طبيعتها القطرية، توجهات دفاعية بمعنى أنها تسعى لدرء مزيد من المخاطر والتهديدات عنها ولا تعمل من أجل تبوؤ موقع القيادة أو حتى موقع قيادي في الصراع الإقليمي الدائر على الشرق الأوسط، وأن ذلك يرجع ثالثًا إلى اعتبارين، أولهما قيود داخلية تلجم الحركة

الخارجية لهذه الدول على نحو ما سيجيء، وبعض القيود التي تفرضها علاقات هذه الدول مع قوى عظمى وكبرى.

الملاحظة الرابعة: أفترض كذلك أن النظام العربي في الحدود الدنيا التي يمكن الحديث فيها عن نظام عربي كما هو الحال على سبيل المثال في المؤتمرات الوزارية لجامعة الدول العربية، لا يرفض من حيث المبدأ الحضور المتزايد لقوى إقليمية غير عربية في تفاعلاته الذاتية بدليل الترحيب والقبول العربيين الرسميين بدور تركي في أزمة العلاقات السورية العراقية الأخيرة.

بعد ذلك تنقسم مداخلتي إلى ثلاثة أقسام:

أولاً: لماذا يجب الحديث عن دول عربية وليس عن محور عربي.

ثانيًا: توجهات الدول العربية الرئيسية تجاه الصراع الإقليمي في الشرق الأوسط: الرؤى والسلوك والقيود.

ثالثًا: مستقبل النظام العربي في ضوء الصراع الإقليمي على الشرق الأوسط ومعطياته.

أولاً: لماذا يجب الحديث عن دول عربية وليس عن محور عربي:

وهنا يوجد خمس ملاحظات:

- يعرف النظام العربي تقاليد الصراع بين وحداته منذ نشأته، وإن اختلفت موضوعات هذا الصراع ودرجة شدته من مرحلة لأخرى وهو ما يؤثر بالسلب على تماسكه بدرجات متفاوتة.

- لا شك أن الغزو العراقي للكويت في 1990 قد مثل علامة فارقة في نموذج الصراعات العربية العربية، لأنها المرة الأولى منذ نشأة النظام العربي المعاصر التي تغزو فيها دولة عربية دولة عربية أخرى، وتضمها إليها؛ لأن العرب انقسموا حول هذه الواقعة كما لم ينقسموا في أي صراع آخر؛ لأن الدول التي تهدد أمنها أحلت لنفسها إدخال عنصر خارجي في معادلة أمنها القطري واكتسب الأمر بعدًا عربيًا بتصديق القمة العربية في القاهرة في أغسطس 1990 على هذا السلوك.

- افتقد نموذج الصراعات العربية العربية بعد الغزو العراقي للكويت، سمة أساسية كانت له في السابق، وهي أن هذه الصراعات كانت تهدأ بغض النظر عن عدم حلها أو تسويتها عند ظهور خطر خارجي بما يتيح تكتلًا عربيًا مؤقتًا لمواجهة هذا الخطر، كما في صراعات مطلع الستينيات وتهدئتها في مواجهة المشروع الإسرائيلي لتحويل مياه الأردن، وصراعات منتصف الستينيات وتهدئتها في مواجهة الهزيمة العربية في 1967، وقمة 1987 بداية تجاوز الخلافات العربية في مواجهة خطر ميل ميزان القوة لصالح إيران في الحرب العراقية الإيرانية...إلخ. فلم تخف حدة الانقسامات العربية بعد ذلك في مواجهة خطر الغزو الأمريكي للعراق، بل إن دولًا عربية قدمت تسهيلات لقوات الغزو فيما رفضت تركيا العضو في حلف الأطلنطي تقديمها.
- افترض البعض أن الغزو الأمريكي للعراق 2003 ربما يؤدي إلى تهدئة الصراعات العربية العربية، ليس توحدًا في مواجهة الغزو بطبيعة الحال وإنما تأثرًا بالإرادة الأمريكية التي لم تكن ترغب في أن ترى ما يربك مشروعها في العراق، كخلاف بين العراق الذي تسيطر عليه بقوة الاحتلال وبعض أصدقائها أو حلفائها من الدول العربية الأخرى وبالذات تلك المتاخمة للعراق. لكن نموذج الصراعات العربية العربية أثبت قدرة أصيلة على المثابرة، فاستأنف نموذج الصراع بين العراق وجيرانه تمامًا كما كان عليه الحال قبل الغزو؛ توترًا في العلاقات مع الكويت وبدرجة أقل مع السعودية، عودة لنموذج الأزمة الممتدة في العلاقة مع سوريا......إلخ.
- فيما يتعلق بمصر وسوريا والسعودية تحديدًا، انتشرت في الأدبيات العربية فكرة المثلث المصري السوري السعودي، وقدراته على أن يكون قاطرة فاعلة في النظام العربي والأمثلة على ذلك عديدة من الخبرة الماضية؛ الموقف المشترك الناجح ضد حلف بغداد عام 1955، الموقف المشترك، رغم الخلاف بين الجمهورية العربية المتحدة والسعودية، في أزمة المطالبة العراقية الأولى بالكويت في عام 1961، الموقف المشترك الفاعل في المدة الواقعة بين هزيمة 1967 وحرب 1973، دفع النظام العربي باتجاه المصالحة في منتصف تسعينيات القرن الماضي. لكن

المثلث كان يعيبه منذ البداية أنه لم يكن شاملا لقوى أساسية كي يمكننا الحديث عن قاطرة للنظام العربي، فلم يكن يشمل المغرب أو الجزائر أو العراق على سبيل المثال، ثم تبعثرت أضلاعه بصفة خاصة بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان في 2006 وعلى غزة 2008-2009 ناهيك عن الأزمة اللبنانية السياسية الداخلية الممتدة، حيث اتخذت سوريا مواقف مناقضة تمامًا للمواقف المصرية والسعودية التي تشابهت وعلى الرغم من ذلك، أي من تقارب المواقف المصرية والسعودية، فإنه من الواضح على الأقل أن السعودية لا تتحرك بالضرورة بالتنسيق مع مصر كما في المصالحة السعودية السورية الأخيرة، فضلا عن أن هذه المصالحة في ذاتها كانت تسوية لخلافات وليست محاولة لإصلاح قاطرة النظام.

من هنا يمكن الاستنتاج في نهاية هذا الجزء بأن الحديث يجب أن يكون عن دول عربية وليس عن محور عربي وهو ما يعني أن النظام الإقليمي الجديد، إن تجسد، لن يكون في داخله بؤرة عربية متماسكة، وإنما قد تكون هذه الدولة العربية أو تلك فاعلة فيه وباقي الدول العربية قد تكون موضوعًا له أي للسياسات التركية والإيرانية وغيرها.

ثانيًا: توجهات الدول العربية الرئيسية تجاه الصراع الإقليمي في الشرق الأوسط: الرؤى والسلوك والقيود:

وهنا يوجد ثلاث ملاحظات:

- أن هذه التوجهات تعاني من غموض ظاهر، فلا توجد في أي دولة من الدول الثلاثة رؤى معلنة واضحة متكاملة من الدوائر المسئولة عن صنع السياسات والقرارات إزاء هذه المسألة، وإنما يتعين علينا استخلاصها من تصريحات متنافرة لا تفضي إلى مثل هذه الرؤى وكذلك من السلوك الفعلي لهذه الدول.
- إن هذه التوجهات تتضارب في القضايا المتعلقة بهذا الصراع الإقليمي في أحيان كثيرة وعلى سبيل المثال لا الحصر:

المثال الأول: فيما يتعلق بإسرائيل يمكن القول بأن الدول الثلاث وإن كانت لا ترفض من حيث المبدأ عضوية إسرائيل في نظام إقليمي جديد إذا ما نجحت

عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي فإنها، أي تلك الدول، تختلف في الآليات والمضامين الخاصة بهذه التسوية، فمصر أساسًا والسعودية كذلك لا ترى سبيلًا لهذه التسوية إلا بالتفاوض، بينما سوريا وإن لم تلجأ للقوة منذ 1973 لا تزال تراهن على أوراق المقاومة في لبنان وفلسطين وبصفة خاصة في قطاع غزة، وهي متهمة بهذا المعنى من دوائر مصرية بأنها مسئولة عن عرقلة جهود المصالحة الفلسطينية التي تقودها مصر

المثال الثاني: فيما يتعلق بإيران، توجد لسوريا رؤية واضحة وضعت موضع التطبيق منذ مدة للتعاون مع إيران، بينما السعودية بصفة خاصة ومصر معها مسكونتان بالهاجس الإيراني وبصفة خاصة من منظور تأثيره على السكان الشيعة في الأقطار العربية ومن ثم تأثيره المحتمل على الاستقرار السياسي والسلامة الإقليمية لهذه الأقطار، وكذلك من منظور تغلغله في النظام العربي كما يتضح في لبنان (حالة حزب الله)، فلسطين (الموقف من حماس)، اليمن (الموقف من الحوثيين) وغير ذلك، مع حساسية خاصة لكل من مصر فيما يتعلق بحماس وللسعودية فيما يتعلق بالحوثيين نظرًا للتهديد المباشر المنبثق من هاتين المسألتين

المثال الثالث: هو أن تركيا هي الدولة الإقليمية الوحيدة التي تجمع الدول الثلاثة على الترحيب بدورها الإقليمي المتزايد في الوطن العربي والأمثلة على هذا عديدة مثل التنسيق المصري التركي إبان العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة، التقارب الحميم الأخير في العلاقات السورية التركية على الرغم من ميراث التاريخ، العلاقات التعاونية التقليدية بين السعودية وسوريا، وإذا كانت كل من مصر والسعودية ربما تعتبران تركيا السنية المعتدلة موازنة للنفوذ الإيراني المتصاعد في الوطن العربي فإن سوريا تنطلق من رؤيتها لمصالحها الوطنية بعد أن كانت تركيا مصدر تهديد لها من حين لآخر، بل إن سوريا حريصة فيما يبدو على بعث الوساطة التركية بينها وبين إسرائيل وقد حث الرئيس السوري تركيا مؤخرًا في حديث لصحيفة تركية على الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع إسرائيل كي تبقى لدور الوساطة التركي بينها وبين سوريا صدقيته. بل إن تركيا هي الدولة الإقليمية الوحيدة التي يمكن القول بأن النظام العربي في حدوده الدنيا، اجتماعات المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية، يرحب بدورها، يؤكد هذا كما

سبق وأشرت تركيبة الوساطة الأخيرة بين سوريا والعراق بحضور كل من الأمين العام للجامعة العربية ووزير الخارجية التركية.

- إن ثمة قيودًا داخلية واضحة على الحركة الخارجية للدول الثلاثة بصفة عامة، وحركتها في المجال الإقليمي بصفة خاصة، فكلها يعاني من أوضاع سياسية داخلية ضاغطة، ومن أزمة اقتصادية حادة باستثناء السعودية، ومن غياب لمشروع سياسي جاذب يمكن أيًا منها من قيادة النظام العربي ولو بدرجة غير مكتملة.

ثالثا: مستقبل النظام العربي في ضوء الصراع الإقليمي على الشرق الأوسط ومعطياته:

استنادًا إلى التحليل السابق يوجد أربع ملاحظات:

- النظام العربي تعرض منذ نشأته الرسمية في 1945 وحتى الآن إلى محاولات خارجية لمحو حدوده أبرزها دون جدال المحاولات الشرق أوسطية التي كانت حينًا ذات طابع عسكري أو أمني كمشروع قيادة الشرق الأوسط في 1951 وحلف بغداد في 1955، أو أمني اقتصادي كمشروع أيزنهاور في 1957، أو وظيفي كما هو الحال في شرق أوسطية ما بعد أوسلو 1993، أو مشروع شامل كما في مشروع الشرق الأوسط الكبير لجورج بوش الابن ففي 2004. وقد تكفل النظام العربي في مرحلة مده القومي بإسقاط هذه المحاولات في خمسينيات القرن الماضي وستينياته حتى عام 1967، كما كانت هناك ممانعات عربية داخلية لهذه المشروعات حتى في مرحلة ضعف النظام العربي، وشاركت النظم العربية في عملية الممانعة هذه في بعض الأحيان عندما امتد المشروع الشرق أوسطي لجورج بوش الابن في 2004 إلى فكرة تغير نظم الحكم من الخارج بالقوة المسلحة، لكن السبب الأصيل في إخفاق هذه المشروعات الشرق أوسطية هو أنها كانت مملاة من الخارج تحقق مصالح القوى الخارجية وقبل كل شيء.

- يختلف الوضع الراهن في أن النظام الإقليمي الجديد إن تجسد فسوف يكون نابعًا من المنطقة أي من القوى الفاعلة فيها، وفي أن القوتين

الإيرانية والتركية تتبنيان الآن المطالب العربية من إسرائيل وإن كانت بدرجات وأساليب مختلفة، وبالتالي فإن نظامًا عربيًا مفككًا يمكن أن يسمح بظهور نظام إقليمي جديد تلعب فيه قوى إقليمية غير عربية أدوارًا قيادية، خاصة وأن سوريا أنشط الدول العربية في التفاعل مع الواقع الجديد تبدو من التطورات الأخيرة لعلاقاتها مع تركيا والأوضاع الخاصة بعلاقتها مع إيران أقرب إلى نموذج المحالفات البسماركية منها إلى نموذج التحرك ذي الطابع القومي.

- لا يعني ما سبق أن نشأة نظام إقليمي جديد عملية سهلة تاريخية، فالدول المتوافقة حتى الآن هي سوريا وتركيا وإيران ومن الصعوبة بمكان لهذه الدول أن تفرض إرادتها على باقي الدول العربية المؤثرة مثل مصر والسعودية والعراق إذا تعافى ناهيك عن إسرائيل. وقد يعطي هذا للدول العربية فرصة أكبر إذا رغبت في لعب دور فاعل في هذه التفاعلات الإقليمية الجديدة بالغة الأهمية.

- يجب أن يكون واضحًا في حالة تبلور ولو جنينًا لهذا النظام الإقليمي الجديد أن إيران وتركيا في النهاية دولتان إقليميتان كبيرتان لكل منهما مصالحه ومشروعه الإقليمي وسوف يكون لهذه المصالح أولوية بطبيعة الحال في أي تفاعلات عربية مقبلة لهما، وقد تتقاطع المصالح العربية مع المصالح الإيرانية والتركية أحيانًا، وقد تتضارب تضاربًا شديدًا أحيانا أخرى وهذا ناهيك عن إسرائيل وطبيعتها الاستعمارية، ولذلك فإن نشأة نظام إقليمي جديد على أنقاض نظام عربي آيل للسقوط هو أمر ينبغي مواجهته، ليس بمواجهة أي من إيران وتركيا أو حتى إسرائيل وإنما بإعادة الاعتبار إلى نظام عربي متماسك وهذه ليست بالقضية الهينة.



السيد السفير فتحي الشاذلي:
تركيا والصراع الإقليمي في الشرق الأوسط

السيـــــــاق الموهوم: الحديث عن عودة السلطان / الخليفة:

بدأ السفير الشاذلي حديثه في هذه النقطة بإبداء تحفظه على صياغة عنوان المؤتمر من حيث تصويره التحركات الإقليمية الجارية على أنها «صراع»، ولخص السياق الذي يدور فيه الحديث الجاري عن المنطقة والذي ربما أوحى بعنوان المؤتمر السنوي لهذا العام، وهو ما وصفه بأنه «سياق موهوم» في عناوين رئيسية هي:

تداعي العروبية: احتضار القومية وبزوغ القطرية (وجاء مصداقًا لهذا الطرح ما حدث في نفس يوم المؤتمر في الخرطوم بعد مباراة كرة جرت بين فريقي مصر والجزائر دخلت أجهزة الإعلام في البلدين بعدها في مساجلات وحلقات من الشتم والسباب والاستهانة المتبادلة، واستعداء غير المشاركين، رآها السفير الشاذلي غاية في الإسفاف والبذاءة والتدني ومثلت في نظره سقطة يصعب أن تغتفر لإعلام ورسميين هنا وهناك، حتى إنه حمد الله على أنه لا توجد حدود مشتركة بين مصر والجزائر وإلا لكان من الوارد تصاعد المسار إلى مستويات لا تحمد عقباها)- الجنوح الإسرائيلي في غزة ديسمبر 2008 يناير 2009: اتساع الخرق الفلسطيني، والتهافت العربي- تركيا وفلسطين، تركيا وإسرائيل، إردوان وبيريز في دافوس 30 يناير، أزمة المشاركة الإسرائيلية في نسر الأناضول ورمزيتها في تطور رؤية النخبة العسكرية في اتجاه التطابق مع رؤية النخبة السياسية في الموقف من إسرائيل.

وفي هذا القسم أشار السفير الشاذلي إلى الثابت تاريخيًا من موقف مؤيد لتطلعات الشعب الفلسطيني، كان مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال قد أبداه، وأظهر خطأ تصوير العلاقة بين تركيا وبين إسرائيل على أنها تحالف

استراتيجي، فيما ينأى كل منهما عن إثقال نفسه بعداءات الآخر، وأقر بوجود أبعاد دينية وعاطفية وراء قيادة حكومة العدالة والتنمية للسياسة الخارجية التركية في اتجاه باعد بينها وبين إسرائيل، استجابة لتوجهات قواعد الحزب التي تجد صدى لها لدى قوى سياسية وشعبية أخرى، موضحًا أهمية مغزى توافق المؤسسة العسكرية التركية مع رؤية النخبة السياسية لتعنت إسرائيل الذي تجلى في تأجيل مناورات نسر الأناضول، متخذًا هذا كدليل على الشطط الذي ذهب إليه المنحى الإجرامي لإسرائيل في غزة.

الخلاصة: تركيا ومحاولة العدالة والتنمية («الحزب الحاكم» بعد عقدين من ائتلافات القاسم المشترك الأدنى) الانتقال من حالة «أزمة في الهوية» (الحجاب ومروة خاشقجي– عدم المصادقة للآن على الانضمام إلى «المؤتمر الإسلامي» والأمين العام للمنظمة أكمل الدين إحسان إوغلو...) إلى حالة «التصالح مع الذات» (أحمد داوود أوغلو والهوية ذات الوجوه المتعددة!).

وأشار السفير الشاذلي في هذا الإطار إلى ما كان وزير الخارجية الأمريكي الأسبق– في السبعينيات– أليكسندر هيج يردده عن أن ثلاثة أقاليم رئيسية تنتشر عبر «مثلث أزمات» أو «قوس أزمات» هي البلقان والقوقاز والشرق الأوسط ستظل تحتكر لعقود الجانب الأكبر من اهتمامات المشتغلين بالعلاقات الدولية، ليزعم الشاذلي بالتالي أن البلقان ربما يتوقف عند السواحل الغربية للمضايق التركية، وأن ديار بكر في جنوب شرق تركيا تدخل بالقطع في الشرق الأوسط، فيما يشتمل القوقاز على حوض البحر الأسود، بما فيه السواحل التركية عند «ميناء سامسون». بمعنى أن تركيا هي أرض التقاء الأقاليم الثلاثة المذكورة

«الفضـــاء» الشرق أوسطي:

انتقل السفير الشاذلي بعد هذا إلى التركيز على «الشرق الأوسط» (وهو – فيما يرى – مفهوم اصطلاحي مائع أطلقه الغرب وبالأخص البريطانيون وكان أشهر استخدام له ما ورد في إعلان استقلال إسرائيل «عن أن مؤسسيها يمدون أيديهم إلى شعوب الدول المجاورة لإقامة منطقة سلام واستقرار في الشرق الأوسط».

فتحدث عن سياق دولي: أوائل التسعينيات (التي لم تشهد فقط انتهاء النظام الدولي ثنائي القطب، وبالتالي إفلاس «فلسفة عدم الانحياز» وإنما أيضًا ما يمكن أن يرقي إلى ما أسماه «انقضاء حقبة وستفاليا (1648)» التي كانت تكرس وتعظم مفهوم الدولة القومية، وذلك بفعل الثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتداعي مناعة الحدود واختلاف مفهوم «الشئون الداخلية»، وعودة ممارسات التدخلات الإنسانية، وتعاظم دور الفاعلين على المسرح الدولي من غير الدول والاختفاء المفاجئ لمفهوم «العدو» وظهور مفهوم «الأمن الشامل والتعاوني» بعد أجيال من «الدفاع المشترك والجماعي» – وفي آن واحد: بزوغ «الاتحاد الأوروبي» ككيان دولي فوق قومي فريد من نوعه، مع تكرار مثول «فكرة الدولة» ضد «فكرة القومية» (الذي بلغ أقصى تجلياته في التفكك الدامي ليوجوسلافيا....) – توسع الاتحاد الأوروبي رأسيًا، وأفقيًا وتحول «القارة العجوز» بالتالي إلى منطقة استقرار وسلام – القمة التذكارية لحلف الأطلنطي 1999 والعمليات من غير مقتضى المادة الخامسة من معاهدة واشنطون بما تناسب مع الاستقرار على أن الأمن لم يعد هما تتكفل بتوفيره القوات المسلحة ربما بالتعاون مع الشرطة وإنما يمتد ليشتمل طائفة واسعة من التهديدات المستجدة – تفكك الاتحاد السوفيتي وبعث الجغرافيا التاريخية: يوروآسيا وطريق الحرير (الذي أصبح هو نفسه أحد المسار المختارة للتهديدات القديمة والمستجدة لأمن أوروبا وأمريكا الشمالية)

هجمات سبتمبر 2001 وعولمة مفهوم الأمن الشامل والتعاوني، ونشوء نوع من التوافق الدولي على«تنصيب» دار الإسلام التي أصبحت معروفة باسم «الشرق الأوسط الكبير» مصدرًا رئيسيًا للتهديدات البازغة أو معبرًا لها (الصين ومسلمي اليوغور، روسيا ومسلمي الشيشان، الهند ومسلمي كشمير، أوروبا وأمريكا الشمالية وتنظيم القاعدة!!)

في سياق إقليمي: إرهاصات لإفلاس ترسيمات فرساي – خريطة الشرق الأوسط الكبير التي عرضها السفير على الحاضرين نقلا عن أحد العسكريين الأمريكيين (العراق وكردستان – الشام الكبير ولبنان «الأزمة المزمنة» – التخطيط لتصدير فلسطين إلى الأردن وسيناء!) والتخطيط لتقطيع أوصال الأنساق الجغراقية للدول العربية والإسلامية – الثورة الإيرانية التي سرقتها

المؤسسة الدينية الشيعية الهرمية، وعناصر القوة الإيرانية الصاعدة. تعاظم التفوق الاستراتيجي الإسرائيلي عسكريًا وتكنولوجيًا واقتصاديًا بالقياس إلى الدول العربية- الاختلاف البين في رؤية الدول العربية للتهديدات الماثلة على أمنها الوطني (الذي يختزله أغلبها في استمرار النظم القائمة في الحكم) حتى فيما بين مجموعة كان يظن تشابه أوضاعها الجيوغرافية/ الاجتماعية/ الاقتصادية: دول مجلس التعاون الخليجي، ومن ثم انقضاء فكرة «الأمن القومي العربي».

الخلاصة: انتقال المسرح المركزي للعلاقات الدولية من أوروبا إلى ما أصبح يسمى بالشرق الأوسط الكبير، وسط عجز دول المنطقة عن القيام بدور فاعل، أو حتى محسوس فيما يجرى على ذلك المسرح!!!

السياق المحلي: تلاحق أزمات المرجعية في السياسة الخارجية المصرية منذ 1979 على نحو طال كل دوائر الأولوية فيها: إسلاميًا، وعربيًا، وإفريقيًا!! يفاقم من تداعيات هذا على الدبلوماسية المصرية: التآكل المنظور والمتسارع للقوة الناعمة المصرية. سابقة تعليق الدور الإقليمي المصري طوال الثمانينيات كنتيجة للقطيعة العربية التي فرضت على مصر والتي توافقت مع بزوغ ما سمي بـ«العصر السعودى» وانشغال العراق بحربه مع إيران، ونشوء مجلس التعاون الخليجي، بداية بدوافع أمنية لم تترجم إلى واقع حقيقي يذكر،

تركيا العدالة والتنمية وتوفيق السياسة الخارجية مع مقتضيات الجغرافيا السياسية:

وفي هذا القسم تحدث السفير فتحي الشاذلي عن القصور الوظيفي للسياسة الخارجية التركية نتيجة تركيزها لعقود على إسباغ المصداقية على مقولات مؤسس الجمهورية عن «أوروبية» تركيا، وحرصه المتعنت على فصم عرى كل ما كان يربط تركيا الجمهورية بماضيها الإمبراطوري سواء كان ذلك «الخلافة الإسلامية»، أو العلاقات مع العالم الإسلامي، أو حتى اللغة التركية التي كانت تكتب بحروف عربية حوَّلها أتاتورك إلى حروف أوروبية فيما أحدث نوعًا من القطيعة الثقافية بين حاضر الأتراك وتاريخهم استغرق عقودًا من الترجمة والاجتهاد للتغلب عليه جزئيًا (وحيث كان آل عثمان هم الذين ابتدعوا فن الخط العربي، وتفننوا تقربًا إلى المولى في قيام أكثر السلاطين بنسخ القرآن الكريم

بخط أيديهم) وفي وقت ما رفع الأذان باللغة التركية، ومنع إذاعة القرآن الكريم في الإذاعة التركية والمحاولة الفاشلة لتنقية اللغة التركية من الألفاظ ذات المنشأ العربي...! أمر أدى في واقع الحياة إلى إيجاد أزمة هوية، وإحساس المواطن التركي – في أغلبية ساحقة– بالاغتراب إزاء الدولة التركية.

الوضع الشائك الذي وجدت النخبة العسكرية السياسية التركية بلادهم عليه عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية بحدود ممتدة في جوار الاتحاد السوفيتي، وتساؤلات كانت تدور في العواصم الغربية عما إذا كان يحدث تدخل عسكري غربي لردع التمدد السوفيتي بمجرد اختراق القوات السوفيتية للحدود مع تركيا أو فقط عندما تتهدد المضايق التركية عند البوسفور والدردنيل، إلى أن اشترت تركيا عضويتها في حلف الأطنطي بالدم من خلال مشاركتها تحت علم الأمم المتحدة – عملًا الولايات المتحدة – في كوريا، حيث كانت خسائر الوحدة التركية المشاركة في العمليات ضد الشيوعيين هي الأعلى نسبيًا على الإطلاق، وبالتالي علو اعتبارات التحالف الأطلنطي على كل ما عداها، وانعكاس هذا في مزيد من الاغتراب تمثل في موقف الدولة التركية من العدوان الثلاثي على مصر، فيما يشتعل الشارع بالتظاهرات ويقاطع عمال الموانئ السفن البريطانية والفرنسية، وفي الموقف التركي من حركة عدم الانحياز، والموقف الذي انفردت به تركيا بين الدول الإسلامية قاطبة بالنسبة لاستقلال الجزائر، ما يمكن تلخيصه إجمالا ب «غياب سياسة تركية شرق أوسطية» في ظل غلبة وسبق اعتبارات التحالف والتقيد الحرفي بالعقيدة الأتاتوركية بشأن «أوروبية تركيا» مع تجاهل لاعتبارات الجوار الإقليمي اللهم إلا فيما يتعلق بالأمن، وتحدث عما استتبعه الدور المحوري الذي عهد به أتاتورك إلى المؤسسة العسكرية التركية كحارس على العلمانية والديمقراطية، من انقلابات عسكرية متتالية سافرة ودموية حينا، ومستترة في انقلاب قصر حينا آخر، علاوة على «نزوع الدولة التركية» لاستخدام سياسات القوة، بإيعاز من تلك المؤسسة سواء فيما يخص النزاعات مع اليونان أو سوريا أو العراق أو فيما يخص المسألة القبرصية أو المحاولات الكردية إن سلما أو حربا للحصول على حقوق ثقافية وإدارية، ولخص السفير الشاذلي هذا القسم في:

تركيا الجمهورية والظل الطويل لأتاتورك- العسكرتارية والوصاية على الجمهورية: العلمانية المتعسفة والتغريب القسري (بمظاهر تقتصر في المدن الرئيسية الثلاث على ملابس النساء بما في ذلك الموقف من الحجاب، وشيوع تناول المسكرات والدفع بمظاهر أوروبية مثل الترويج للموسيقى الكلاسيكية والجاز وتهميش الموسيقى الشرقية والتواشيح الدينية، وإلغاء مدارس «إمام وخطيب» حتى الخمسينيات - هواجس الأمن منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية واستراتيجية «اثنين ونصف حرب» التي كانت معلنة رسميا في كتاب أبيض حتى أوائل العقد الحالي: حرب ضد سوريا وأخرى في نفس الوقت ضد اليونان ونصف ضد حزب العمال الكردستاني- الاغتراب التركي عن الشرق الأوسط طوال أغلب سنوات عمر الحقبة الكمالية وغياب سياسة تركية للشرق الأوسط إزاء غلبة اعتبارات التحالف الأطلنطي والحرص على الحصول على اعتراف أوروبا بـ «أوروبية تركيا»: الاعتراف بإسرائيل، الموقف من استقلال الجزائر، الموقف من حركة عدم الانحياز.

وزعم السفير فتحي الشاذلي أن ديسمبر 1997 شهد ما أطلق عليه «نوبة صحيان» عندما ووجهت تركيا في هذا الشهر بقمتين: لوكسمبورج للاتحاد الأوروبي التي رفضت اعتبار تركيا دولة مرشحة لعضوية المجموعة، وتلتها قمة طهران التي عنفت تركيا لعلاقاتها الاستراتيجية مع إسرائيل وتغليبها السعي للحصول على اعتراف الاتحاد الأوروبي بأوروبية تركيا ومن ثم عضويته، على كل ما عداه من قضايا خارجية، وانعكاس هذا الشهر في مبادرات تركية تالية لتنويع العلاقات الخارجية لتركيا في إفريقيا وأمريكا اللاتينية ومبادرات مثل مبادرة 1998 لإنشاء تجمع جيران العراق ومصر، الذي فشل في تلك المرحلة نتيجة الرفض الإقليمي وإن عاد إلى الظهور 2003 إبان الاستعداد الأمريكي لغزو العراق. ولخص السفير الشاذلي هذا القسم في ديسمبر 1997 و«نوبة الصحيان»: قمة لوكسمبورج ورفضها اعتبار تركيا دولة مرشحة للعضوية، قمة طهران للمؤتمر الإسلامي والانتقادات الحادة لتركيا لعلاقاتها الاستراتيجية مع إسرائيل وتغليبها دواعي الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي - الاتحاد الأوروبي وإعادة النظر 1999 باعتباره تركيا ضمن الدول المرشحة للعضوية- تعثر «عملية أوروبا» وبحث البدائل- العدالة والتنمية والهوية التركية: علمانية تركيا وإسلام

الأتراك، وقدرة حكومة الحزب، الأولى منذ سنوات طويلة بعد مسلسل طويل من حكومات الائتلاف، ومن ثم قيامها بممارسة سياسة خارجية (وداخلية) متناسقة ونابعة من رؤية عقيدية واحدة، مكنتها لأول مرة منذ نشوء الجمهورية من إسباغ انسجام على السياسة الخارجية مع مقتضيات الجغرافيا السياسية للبلاد.

والخلاصة: الرفض القاطع لوجود تنافس إقليمي بين مصر وبين تركيا، مع اعتقاده بالحاجة إلى إعادة تحديد الرؤى والمنطلقات الأساسية للسياسة الخارجية المصرية على المستوى الإقليمي وما يجاوزه على ضوء ما يظن أنه لحقها من اختلاطات على نحو ما سبق شرحه.



د.نيفين مسعد:
القوى الإقليمية وتوجهاتها: الحالة الإيرانية

قبل تناول المشروع الإقليمي الإيراني كأحد أبعاد الصراع على الشرق الأوسط. تجدر الإشارة إلى عدة ملاحظات مبدئية. **إحداها** أن إيران أو بلاد فارس كان لها دائمًا مشروعها الإقليمي الذي اختلفت حدوده كما اختلف مضمونه من فترة تاريخية لأخرى تبعًا لطبيعة النظام الدولي وتوازنات القوة الإقليمية والأيديولوجية السائدة. لكن في كل الأحوال لم تُحبس إيران داخل حدودها لحاجتها المتصلة لكسر حصار اليابسة لها من الشمال والشرق والغرب .**الأخرى** أن هناك ساحتين مهمتين لتحرك إيران هما ساحتها الآسيوية العربية وساحتها الآسيوية غير العربية، وإيران توظف نشاطها على كلتا الساحتين بشكل متبادل بحيث تستفيد مما تحققه في إحداهما لتُفعل دورها في الأخرى. **الثالثة** أننا عندما نتحدث عن أن هذا المشروع الإقليمي لإيران تحميه بؤر للنفوذ في دول عربية مختلفة فإننا نفهم أن هذا النفوذ قد يكون اقتصاديًا ديموجرافيًا (بلدان الخليج)، أو سياسيًا لوجستيًا (غزة)، أو سياسيًا اقتصاديًا ديموجرافيًا أمنيًا ثقافيًا شاملًا (العراق).

والآن أنتقل إلى تسليط الضوء على خصائص المشروع الإقليمي الإيراني في الشرق الأوسط وأمحورها حول ما يلي:

1. إن مشروع الجمهورية الإسلامية يتميز بالمقارنة مع مشروع الحكم الملكي السابق بأنه في حالة تمدد مستمر. فإذا كان الحكم الملكي قد لعب دور الشرطي في إقليم الخليج مدعومًا برعاية الولايات المتحدة الأمريكية وعلاقته مع إسرائيل،فإن الحكم الجمهورى الإسلامي كانت له رؤية مختلفة لدوره كركيزة للعالم الإسلامي الأمر الذي جعل مشروعه يتجاوز الخليج إلى ما عداه أو يتمدد في إطاره. ودعونا نتابع كيف مدت

إيران نفوذها لأول مرة في 1991 إلى السودان وهي منطقة بعيدة كل البعد عن مجالها الحيوى.وكان ذلك ردًا على إعلان دمشق الذي كان ينص في حينه على تمركز قوات مصرية سعودية في كلٍ من الكويت والسعودية أي في نطاق المجال الحيوى لإيران.وفى عام 1992عَمقت إيران نفوذها في الخليج بضم جزيرة أبى موسى.وفى عام 2003 وقع احتلال العراق وتشعب نفوذ إيران ليشمل كل مفاصل الدولة العراقية. وفى عام 2004 أتاح لها تمرد الحوثيين أن تجد لها موطئ قدم في اليمن. وفى عام 2006 وقع تطوران مهمان هما العدوان الإسرائيلى على لبنان وفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية. وعلى حين سمح لها التطور الأول بتعزيز نفوذها في لبنان.فإن التطور الثاني مكنها من الرهان على القوة الفلسطينية الصاعدة: حماس. وتأكد التطور الثاني أكثر بوقوع العدوان الإسرائيلي على غزة في ديسمبر 2008 ويناير 2009.

2. إن مشروع الجمهورية الإسلامية الإيرانية على المستوى الإقليمي يقوم على تطوير شبكة من العلاقات مع القوى الفاعلة في المنطقة بما يشكل سياجًا حاميًا لمصالحها. هذه القوى قد تكون نظمًا سياسية كما هو الحال مع النظامين السورى والقطرى فضلًا عن النظام العراقى بطبيعة الحال، وقد تكون حركات مقاومة كما هو الحال مع حزب الله وحركتى حماس والجهاد، وقد تكون معارضة سياسية كما هو الحال مع حركة الحوثيين في اليمن وحركة مقتدى الصدر في العراق فضلًا عن عديد من التنظيمات السياسية في بلدان الخليج وبالذات في الكويت والبحرين.

ومن المهم في هذا الخصوص فك الاشتباك بين إيران ومذهبية القوى المتحالفة معها. بمعنى أن إيران لا تتحالف مع الشيعة بشكل تلقائى أو ميكانيكى. ففى اليمن تقف إيران مع الحوثيين ضد نظام على عبد الله صالح والطرفان من المذهبية الشيعية. وفى العراق يعارض إياد علاوى الشيعى العلمانى نفوذ إيران في العراق ومثله يفعل الشيعة العروبيون من أمثال آية الله البغدادى.

3. إن المشروع الإقليمي للجمهورية الإسلامية الإيرانية يقبل بالارتكاز على تعددية قطبية قوامها: إيران – تركيا – إسرائيل. وذلك أن إيران تعرف حدود القوة بينها وبين كل من إسرائيل وتركيا كدولتين أطلسيتين أي عضوتين في حلف شمال الأطلسى، وهي تحتاج لوجود إسرائيل كخطر خارجى مطلوب لتحقيق التماسك الإيراني الداخلى خاصة أن إيران شديدة التنوع الإثنى ويكون الفرس فيها أقل من 50 ٪ من السكان وبالتالى فإن تفككها أو في القليل اضطرابها الداخلى ليس مستبعدًا. كما أنها نجحت في تطوير نمط من العلاقة مع تركيا يقوم على أساس تنافس المصالح في إطار من التعاون.

يختلف هذا الوضع بالكلية عن مصر التي لا تفضل إيران أن تكون من ركائز النظام الإقليمي في الشرق الأوسط لسبب بسيط أن إيران مثل تركيا ترفض عروبة هذا النظام. ويفسر لنا ذلك استمرار تدني العلاقات الدبلوماسية بين مصر وإيران رغم مرور ثلاثين عامًا على قطعها ورغم نجاح إيران في تجاوز كل الأسباب التي أدت للقطيعة مع مصر في علاقتها مع الدول العربية الأخرى.

4. ما دمنا نتكلم عن تثبيت إيران كقطب إقليمي في ظل نظام متعدد الأقطاب فإن مقتضى ذلك أن تحوز الجمهورية الإسلامية القوة العسكرية القادرة على حماية دورها وتفعيله. وفى هذا الإطار يمكن القول إن هدف إيران من تخصيب اليورانيوم هو التوصل إلى حيازة السلاح النووي الأمر الذي يفسر كل المماحكات الإيرانية وإطالة أمد المفاوضات مع الدول الست إلى أجل غير معلوم بهدف شراء الوقت لحين مفاجأة العالم بامتلاك السلاح النووي.

5. مثلما تحتاج إيران إلى القوة النووية فإنها تحتاج إلى سوق لتوزيع منتجاتها وتشغيل عمالتها خاصة إذا عرفنا أن إيران تعاني من مشكلات اقتصادية نتيجة تخصيص جزء معتبر من مواردها المادية لتمويل طموحها الخارجى في الساحات المختلفة. ومن الجدير بالملاحظة أن إيران نجحت في أن تعزل تعاونها الاقتصادى مع الدول العربية عن خلافاتها السياسية مع هذه الدول، وآية ذلك أن إيران ذات الخلاف

الحدودى مع الإمارات حول الجزر الثلاث تعتبر هي الشريك التجارى الأهم بالنسبة للإمارات.

يبقى سؤال إلى أي مدى يمكن قيام شرق أوسط ثلاثى الأقطاب إيراني – تركي –إسرائيلي من وجهة نظر إيران؟ وهو سؤال تتحكم فيه متغيرات ثلاثة هي: **المتغير الداخلى الإيراني** فإذا نجح الإصلاحيون ليس بالضرورة في الوصول إلى السلطة ولكن حتى في إدخال تغييرات سياسية على نظام الحكم فإن هذا قد يؤدى إلى اختلاف الأولويات. ولا ننسى أن الإصلاحيين يدعون للتركيز أكثر على الداخل الإيراني لتحويل موارد إيران من تمويل نشاطها في لبنان وفلسطين واليمن إلى تمويل احتياجات المواطنين. **المتغير الأمريكي** وهنا يمكن القول إنه من حيث المبدأ لا يتوقع أن تعارض الولايات المتحدة أن تكون إيران ركيزة أساسية من ركائز الإقليم طالما أنها قادرة على حفظ الاستقرار ومستعدة للتعاون مع إسرائيل. فخير للولايات المتحدة .ولو على مضض، أن تتعاون مع إيران القوية التي تختلف معها أيديولوجيًا من أن تتعاون مع الدول العربية الضعيفة التي تقيم معها علاقات صداقة لكن لا يمكن الرهان على استقرارها بسبب تآكل شرعيتها. **المتغير العربي** هو الثالث من حيث ترتيبه بحكم كونه غير مرشح للتفعيل أو للتغيير في حدود الأمد المنظور. ونخلص منه إلى أنه طالما أن الدول العربية هي الساحات التي يتمدد فيها النفوذ الإيراني فإن التطور الذي يعترى هذه الساحات يؤثر على نفوذ إيران سلبًا أو إيجابًا. فلا شك أن خلخلة الخلافات العربية – العربية تحول دون دخول الجمهورية الإسلامية طرفًا في تلك الخلافات دعمًا لفريق ضد آخر والعكس صحيح.



د. عماد جاد:

القوى الإقليمية في الشرق الأوسط وتوجهاتها: إسرائيل

مقدمة:

في مرحلة مبكرة من تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، أدرك قادة إسرائيل أن عليهم الاعتماد على القوة المسلحة في التعامل مع العرب، وأنه عبر منطق القوة يمكن ترسيخ أسس الدولة العبرية، ولذلك كان التوجه لبناء جيش حديث مع ضمانات دولية (غربية – أمريكية أساسا) بتفوق هذا الجيش كيفا على الدول العربية المجاورة.

جاءت حرب يونيو 1967 لترسخ من هذه الصورة الذهنية، فهذه الحرب التي احتلت فيها إسرائيل ما تبقى من أرض فلسطين (الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة) وشبه جزيرة سيناء المصرية، والجولان السورية وأراض من لبنان والأردن، جعلت وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه ديان ينتظر اتصالا ما من قادة عرب يقرون بالهزيمة وعدم القدرة على مواجهة إسرائيل، ومن ثم يقبلون بالشروط الإسرائيلية للتسوية السياسية.

بعد ست سنوات وأربعة شهور من حرب يونيو. وقعت حرب أكتوبر 1973، وفيها تعرضت القوات الإسرائيلية لهزيمة عسكرية في الأسبوع الأول من الحرب، لم تتوازن إلا بعد بدء جسر الإمداد الأمريكي لإسرائيل بالسلاح وقطع الغيار، وبعد قرار تطوير القتال من جانب مصر لتخفيف الضغوط عن الجيش السوري. ولكن حرب أكتوبر 1973 مثلت في الذهنية الإسرائيلية هزيمة عسكرية قاسية أقرت بها لجنة التحقيق التي تم تشكيلها بعد الحرب (لجنة أجرانات)، وأحدثت تغييرات جوهرية في المجتمع الإسرائيلي والخريطة السياسية، فوصل الليكود – اليميني – إلى السلطة ونزل عنها حزب العمل بعد أن قاد الحكومة منذ أول انتخابات عام 1949.

شكلت حرب أكتوبر 1973 تحديا كبيرا للصورة الذهنية التي رسمتها إسرائيل للعرب، ففي هذه الحرب قامت مصر بعملية خداع استراتيجي، وأقدمت على عبور القناة، ودمرت خط بارليف وتوغلت القوات المصرية في أعماق شبه جزيرة سيناء، ومن ثم فقد برهنت الحرب على عدم قدرة «القوة» الإسرائيلية على الاحتفاظ بالأراضي المحتلة، وعدم تحقق أمنها في ظل عدم الانسحاب من هذه الأراضي. من هنا بدأت عملية التسوية المصرية الإسرائيلية التي انتهت بتوقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية في 26 مارس 1979.

وعلى إثر الانتفاضة الفلسطينية الأولى التي اندلعت في الثامن من ديمسبر 1987، قبلت إسرائيل بالدخول في مفاوضات مع الفلسطينيين من أجل التوصل إلى صيغة ما للتسوية السياسية، تكون تل أبيب المحدد الرئيسي لاتجاهات هذه التسوية،ومن هنا جاء مؤتمر مدريد في 30 أكتوبر 1991، وجرى توقيع اتفاق المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في 13 سبتمبر 1993، وعلى أثره جرى توقيع معاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية في 13 أكتوبر 1994.

طوال هذه المرحلة استندت إسرائيل إلى مجموعة من الأسس أبرزها الاعتماد على القوة في فرض الأمر الواقع أو ما تريد من تسويات، القوة للحفاظ على الأمر الواقع، والتسويات في حال فشل القوة في الحفاظ على الأمر الواقع، فعندما فشلت القوة (أكتوبر 1973) جرى توقيع اتفاق السلام مع مصر، وعندما فشلت مرة أخرى أمام الانتفاضة الأولى (1987) تم التوصل إلى اتفاق أوسلو. وفي مرحلة تالية فشلت القوة في الحفاظ على الأمر الواقع، كان قرار الخروج أحادي الجانب من جنوب لبنان (مايو 2000، وتكرر ذلك في سبتمبر 2005 من قطاع غزة).

من هنا جمعت إسرائيل في تفاعلاتها مع الدول والأطراف العربية بين الاتفاقات التعاقدية (مصر ومنظمة التحرير والأردن) وبين الخطوات أحادية الجانب (جنوب لبنان وقطاع غزة)، والسؤال هنا: ما هي العوامل التي تجعل إسرائيل تتجه نحو توقيع اتفاقات تعاقدية مع طرف عربي، وتفضل خطوات أحادية الجانب مع أطراف عربية أخرى؟ وما هي العوامل التي تدفع إلى تنفيذ

اتفاقات تعاقدية والحفاظ عليها من ناحية، وتلك التي تجعلها تخرج على مثل هذه الاتفاقات وتتجاوزها؟

الإجابة على هذه التساؤلات، تتطلب أولا الحديث عن متطلبات تسوية هذا النمط من الصراعات، وبعد ذلك تحديد أسس الموقف الإسرائيلي من عملية التسوية السياسية، ثم التغيرات التي طالت الوضع الإسرائيلي وأدت إلى تآكل أسس الموقف، وصولا إلى تقديم تصور لكيفية استثمار هذا التغير من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للقضية الفلسطينية.

متطلبات تسوية الصراع

من خلال استعراض اتفاقات التسوية السلمية لصراعات تندرج تحت مسمى «الصراع الاجتماعي الممتد»، أبرزها البوسنة وإيرلندا، يمكن القول أن تسوية هذا النمط من الصراعات يتطلب توفر أربعة متطلبات أساسية هي:

1. إقرار طرفي الصراع بعدم جدوى الرهان على الخيار العسكري.
2. وجود قيادات سياسية مؤمنة بالتسوية السلمية.
3. الاستعداد للتوصل إلى تسويات توافقية.
4. غياب الانحياز من جانب القوي الكبرى لأي من طرفي الصراع/ التفاوض.

أسس الموقف الإسرائيلي

استند الموقف الإسرائيلي في تعاطيه مع القضية الفلسطينية تحديدًا على ثلاثة أسس هي:

1. التفوق العسكري وردع الخصوم.
2. التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة.
3. أخلاقية الموقف الإسرائيلي.

التحديات التي طالت أسس الموقف الإسرائيلي:

بمرور الوقت تعرضت أسس الموقف الإسرائيلي للتآكل التدريجي على النحو الذي بدأ يجرد إسرائيل من أبرز نقاط قوتها ويمس بوضعها في العالم، ويأتي ذلك من خلال تآكل الأسس الثلاث التي سبق ذكرها على النحو التالي:

تراجع الثقة في قوة إسرائيل العسكرية:

يعقد في إسرائيل منذ عام 2000 مؤتمر سنوي مهم في يناير أو فبراير في مدينة هرتسيليا، تلك المدينة التي أخذت اسمها من مؤسس الحركة الصهيونية. تيودور هرتسل. وعلى الرغم من أن التنظيم تضطلع به هيئة بحثية أكاديمية، فإن المؤتمر يشهد مشاركة رموز النخبة الإسرائيلية في المجالات السياسية والاقتصادية والأكاديمية أيضًا، ويشارك في المؤتمر عدد من رموز يهود العالم وتحديدًا الولايات المتحدة، إضافة إلى عدد من الأكاديميين والعسكريين من دول أوروبية والولايات المتحدة. ومنذ انعقاد المؤتمر الأول عام 2000 حتى المؤتمر التاسع (الذي عقد في الفترة من 2–4 فبراير 2009)، اكتسب أهمية كبرى إنطلاقا من كونه المناسبة التي يلتقي فيها الخبراء والمتخصصون لتقديم رؤيتهم عن حال إسرائيل (حيث يجري دراسة ميزان المناعة القومية) وأيضًا يختاره قادة إسرائيل للحديث عن السياسات الإسرائيلية في المجالات المختلفة، إضافة إلى توجيه قدر كبير من أوراق المؤتمر إلى المستقبل من خلال دراسات استشرافية. ويمرور الوقت باتت الأوساط الإسرائيلية تنتظر هذا المؤتمر لتعرف حال إسرائيل اليوم، وتتلمس بعض ملامح صورها المستقبلية، وفي نفس الوقت تستمع من رئيس الحكومة إلى الجديد بشأن التفاعلات مع العالم العربي. وقد سبق لرئيس الوزراء الإسرائيلي السابق آرييل شارون أن نطق لأول مرة بفكرة «الانطواء» أو الانسحاب أحادي الجانب أمام المؤتمر الرابع عام 2004.

اعتبارا من المؤتمر السابع (2007) بدأ يتبلور توجه مهم للغاية لدى المجتمع الإسرائيلي، أخذ يجد صداه لدى النخبة السياسية والعسكرية. فقد كشفت دراسة قدمت للمؤتمر عن تراجع ثقة المواطن الإسرائيلي في قدرات الجيش الإسرائيلي، فلم يعد هذا الجيش بالنسبة له لا يقهر، كما بدا واضحا أن نسبة كبيرة من المواطنين الإسرائيليين لم تعد تثق في الاعتماد على الجيش لتحقيق أمن الدولة والمواطن. ويمكن القول إن هذا التوجه قد تبلور على إثر حرب أكتوبر

1973، إلا أنه اقتصر على رؤية القدرات العسكرية المصرية، بمعنى أن إسرائيل لا يمكن أن تواصل احتلال الأراضي المصرية وتحقق الأمن والاستقرار للدولة والمواطن هناك، الجديد هنا أن هذا التوجه بدأ يطول مسارات الصراع العربي الإسرائيلي الباقية وتحديدًا المسارين الفلسطيني واللبناني، ويضاف إليهما المسار السوري بفعل تواجد العامل السوري في هذين المسارين من ناحية، ولطبيعة الطرح العربي الذي يربط التطبيع الشامل والأمن بالتسوية السياسية الشاملة على كافة المسارات.

في هذه المؤتمرات طرحت بوضوح أفكار محددة حول تآكل قدرة الردع الإسرائيلية، فإسرائيل انسحبت من جانب واحد من جنوب لبنان(مايو 2000) ومن قطاع غزة (سبتمبر 2005)، ورغم ذلك لم تتوقف العمليات العسكرية من هاتين المنطقتين، والجديد أنها بدأت تواجه نشاطات عسكرية من قوى غير نظامية، دخلت معها في حربين متتاليين، الأولى ضد قوات حزب الله في جنوب لبنان في شهري يونيو ويوليو 2006، ولم تتمكن من هزيمة مقاتلي الحزب، بل أن جيشها أخفق في تحقيق المهام الموكلة إليه وهو ما كشفت عنه لجنة تحقيق «فينوجراد». والثانية ضد حركة حماس في قطاع غزة في شهري ديسمبر 2008 ويناير 2009، وكثفت خلالها الاعتماد على القوة لاستعادة الردع المفقود، فكانت النتيجة لجنة تحقيق من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والتي خلصت برئاسة القاضي (اليهودي الجنوب إفريقي، ريتشارد جولدستون) إلى ارتكاب إسرائيل لجرائم حرب وربما جرائم بحق الإنسانية، الأمر الذي مس بقوة بالأساس الأخلاقي للموقف الإسرائيلي، وجرده من كثير من الأسس الأخلاقية، وربما يضع إسرائيل على عتبة التحول إلى دولة عادية من دول المنطقة دون قناع أخلاقي، وهي يعني تجريد إسرائيل كدولة من عناصر عديدة كانت تعطي لموقفها حججًا أخلاقية، وتجلب لها التعاطف الدولي لاسيما في الغرب. وفي محاولة للتغلب على هذه المشكلة، وضع البروفيسور «آسا كيشر» مدون أخلاقية للجيش الإسرائيلي في كيفية التعامل مع التهديدات المختلفة من جراء القتال غير المتماثل مع المنظمات والجماعات غير النظامية التي تقاتل وسط السكان المدنيين، وفي أعقاب الحرب مع حزب الله والعدوان على غزة، طلب رئيس شعبة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي اللواء عاموس يدلين من هيئة

الأركان العامة تبني هذه المدونة الأخلاقية[1]. صحيح أن التقدير العام يقول بأن الولايات المتحدة والدول الغربية لن تسمح بمثول مسئولين إسرائيليين أمام المحاكم الدولية، خشية تعرض مسئولين من هذه الدول للمحاكمة، إلا أن الصحيح أيضًا أن الضغوط كبيرة لتحقيق ذلك، والبعض بمن فيهم القاضي جولدستون، يرى أن جلب المتهمين إلى العدالة الدولية مرة واحدة سوف يكرس قيمة المحاسبة في الشرق الأوسط على النحو الذي يحد من ارتكاب جرائم الحرب والجرائم بحق الإنسانية[2].

التحالف الاستراتيجي الأمريكي - الإسرائيلي: تساؤلات حول الجدوى

بدأت ملامح الاختلاف بين الولايات المتحدة وإسرائيل تتبلور مع انتصاف الولاية الثانية للرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن، ففي تلك الفترة تضاعفت معاناة الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان، وكشفت استطلاعات الرأي العام التي أجرتها مؤسسات دولية متخصصة عن تفاقم حالة الكراهية في الدول العربية والإسلامية للولايات المتحدة الأمريكية. في هذه الأجواء بدأت تطفو على السطح في المجتمع الأكاديمي الأمريكي أصوات تطرح رؤية مغايرة لما هو سائد، تتحدث عن تراجع مكانة الولايات المتحدة، تدهور صورتها في العالم، وأن عديدًا من أزمات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط تحديدًا تأتي لاعتبارات غير أمريكية، بمعنى أن أزمات ومشاكل عديدة تأتي نتيجة حمل واشنطن لأجندة غير أمريكية (إسرائيلية تحديدًا) وأنه لو حملت واشنطن أجندة أمريكية فقط، لأمكن إصلاح الكثير من مواطن الخلل في علاقة الولايات المتحدة بالعالمين العربي والإسلامي. نشير هنا تحديدًا إلى الدراسة التي قدمها عالما السياسة الأمريكيان ستيفن والت وجون ميرشايمر بعنوان «اللوبي الإسرائيلي والسياسية الخارجية الأمريكية» عام 2005، والتي فندت الأسس التي استندت إليها السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وتحديدًا التعامل مع إسرائيل باعتبارها دولة ديمقراطية، أو الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، وأنها تتعرض للخطر، وأن هذه الدولة تمثل امتدادا للغرب في المنطقة. ففي هذه الدراسة قدم والت وميرشايمر رؤية مغايرة جاء فيها أن إسرائيل هي القوة العسكرية الأقوى

(1) هآرتس، 2009/9/30.

(2) عكيفا إلدار، ذنب الفلسطينيين، هآرتس 29/9/2009.

في الشرق الأوسط. وقواتها العسكرية تفوق قوات جيرانها بمراحل كما أنها الدولة الوحيدة في المنطقة التي تملك السلاح النووي. ولقد قامت كل من مصر والأردن بتوقيع معاهدات سلام مع إسرائيل كما عرضت السعودية أن توقع معاهدة سلام هي الأخرى. أما سوريا فقد فقدت حليفها السوفييتي، والعراق استنزفت بثلاث حروب مدمرة، وإيران تبعد عن إسرائيل مئات الأميال. والفلسطينيون لديهم بالكاد قوات أمن مؤثرة، ولا يمكننا الحديث عن قوة عسكرية يمكنها أن تهدد إسرائيل. وقالا بشكل قاطع إنه «إذا كانت مساندة المظلوم هو الدافع القهري وراء المساندة الأمريكية لكان الأولى بالولايات المتحدة أن تساند خصوم إسرائيل».

عملت الدراسة أيضًا على كشف أبعاد معاناة الشعب الفلسطيني وجاء فيها «ما من شك أن اليهود قد عانوا الكثير من موروث معاداة السامية الدنيء، وأن إنشاء إسرائيل كان ردا مناسبًا على سجل طويل من الجرائم. وإذا كان هذا التاريخ يقدم سببا أخلاقيًا لتأييد وجود إسرائيل. فإن إنشاء إسرائيل كان سببًا في ارتكاب جرائم أخرى ضد طرف بريء:الفلسطينيين الذين يعلمون أنه لا سبيل أمامهم سوى استخدام القوة لإجبار الإسرائيليين على التنازل. وكما اعترف رئيس الوزراء الأسبق باراك ذات مرة، حيث قال إنه لو كان ولد فلسطينيًا، فإنه «كان سيلتحق بمنظمة إرهابية». بل إن الدراسة نبهت إلى ضرورة عدم نسيان أن الصهاينة استخدموا الإرهاب عندما كانوا في موقف ضعيف مشابه يحاولون الحصول على دولة خاصة بهم. فما بين عامي 1944 و1947، حيث استخدمت العديد من المنظمات الإرهابية التفجيرات الإرهابية لإجلاء البريطانيين عن فلسطين، وقتلوا العديد من المدنيين الأبرياء في طريقهم لذلك. كما قتل الإرهابيون الإسرائيليون وسيط الأمم المتحدة الكونت فولك برنادوت عام 1948، لأنهم كانوا معارضين لمشروعه الذي اقترح تدويل القدس. ووصلا إلى القول «إذا كان استخدام الفلسطينيين للإرهاب أمر مدان اليوم، فهل كان اعتماد إسرائيل عليه في الماضي مدانًا أيضًا، وعلى ذلك لا يمكننا تبرير الدعم الأمريكي لإسرائيل على أساس أن سلوكها السابق كان الأسمى أخلاقيًا».

بعد ذلك جاء كتاب الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر عام 2006، بعنوان «فلسطين: سلام لا فصل عنصري» والذي أكد فيه على أهمية قيام

واشنطن بدور إيجابي لتسوية الصراع على أساس قيام دولة فلسطينية مستقلة، مؤكدا أن أي حل نهائي لابد أن يكون بالتراضي والقبول من الطرفين. وحدد كارتر ثلاثة أسس واضحة للتسوية السياسية:

أ- أن يعيش الفلسطينيون في سلام وكرامة في أراضيهم وفقا لما نص عليه القانون الدولي وأن تكون التعديلات المقترحة في التسوية السلمية بناء على التفاوض الإيجابي مع إسرائيل.

ب- أن تتفق الأطراف على أن قتل المواطنين العزل في إسرائيل وفلسطين ولبنان سواء عن طريق القنابل أو الهجمات الصاروخية والاغتيالات أو أية أعمال عنف أخرى هي أمور لا يمكن التسامح بشأنها.

ج- أن يقبل الفلسطينيون والدول المجاورة بحق إسرائيل في الوجود وأن تعيش في سلام ضمن حدود معترف بها.

ولعل المرحلة الأهم في معالجة هذه القضية، هي مرحلة اتساع دائرة التباين في الرؤية والمصالح بين واشنطن وتل أبيب. وإذا كانت مؤشرات عديدة قد أكدت على هذا التباين خلال السنوات الخمس الماضية، فإن العام 2006 قد حمل معه مؤشرات قطعية على هذا التباين. ففي سنوات ماضية بدت المؤشرات واضحة على هذا التباين منها قضية الجاسوس بولارد، وتزويد إسرائيل للصين بتكنولوجيا أمريكية متطورة دون معرفة واشنطن، وقيام منظمة إيباك بدور في نقل معلومات أمريكية حساسة إلى إسرائيل عبر دائرة «يهودية أمريكية» من مسئولين في وزارة الدفاع وإيباك... وإذا كانت سيطرة «المحافظون الجدد» و«الحرب على الإرهاب» قد وضعت سقفا لبروز هذا التباين فإن تطورات لاحقة في العام 2006 قد أطاحت بهذا السقف وأماطت اللثام عن هذه التباينات والتي وصلت في مراحل تالية إلى مستوى التناقضات، ومن أبرز هذه التطورات دراسة والت وميرشامير، ثم تعمق المأزق الأمريكي في العراق وأخيرا نتائج انتخابات التجديد النصفي للكونجرس وعودة الديمقراطيين للسيطرة على مجلسيه.

ويمكن أن نخلص من ذلك إلى القول بأن تحولا ملموسا قد أخذ يطرأ على موقف الإدارة الأمريكية تجاه إسرائيل ودورها، والآثار المترتبة على الولايات المتحدة من جراء سياسات إسرائيل في المنطقة. وقد تجسدت ملامح التحول في

تصاعد دائرة الخلاف بين إسرائيل والولايات المتحدة في أواخر أيام الإدارة الأمريكية السابقة، فقد بعث السفير الإسرائيلي المنتهية ولايته في واشنطن، داني أيالون، برسالة إلى حكومته محذرا من حدوث تغير في السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل، ومؤكدا على أن وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس بدت حادة ومحتجة بشدة إزاء ما تقوم به إسرائيل. واختتم رسالته بالتأكيد على أن حصيلة سياسة إسرائيل سلبية للغاية تجاه واشنطن وللرئيس بوش والجمهوريين»[1].

وقد لخص الرئيس السابق للبنك الدولي، والمبعوث الخاص للجنة الرباعية، جيمس ولفنسون حال العلاقات الأمريكية الإسرائيلية ومكانة إسرائيل لدى واشنطن أمام مؤتمر الاتحاد اليهودي في شيكاجو بالقول «صحيح أن الغرب يعترف بأهمية إسرائيل وبجذورها التاريخية، وأن إسرائيل مهمة للولايات المتحدة من النواحي السياسية والاستراتيجية، إلا أن التغيرات الإقليمية التي جرت مؤخرا لا تعمل في صالح إسرائيل وتُعقد من وضعها». وأضاف «من ناحية الولايات المتحدة فقد نشأ في الشرق الأوسط وضع من انعدام اليقين، فإسرائيل تبدو هشة للغاية، وقوتها العسكرية وضعت في اختبار، التأثير الإيراني تعاظم، والولايات المتحدة تغرق في الوحل العراقي والإسلام المتطرف يتعاظم تأثيره.. وفي غضون عام أو عامين ستبتعد إسرائيل عن مركز اهتمام الإدارة الأمريكية»[2].

أوباما: إعادة النظر في الدور الأمريكي

منذ اللحظات الأولى لتسلم إدارة أوباما السلطة في العشرين من يناير 2009، بدأت ملامح الاختلاف في التبلور، فقد بدأ بالتأكيد على إعادة النظر في أسس السياسة الخارجية الأمريكية، الانسحاب من العراق، تطوير المهمة في أفغانستان، الاشتباك الفوري مع مشاكل الشرق الأوسط. وبادر بتعيين السيناتور جورج ميتشيل مبعوثا للشرق الأوسط لما له من خبرة هائلة في التعامل مع قضايا الصراع المعقدة، فقد كان وراء إنهاء الصراع المعقد في إيرلندا الشمالية.

(1) بن كسبيت، وهناك سقط القسام، معاريف، 2006/11/17.

(2) إيتمار إيخنر، إسرائيل ستكف عن إثارة الاهتمام في الولايات المتحدة، يديعوت أحرونوت 2006/11/7.

وقد تجمعت مؤشرات الاختلاف لتحيط بأول زيارة لرئيس الوزراء الإسرائيلي المنتخب نتنياهو لواشنطن، فقد جرت العادة أن تكون الزيارة الأولى لرئيس الوزراء الإسرائيلي إلى العاصمة الأمريكية واشنطن بمثابة «احتفال» بتجديد التأكيد على متانة العلاقات بين البلدين، وعلى استمرار التعهد الأمريكي بأمن الدولة العبرية، وأيضًا مجموعة من الرسائل لدول المنطقة مؤداها أن واشنطن تضمن أمن إسرائيل وتفوقها النوعي على كافة دول المنطقة، وأن من يريد تطوير العلاقات مع واشنطن عليه «إرضاء» إسرائيل.

سبقت الزيارة مقالات في الصحف الإسرائيلية تحذر نتانياهو من أن يترك انطباعا سلبيا لدى الرئيس الأمريكي باراك أوباما، وطالبوه بأن يصمت ويستمع بأكثر مما يتكلم وهناك من حذره من الحديث أكثر من ثلث الوقت الذي سوف يقضيه مع الرئيس أوباما، قالوا له إن الوقت المخصص ساعة، عليه أن يصمت ثلثي الساعة ويتحدث عشرين دقيقة فقط. باختصار كان التوتر باديا على الجميع، فلأول مرة تكون الزيارة الأولى لرئيس الوزراء إلى الولايات المتحدة عبئًا ثقيلًا، ويتابعها الجميع من تل أبيب بقلق واضح، فالرئيس الأمريكي الجديد لديه رؤية مغايرة تمامًا للإدارات السابقة، فهو يرى أن صورة الولايات المتحدة الأمريكية تضررت بشدة في المنطقة نتيجة غلبة المكونات الإسرائيلية على أجندة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة، وأن النتيجة الطبيعية لذلك كانت تورط واشنطن في المنطقة وكراهية شعوبها لها. وبدا واضحا أن أوباما حمل تقديرات أقرب إلى ما جاء في دراسة ستيفن والت وجون مير شايمر وهي الدراسة التي خلصت إلى أن مشكلة واشنطن الجوهرية في الشرق الأوسط أنها سعت إلى تطبيق الرؤية الإسرائيلية لا الأمريكية، فقالا إن غزو العراق كان مصلحة إسرائيلية، وإن تصعيد العداء مع إيران هدف إسرائيلي، فواشنطن يمكن أن تسوى خلافاتها مع طهران عبر المفاوضات، بل إنهما قفزا إلى القول بأن إيران نووية تمثل مشكلة لإسرائيل لا للولايات المتحدة. ومن ثم فإن الأخيرة يمكنها أن تتعايش مع إيران نووية. وقالا أيضًا إن مصالح واشنطن تتمثل في تمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة، وإن على واشنطن أن تضغط في هذا الاتجاه وتعمل على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

ومنذ الوهلة الأولى لتسلمه مهام منصبه، حرص الرئيس الأمريكي باراك أوباما على تأكيد رؤيته القائلة بحل الدولتين، وتفصيليا طالب بوقف كافة أشكال الاستيطان وليس مجرد عدم إقامة مستوطنات جديدة، بل وقف توسيع القائم منها والذي تجري مضاعفة مساحته وعدد مستوطنيه، وأقرت إدارة أوباما بإمكانية التعامل مع حكومة فلسطينية بها عناصر من حركة حماس. وقد مثلت هذه المواقف ما يشبه الصدمة لإسرائيل، فحمل نتانياهو في المقابل معه ملف إيران النووي، وحديث عن خطورة برنامجها على أمن بل بقاء ووجود دولة إسرائيل. أما بشأن القضية الفلسطينية فقد حمل نتاينـاهو معه ما يفيد قبول حكم الفلسطينيين لأنفسهم، دون أن ينطق بمبدأ الدولتين، في إشارة إلى الفكر الليكودي التقليدي القديم الذي يقول بحكم ذاتي للبشر لا الأرض، فالأرض أرض إسرائيل الكبرى، أما الشعب الذي يعيش عليها فله الحكم الذاتي لا الاستقلال. أيضًا تهرب نتانياهو من مناقشة موضوع الاستيطان متخندقا وراء الرؤية التقليدية التي تقول بأن إسرائيل لا تبني مستوطنات جديدة، بل تقوم بتوسيع القائم منها لاستيعاب الزيادة الطبيعية للسكان، وإن أضاف إلى الموقف تحركا لإنشاء مستوطنة جديدة في غور الأردن خططت لها الحكومة السابقة بقيادة أولمرت.

في هذه الزيارة استمع رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو من الرئيس الأمريكي إلى أقوال لم يعتد المسئولون الإسرائيليون على سماعها من واشنطن. فقد أكدت واشنطن أن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة مصلحة أمريكية، وأن الإدارة سوف تواصل تحركها لتطبيق هذه الرؤية، حيث تتواصل اللقاءات والزيارات وسيذهب أوباما إلى القاهرة ليوجه كلمة إلى العالم الإسلامي لبدء صفحة جديدة في العلاقات. ولأن واشنطن تتعامل مع قضايا الشرق الأوسط من منطلق مصالحها وتعطي لهذه المصالح الأولوية، فإن الدولة الفلسطينية المستقلة باتت على مرمى البصر بعد أن أقر الجميع بأنها الحل الوحيد للصراع في المنطقة، فقد أقرت بها اللجنة الرباعية والأمين العام للأمم المتحدة، وأكد عليها بابا روما في جولته بالمنطقة، بل إنه استخدم تعبيرًا موحيًا هو حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على أرض أجداده، فمقولة أرض الأجداد تضرب فكرة أرض الميعاد وتصل الشعب الفلسطيني بأرضه وتعني أنه

الساكن الأصلي لهذه الأرض. وجاء خطاب أوباما في جامعة القاهرة في الرابع من يونيو 2009 مؤكدا على هذه التوجهات الجديدة.

وقد خلف خطاب أوباما في جامعة القاهرة حالة استياء شديدة في إسرائيل من أكثر من زاوية، فمن ناحية أولى قارن أوباما بين معاناة اليهود ومعاناة الفلسطينيين، وهي خطيئة كبرى من وجهة النظر اليهودية، فكارثتهم ومعاناتهم لا مثيل لها ولا يمكن مقارنتها بأي أحداث أخرى على مر التاريخ. تحدث عن إعادة تقسيم القدس كعاصمة لدولتين الشرقية لفلسطين والغربية لإسرائيل. وعلى الرغم من أن نتنياهو وفريق مستشاريه شعروا بالغضب من الخطاب، فقد اتفقوا على الترحيب بالخطاب. فليس من اللائق ولا من مقتضيات مصلحة إسرائيل التعليق على الخطاب سلبيا.

وجاء الرد من جانب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو في الخطاب الذي ألقاه في مركز «بيجن السادات» بجامعة «بار إيلان» في 14 يونيو 2009، كاشفا لمساحة كبيرة من الخلاف مع الإدارة الأمريكية، ففي الخطاب تحدث نتانياهو عن أرض إسرائيل الكبرى، ومن بينها الضفة الغربية (أو يهودا والسامرة حسب التعبير التوراتي)، لا عودة للاجئين إلى إسرائيل، ولا لإعادة تقسيم المدينة المقدسة، ولا لوقف البناء في المستوطنات، وقائمة شروط على الفلسطينيين أن يعترفوا بإسرائيل دولة يهودية أو دولة الشعب اليهودي، ومن يريد السلام منهم عليه القضاء على حركة حماس أولا، وإسرائيل سوف تمنحهم دولة دون مكونات السيادة، فالدولة تتشكل من إقليم، وشعب وحكومة تمارس السيادة، الإقليم جزء من أرض إسرائيل سيتم التنازل عنه. والشعب موجود على الأرض، أما السيادة فسوف تمارسها إسرائيل على مستوى السيطرة على الحدود البرية والبحرية، وأيضًا الجو، وتسلب الدولة من حق تشكيل قوات مسلحة أو عقد اتفاقات أو معاهدات مع دول الجوار.

هنا تبلورت ملامح الاختلاف الأمريكي – الإسرائيلي، وهو أمر سبب إزعاجا شديدا للحكومة الإسرائيلية ولكافة القوى السياسية هناك، فقد شعروا بخطورة شيوع مظاهر الاختلاف، وأكدوا أنها سوف تشجع الفلسطينيين والعرب على مزيد من التشدد في المواقف، كما أنها ستدفع بعديد من الدول الأوروبية والقوى

الأخرى في العالم إلى السير في ركاب السياسة الأمريكية، فأغلب هذه الدول كانت تتحفظ في نقد السياسات الإسرائيلية مجاملة لواشنطن، أو تجنبا للاختلاف «المجاني» مع الولايات المتحدة، أما وقد اختلفت واشنطن مع تل أبيب، فقد سقط المبرر ومن ثم بدأت الانتقادات الأوروبية والآسيوية للسياسات الإسرائيلية.

وبدا الخلاف واضحا حول ملف الاستيطان، فقد طلبت الإدارة الأمريكية وقف كافة أشكال البناء في المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية بما في ذلك المخصص لاستيعاب الزيادة الطبيعية في أعداد المستوطنين. وهو ما رفضته الحكومة الإسرائيلية مطالبة باستثناء أعمال البناء في المساكن التي تم بدء العمل فيها والمخصصة لمقابلة الزيادة الطبيعية. ووسط هذه الخلافات طرحت قضية التجميد المؤقت لكافة أشكال الاستيطان لمدة ما بين ستة إلى تسعة أشهر، لكن نتنياهو طلب استثناء القدس الشرقية من هذا التجميد.

السؤال هنا هل يعني ذلك أن تغيرا ما قد طرأ على العلاقات الخاصة الأمريكية الإسرائيلية، وأن طبيعة هذه العلاقات حاليا تختلف عن تلك التي كانت قائمة في سنوات الحرب الباردة؟

المؤكد أن ثمة تغيرًا في علاقة واشنطن بتل أبيب، وأن هذا التغير جاء حصيلة تغيرات إقليمية مثلت أزمات كبرى للإدارة الأمريكية سواء في «المستنقع العراقي» أو الأزمة مع إيران وسوريا، والمشكلة الفلسطينية الإسرائيلية. وبدا واضحا من بعض التقديرات الأمريكية أن إسرائيل مثلت عنصرا مشتركا في هذه الأزمات، وبدت في معظمها كعبء على الاستراتيجية الأمريكية، وأن شقا رئيسيا من أزمات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط والكراهية لواشنطن هو نتيجة تقديم الإسرائيلي على الأمريكي في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة. وفي هذا السياق تجري عملية مراجعة للسياسة الأمريكية تجاه ملفات كثيرة من خلال معادلة جديدة تقدم الأمريكي على الإسرائيلي في السياسة الجديدة تجاه المنطقة، بل إن الرؤية الجديدة تتضمن مطالبة إسرائيل بلعب أدوار مساعدة لواشنطن في المنطقة من خلال قيامها بخطوات قد لا ترغب فيها أو لا تفضلها، ومنعها من القيام بسياسات مفضلة حاليا. وقد بدا ذلك واضحا في أكثر من

حدث على مدار الشهور الماضية، فقد أشارت مصادر إسرائيلية عديدة إلى أن واشنطن منعت إسرائيل من استئناف المفاوضات مع سوريا، في بداية عام 2007، وقد أكد ذلك يوسي بيلين الذي قال إن نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني أبلغه شخصيا بأن واشنطن لا تريد سلامًا بين سوريا وإسرائيل حاليا(1). وقد أثار هذا الموقف الأمريكي استياء عدد كبير من المحللين الإسرائيليين الذين تحدثوا صراحة عن تباين في الرؤية والمصالح بين واشنطن وتل أبيب وهناك من ذهب إلى اتهام واشنطن بأنها تقدم مصالحها على مصلحة إسرائيل، ومن ثم تمنع استئناف المفاوضات السورية الإسرائيلية. كذلك حدث تباين في الرؤية بين واشنطن وتل أبيب بشأن لقاء «أنابوليس» الذي عقد في 27 نوفمبر 2007، فواشنطن ولحسابات تتعلق بعقد اللقاء، طالبت إسرائيل بوقف كافة أعمال الاستيطان قبيل انعقاد اللقاء، والإفراج عن عدد كبير من الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، عكس ما كانت ترغب إسرائيل.

صحيح أن العلاقات بين واشنطن وتل أبيب لا تزال توصف بأنها علاقات تحالف استراتيجي، وأن واشنطن لا تزال تعتبر أمن إسرائيل أحد أهم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة، إلا أن الصحيح أيضًا أن هذه العلاقات لم تعد كما كانت، فإسرائيل بدت في الكثير من المواقف عبئا ثقيلا على السياسة الأمريكية في المنطقة، وأنها باتت المصدر الرئيسي للكراهية التي تحظى بها واشنطن في المنطقة. بل والصحيح أيضًا أن أصوات أمريكية عديدة بدأت تطالب واشنطن بوضع مصالح الولايات المتحدة في المقدمة عند صياغة السياسية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، وهناك من بدأ يطالب إسرائيل بأن تراعي مصالح الولايات المتحدة في المنطقة وتساعد على تحقيق هذه المصالح، وهو أمر لم تقبله القوى السياسية الإسرائيلية التي ردت بدروها باتهام الإدارة الأمريكية بالإضرار بأمن إسرائيل، وهناك مَن طالب إسرائيل بالتخلص من التبعية للولايات المتحدة، وحذر من مسايرة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط مؤكدا أنها ستجلب أشد الضرر على إسرائيل(2).

(1) جريدة الأهرام 27 نوفمبر 2007.

(2) شمعون كوهين، مع كل الاحترام للأم الكبرى، مختارات إسرائيلية. العدد 109، يناير 2004.

تآكل الأسس الأخلاقية للموقف الإسرائيلي

اعتمدت المنظمات الصهيونية في خطتها للحصول على دولة «يهودية» على أرض فلسطين، على تقديم صورة أخلاقية لهذه الدولة، وأنها الدولة الوحيدة التي تلتزم المعايير الأخلاقية الغربية، في حين تغرق باقي دول المنطقة في دوامة من العنف والقتل والتدمير، وعدم احترام حقوق الإنسان، والتوسع في استخدام الأسلحة المحرمة دوليا، حتى ضد أبناء شعبها.

ولفترة طويلة استمرت إسرائيل تحتل مكانة «الدولة الأخلاقية الوحيدة» في الشرق الأوسط، ولكن بمرور الوقت بدأت هذه الصورة في التراجع لتحل محلها صورة دولة شرق أوسطية «عادية»، فهي دولة «دينية» تمارس التمييز بين سكانها حسب الدين والعرق، فهي «دولة دينية عرقية»، وفق عالم الاجتماع الإسرائيلي سامي سموحة، دولة تميز اليهود عامة على غيرهم من أتباع الديانات الأخرى، فهي دولة يهودية، ومن بين اليهود خصت أبناء الطوائف الغربية – الأشكيناز – بالتميز على حساب اليهود من أصول شرقية وأصحاب بشرة سمراء. كذلك بدأ التركيز على إسرائيل باعتبارها دولة احتلال تقليدي تمارس أبشع صور الانتهاك لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، تفرط في استخدام القوة ضد المدنيين ولا تتورع عن قتل العشرات منهم لاصطياد ناشط في أعمال المقاومة (اغتيال صلاح شحادة في 23 يوليو 2002 بأوامر من الجنرال دان حالوتس قائد القوات الجوية، ورئيس الأركان في الفترة من 2005 إلى 2007). بل إن الرئيس الأمريكي باراك أوباما، اعتبر في خطابه أمام جامعة القاهرة ما يعانيه الشعب الفلسطيني على يد الاحتلال الإسرائيلي. لا يقل عن معاناة اليهود، وهو الأمر الذي أثار حالة من الغضب الشديد في إسرائيل، إذ كيف يمكن مقارنة «الهولوكوست» اليهودي بأي معاناة لأي شعب آخر في العالم، أو أي كارثة إنسانية؟ فالهولوكوست متفردة في التاريخ الإنساني ولا مثيل لها.

وأخيرا جاء ارتكاب المجازر في العدوان على قطاع غزة في ديسمبر 2008 ويناير 2009 ليحول إسرائيل إلى دولة «عادية» ترتكب جرائم حرب وتوجه إليها الاتهامات وتطرح إمكانية المحاسبة الدولية على مثل هذه الأفعال حيث قرر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة تشكيل لجنة تحقيق في هذه الانتهاكات وقد بادرت إسرائيل – كالعادة – إلى رفض اللجنة، ورفضت التعاون

معها أو السماح لها بدخول إسرائيل. وعلى الرغم من وضع قاض يهودي على رأس اللجنة، فإن حركة حماس وافقت على الفور على التعاون مع اللجنة واتاحت لها حرية الحركة وإجراء التحقيق على النحو الذي ترى. في نفس الوقت تجاهلت إسرائيل اللجنة وكأن شيئا لم يكن، وواصل القاضي الدولي، جنوب إفريقي الجنسية، يهودي الديانة، ريتشارد جولدستون تحقيقاته وزياراته لقطاع غزة. وجاء التقرير موجها اتهامات محددة لإسرائيل بارتكاب جرائم حرب، وربما جرائم ضد الإنسانية، وفي نفس الوقت وجه اتهاما لحركة حماس بارتكاب جرائم حرب على خلفية استهداف المدنيين الإسرائيليين.

شكل التقرير صدمة للحكومة الإسرائيلية والرأي العام هناك، وزاد من مخاوف العسكريين والسياسيين الإسرائيليين من الملاحقة بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم بحق الإنسانية، وعلى إثر الصدمة وجهت إسرائيل اتهامات عشوائية للتقرير، ولم يكن واردا اتهام القائمين عليه بمعاداة السامية، فرئيس اللجنة يهودي الديانة، عضو مجلس أمناء جامعة بن جوريون منذ ربع قرن، وإحدى بناته تقيم في إسرائيل وتحمل الجنسية الإسرائيلية. ولهذا السبب لم تجد الحكومة الإسرائيلية مبررا محددا لشن الهجوم على التقرير، ولكنها عملت عبر التعاون مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية على عدم الدفع بالتقرير إلى مجلس الأمن حتى لا يجد التقرير طريقه إلى محكمة العدل الدولية.

في جميع الأحوال ما ورد في التقرير يمثل إدانة دامغة على ارتكاب إسرائيل لجرائم حرب وجرائم بحق الإنسانية، وهي جرائم سبق واقترفتها القوات الإسرائيلية في فلسطين ولبنان، وعلى الأراضي المصرية والسورية، ولكنها المرة الأولى التي تتشكل فيها لجنة تحقيق دولية، وكان اختيار رئيس اللجنة موفقا للغاية، فالقاضي ريتشارد جولستون سبق وشارك في أعمال محاكمة مجرمي الحرب في رواندا ويوجوسلافيا السابقة، كما أنه يتمتع بسمعة دولية مقدرة، وفي نفس الوقت فإن كونه يهودي الديانة ينفي كليا أي مبرر للحديث عن معاداة السامية أو كراهية إسرائيل.

أهم ما يميز صدور تقرير «جولدستون» أنه يؤشر لتحول إسرائيل إلى دولة «عادية»، أي تم نزع الغطاء الأخلاقي من على وجه هذه الدولة، ومن ثم تحولت إلى دولة عادية يمكن محاسبتها ومحاكمة مسئوليها، وهو تطور مهم للغاية.

نحو استثمار التغيرات فلسطينيا

اعتمدت إسرائيل منذ نشأتها على القوة المسلحة في تحقيق أهدافها، وعلى الردع للحفاظ على الأمر الواقع، وعلى العلاقات مع الولايات المتحدة في توفير الدعم الاقتصادي والعسكري، والحماية السياسية والقانونية، وعلى توظيف «مأساة» اليهود.. ديمقراطيتها الغربية، وأخلاقياتها.. للتحصن ضد أي مسعى للتعامل معها كدولة عادة من دول العالم. الآن جرت تحولات في مجمل هذه العناصر، ويمكن استغلال هذه التحولات، فلسطينيا وعربيا من أجل دعم الموقف الفلسطيني الساعي إلى التحرر وإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وهنا سوف نقدم مجموعة من الأسس والعناصر لكيفية استثمار هذه التحولات:

استغلال حالة المراجعة الإسرائيلية لأنماط التفاعل مع قضايا الصراع

وذلك من أجل تدعيم التوجه نحو الاتفاقات التعاقدية. فقد شهدت إسرائيل جدلا شديدا حول أنماط الاستجابة للتحديات النابعة من مسارات الصراع المختلفة. فهذه الاستجابة تمثلت في الاعتماد على القوة في فرض الأمر الواقع (يونيو 1967)، وكذلك اتفاقات تعاقدية (مع مصر، السلطة الوطنية، الأردن)، والانسحاب أحادي الجانب (جنوب لبنان وقطاع غزة) وأيضًا الإفراط في استخدام القوة لتحقيق الردع.

أ- **نمط الاستجابة الأول:** الاعتماد على القوة في فرض الأمر الواقع، حقق لإسرائيل ما تريد ولكن لمدة محدودة، ما يزيد قليلا على ست سنوات، تخللتها حرب استنزاف أجهدت القوات الإسرائيلية، وتوجت بحرب أكتوبر 1973، ومن ثم لم تعد القوة قادرة على تحقيق هدف الحفاظ على الأمر الواقع، لكن في الوقت نفسه لا بد من إدراك الحالة الذهنية الإسرائيلية التي تساوي بين غياب الحرب والاستقرار أو نجاح سياسة فرض الأمر الواقع،وبين الهدوء والسلام، فقد أشار المحلل جدعون ليفي إلى عنوان إحدى الصحف الإسرائيلية عشية حرب السادس من أكتوبر 1973، وكان «على شاطئ السويس. يسود الهدوء»[1].

(1) جدعون ليفي، على شاطئ السويس يسود الهدوء، هآرتس 2009/9/27.

ب- **نمط الاستجابة الثاني**، اتفاقات تعاقدية، مع مصر والسلطة الوطنية الفلسطينية والأردن، نجح في الحالتين الأولى والثالثة، وأخفق في الثانية، وإن جلب لإسرائيل الكثير من المكاسب منها تطبيع العلاقات مع عدد من الدول العربية، الأمر الذي مثل مدخلا لإقامة العلاقات مع عدد كبير من دول العالم في آسيا وإفريقيا، مكنها من إسقاط قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية، جلب لها السلام مع مصر والأردن، فعلى الرغم من وجود سلبيات في عملية التطبيع، فإن ما يهم إسرائيل كان علاقات السلام مع هاتين الدولتين، وقد حصلت عليها بالفعل. وإذا كان السلام مع مصر باردا، فهو أمر كان متوقعا، فالسادات لم يكن يريد سلاما ساخنا، كما أن إسرائيل لم تقدم لمصر ما يشجع على تسخين هذا السلام[1]. من هنا فإن التقدير الإسرائيلي للاتفاقات التعاقدية في الإجمال إيجابي. أما الوضع على المسار الفلسطيني، فالأمر معقد للغاية والصراع يفتقد أبرز متطلبات التسوية السياسية، لذلك تراوح ما بين الصراع المفتوح، الهدوء النسبي، الاتفاقات التعاقدية، انفجار العنف المفتوح.

ج- **النمط الثالث، وهو الانسحاب أحادي الجانب**، يذهب الاتجاه العام لدى قسم التخطيط في وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى التأكيد على أن استراتيجية الانسحاب أحادي الجانب من جنوب لبنان وقطاع غزة كانت استراتيجية فاشلة، فالانسحاب لم يجلب لإسرائيل الأمن، بدليل خوض حربين في أعقاب تنفيذ الانسحاب من جانب واحد، مع لبنان عام 2006 وقطاع غزة 2008، بل إن إقدام إسرائيل على تنفيذ الانسحاب أحادي الجانب أظهرها بمظهر الضعف لدى الطرف الآخر[2]. لذلك أوصى قسم التخطيط بعدم اتباع هذه الاستراتيجية مرة أخرى[3].

(1) شلومو جازيت، اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل: ما الذي تغير بعد مضي ثلاثين سنة؟ دورية التقدير الاستراتيجي، مجلد (12)، عدد (1)، مايو 2009.

(2) عيران عتسيون، تقدير وضع إسرائيل السياسي- الاستراتيجي -2008 2209، أسس وثيقة قسم التخطيط في وزارة الخارجية، دورية التقدير الاستراتيجي، مجلد (12)، عدد (1)، مايو 2009.

(3) شموئيل إيفن، استراتيجية الانسحاب الأحادي: دروس ومعان وآثار، دورية التقدير الاستراتيجي، مجلد (12)، عدد (1)، مايو 2009.

د- النمط الرابع، وهو الإفراط في استخدام القوة لتحقيق الردع، ظل هذا النمط مفضلا لدى قادة إسرائيل لفترة طويلة، وقد حقق لها ما تريد على الجبهة السورية، وكان العدوان على لبنان في يونيو 2006 محاولة لاستعادة الردع، وكانت المشكلة إخفاق الأداء العسكري في مواجهة مقاتلي حزب الله، ومن ثم فما أحبط القدرة على استعادة الردع، كان الإخفاق في الأداء من جانب القوات الإسرائيلية على النحو الذي كشفه تقرير لجنة «فينوجراد» بل وأوضحته شهادات عسكريين إسرائيليين كما ورد في مقال المقدم روبي سندمان، رئيس شعبة التطبيقات في سلاح البحرية الإسرائيلية، حيث طلب من 24 ضابطا كبيرا (من رتبة مقدم فيما فوق) إعطاء علامات تقدير لأداء الجيش الإسرائيلي في الحرب مع حزب الله، ونشر في مجلة «معراخوت» العسكرية، حيث منح الضباط الإسرائيليين، مقاتلي حزب الله علامات أعلى من تلك التي منحوها للقوات الإسرائيلية على النحو التالي:[1]

الفئة	درجة الجيش الإسرائيلي	درجة مقاتلي حزب الله
الاستخبارات	6	7
الاستراتيجية	5	9
القيادة	6	8
السعي للحسم	4	8
التحكم	8	6
القوة البشرية	9	5
التأهيل والتنظيم	7	8

(1) أمير بوحوط، معاريف، 2009/9/29.

وخلصت الدراسة إلى أن هذه النوعية من الحروب لا قبل لإسرائيل بالانتصار فيها، حيث يحمل مقاتلو الخصم سلاحا خفيفا ويعملون وسط بيئة مؤدية ومساندة من المدنيين، وفي مثل هذه النوعية من الحروب لا يمكن تحقيق الحسم عبر سلاح الجو، أما الحسم البري فهو مجرد وهم حتى مع التفوق التكنولوجي.

وحتى ذلك الوقت لم يكن ضمن الحسابات الإسرائيلية احتمال التعرض للمحاسبة الدولية، فإسرائيل اعتادت العمل من منطلق أنها دولة فوق القانون الدولي، وأن التوافق الغربي يوفر لها الحماية من المحاسبة الدولية، ومن ثم تجاهلت لجنة تقصى الحقائق التي جرى تشكيلها بقرار من الأمم المتحدة للتحقيق فيما جرى في مخيم جنين من مجازر، وتغير الأمر في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ففي محاولة الجيش الإسرائيلي استعادة الردع المفقود مع حركة حماس اصطدمت بتشكيل لجنة تحقيق دولية، (لجنة جولدستون) التي انتهت بإدانة إسرائيل وحماس بارتكاب جرائم حرب، وربما جرائم بحق الإنسانية، ولذلك فقد وضع التقرير عمليًا حدًا للمدى الذي يمكن أن تذهب إليه القوة الإسرائيلية»[1]. ورغم نجاح جهود إسرائيل في تأجيل مناقشة التقرير في مجلس حقوق الإنسان، فالرسالة وصلت بوضوح وهي أن إسرائيل لم تعد دولة فوق القانون الدولي، ويمكن أن يجلب مسئولون عسكريون وسياسيون منها إلى المحاكمة الدولية، والأخطر من كل ذلك المساس بقوة بالأساس الأخلاقي لدولة إسرائيل. لكل ذلك تعرض القاضي الدولي (جنوب إفريقي الجنسية، ويهودي الديانة) لحملة ضارية في إسرائيل حيث وصفته وسائل الإعلام الإسرائيلية بأنه «نفذ جريمة أخلاقية ضد إسرائيل، يساعد على انتشار الإرهاب، يشوه صورة اليهود، أخطر من جوبلز النازي، هدفه إظهار إسرائيل في صورة الدولة المارقة»[2].

الاستراتيجية الإسرائيلية: مزيج من الردع والاتفاقات التعاقدية

في عملية المراجعة للوضع السياسي - الاستراتيجي لإسرائيل بعد الحرب على غزة، نصح عيران عتسيون بأن تعتمد هذه الاستراتيجية على ركيزتين هما

(1) ألوف بن، قطرات مياه على نافذة مكسورة، هآرتس، 2009/9/25.

(2) بن دور يميني. جولدستون ضد الإنسانية، معاريف، 2009/9/25.

الردع للقوى المعادية، والاتفاق التعاقدي مع الدول العربية المعتدلة (البرجماتية) والعناصر المعتدلة داخل منظمة التحرير الفلسطينية، أي التوجه نحو الاتفاقات التعاقدية، ويعني ذلك أن الردع بمفرده لم يعد صالحا، بل الردع لفرض أمر واقع لفترة زمنية محدودة تصل فيها إسرائيل إلى توقيع اتفاقات مع الدول الغربية ومنظمة التحرير، وهنا يمكن القول أن هاتين الركيزتين يمكن التعامل معهما فلسطينيا من أجل الدفع باتجاه تسوية سياسية عبر تحدي الردع الإسرائيلي من ناحية وتهيئة الأجواء لكل ما يساعد على تحقيق التسوية التعاقدية:

1. ابتكار أشكال من المقاومة لتحدي سياسة فرض الأمر الواقع، وهنا يكون الحديث عن أشكال من المقاومة المدنية غير المسلحة، مع تمييز واضح بين المقاومة بأشكالها المختلفة، كوسيلة تقيم بحسابات المكسب والخسارة، ومن ثم فهي تتمتع بمرونة كبيرة، وبين الغاية والهدف وهو التحرر والاستقلال وإقامة الدولة المستقلة، وهي غاية مقدسة لا مساس بها. الخبرات السابقة تكشف عن مكاسب تتحقق كلما وضعنا القضية الفلسطينية على أرضية حقوقية (الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني) وإنسانية أيضًا.

2. استغلال تدهور المكانة الأخلاقية لإسرائيل في العالم والعمل على تكسير الأساس الأخلاقي للدولة العبرية، ويمكن الاستعانة بمقاطع من خطاب أوباما أمام جامعة القاهرة الذي أفاض فيه في شرح معاناة الفلسطينيين، ووضعها بموازاة معاناة اليهود، وإظهار جرائم إسرائيل بحق أبناء الشعب الفلسطيني، والإفراط في القوة وقتل المدنيين والتنكيل بهم، الحواجز التي تقيمها قوات الاحتلال داخل مدن الضفة الغربية، السور الفاصل الذي يمزق القرى ويشتت الأسر (نموذج المقاومة المدنية الدولية ضد الجدار الفاصل في قرية بلعين).

3. كشف عنصرية المجتمع الإسرائيلي بصفة عامة وما يموج به المجتمع من أفكار عنصرية متطرفة، ودينية مغلقة معادية للآخر بصفة عامة، وأيضًا سيطرة تيارات دينية متشددة على الحياة الاجتماعية هناك، فإسرائيل دولة «دينية» وديمقراطيتها منقوصة، فهي ديمقراطية «عرقية/ دينية».

4. تجنب الدخول في جدل أو سجال حول قضايا لا علاقة للعرب أو الفلسطينيين بها، كالسجال حول الهولوكوست وغيرها، بل التركيز على أخلاقية وقانونية الموقف الفلسطيني.

5. العمل على تحقيق المزيد من التباعد الأمريكي – الإسرائيلي، ففي الفترة الأخيرة تزايدت حدة الانتقادات الإسرائيلية للسياسة الأمريكية، كما حذر العديد من المسئولين الإسرائيليين من تدهور العلاقات مع واشنطن بسبب سياسات حكومة نتنياهو. في هذا المجال يمكن للعرب والفلسطينيين تبني رؤية تعمل من أجل تحقيق مزيد من التباعد بين واشنطن وتل أبيب، واقتراب أمريكي أكثر من الفلسطينيين.

6. امتلاك الشجاعة من جانب القيادات العربية والفلسطينية في التعامل مع الإدراة الأمريكية، وتقديم ما يساعد هذه الإدارة على تحقيق رؤيتها، والتوقف عن الحديث بأكثر من وجه مع الإدارة الأمريكية التي اشتكت من اختلاف أحاديث القادة العرب والفلسطينيين في الغرف المغلقة عنها أمام الإعلام والرأي العام.

7. يعتمد تبني رؤية فلسطينية متماسكة على إتمام المصالحة الوطنية الفلسطينية، وهو أمر تحيط به شكوك كبيرة في ظل التناقض بين برنامجي «فتح» و«حماس» وارتباطاتهما الإقليمية والدولية.



الجلسة الثانية

تأثير القوى الدولية على الشرق الأوسط

- كلمة السيد السفير نبيل فهمي

(رئيس الجلسة)

- المتحدث الأول: السفير د.السيد أمين شلبي
- المتحدث الثاني: د.جمال عبد الجواد
- المتحدث الثالث: د.أحمد عبد الحليم
- مناقشات

كلمة السفير نبيل فهمي:
(رئيس الجلسة)

في الفترة السابقة كان أي حديث عن الصراع في منطقة الشرق الأوسط يعنى عملية السلام، وكانت القوى الدولية تتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وحلفائهما. والتساؤل الآن يدور حول ماهية القوى الدولية الحالية الآن، وهل هي دول فقط أم أمور أخرى. وإذا نظرنا إلى المستقبل فسنجد أن المسألة أكثر تعقيدًا، فهناك قوى غير إقليمية تؤثر في الساحة الإقليمية رغم أنها ليست دولًا، على سبيل المثال هناك قوة المعلومة في إطار الاتصالات القائمة الآن، فالخبر الذي ينشر في أي مكان في العالم ينتشر في لحظات ويؤدي إلى مجموعة من ردود الأفعال الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، خارجية وداخلية في الشرق الأوسط على الرغم من أن هذا الخبر لا يرتبط بالمنطقة على الإطلاق. فمن ناحية هذا يزيد من إحباط المتابع للحدث أو من طموحاته على حسب قدراته، كما أنه يفرض ضغوطًا على الأجهزة المؤسسية في الدولة أو يعطى لها فرصة. وليس هناك شك أن أحد أسباب الإحباط في الرأي العام العربي ما يشير إليه دائمًا ازدواجية المعايير، فلماذا يطبق القانون في مكان ولا يطبق في آخر؟

إن أهمية المعلومة وسرعة تداولها من مكان لآخر تعتبر عنصرًا مهمًا جدًا في تقييم القوى والمؤثرات الخارجية في القرار السياسي سواء خارجيًا أو داخليًا، كما تعتبر المعرفة والمعلومة أحد عناصر تقييم القوة الحقيقية للدول. وإذا نظرنا اليوم إلى جميع التجمعات الجديدة التي تضم دولًا كانت ومازالت دولًا نامية، نجد أن هذه الدول هي التي نجحت في تطوير نفسها علميًا من حيث المعلومات وتساهم في إضافة معلومات إلى المنظومة الدولية، وتعتبر كل من البرازيل والهند من أكثر الأمثلة وضوحا.

يعتبر الإرهاب عنصرًا دوليًا غير حكومي ومؤثرًا خارجيًا على مناطق كثيرة، ليس فقط الشرق الأوسط ولكنه أثر في أمريكا نفسها. وبالتالي في حديثنا عن تقييم القوى الدولية في المستقبل يجب الأخذ في الاعتبار الدول وغيرها من العناصر الأخرى التي ليست دولًا.

القوى الدولية بالمعنى التقليدي: قديمًا كانت روسيا وحلفاؤها وأمريكا وحلفاؤها يمثلون القوى الدولية وبينهم عدم الانحياز. ومن الصعب تحديد مكانة منظمة عدم الانحياز بالرغم من أنها كانت منظمة لا يزال لها أهميتها، ولكن مكانها في الوضع الدولي ليس محددًا بوضوح. وإذا تناولنا مسألة القرصنة كحالة بحث، نجد أن كل دول العالم تقريبًا عدا العرب لديهم سفن في المنطقة التي شهدت القرصنة. فأمريكا وفرنسا وألمانيا بالطبع لهم وجود، وهناك أيضًا الصين والهند. ولاشك أن الصين والهند سيكونان من الدول المؤثرة جدًا في الساحة الدولية، حتى في الشرق الأوسط مستقبلًا،وذلك لاحتياج الصين للطاقة واهتمامها بها في إفريقيا. قد لا تلعب الصين دورًا مباشرًا على المدى القصير في عملية السلام أو في العراق أو غير ذلك، وإنما حتمًا ستلعب دورًا مادام لها مصالح في المنطقة، اليابان سيكون لها دور أيضًا بسبب مصالحها الاقتصادية. يعكس الحوار العربي اللاتيني أن الدول اللاتينية تريد لعب دور في المنطقة، ليس بسبب وجود استثمارات لها في المنطقة ولكن لأن ما يحدث عندنا يمكن أن يؤثر على مصالحها في مناطق أخرى بسبب عصر العولمة الذي نحيا فيه، كما يمكن أن يؤثر على مصالحها في أمريكا اللاتينية.بالطبع سيكون لأوروبا دور أكبر، لن يكون لها الدور الاستعماري القديم، ولن تأخذ دور أمريكا في عملية السلام، وإنما، وهو ما يتضح من الاتفاقات بين أوروبا وبين جميع دول جنوب البحر المتوسط، تريد هذه الدول أن تعرف كل ما يجرى في المجتمعات العربية في شمال إفريقيا وفى آسيا وذلك بسبب مشكلة الهجرة التي تعاني منها تلك الدول.

في الحقيقة النظرة إلى القوى الدولية يجب أن تكون نظرة مستقبلية وليس نظرة تاريخية، تشمل عددًا أكثر من الدول من الناحية التقليدية، وإنما تشمل أيضًا مؤثرات دولية أخرى لا تعتبر دولًا في حد ذاتها.

لن تحكم المؤثرات الدولية نجاحنا أو فشلنا في اختيار طريق سليم للشرق الأوسط، وإنما سيؤثر فيه من حيث تسريعه أو تبطئته، وبشكل خاص إذا كانت هذه المؤثرات دولًا بعينها، وإنما سيحكمه هويتنا ومن نحن وبماذا سنساهم، فيجب أن نقوم بتحديد المنطقة التي نتحدث عنها، هل هي الدول العربية وإسرائيل وإيران، أم معهم تركيا، أم الشرق الأوسط الكبير وفقا لمفهوم أمريكا، ثم ننظر إلى العالم بشكل مستقبلي وليس تاريخيًّا، وأخيرًا، إذا لم نساهم في تحديد الأجندة السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية في الشرق الأوسط، فإذا كنا سنتحرك كرد فعل، بالرفض أو الموافقة، على أجندة خارجية، أو أجندة غير عربية فلن ننجح، لأنه بالنظر إلى كافة مراحل التطور في الشرق الأوسط من ثورة 1952، إلى تأميم القناة، إلى حرب .1973 وصولًا إلى عملية السلام، نجد أنه في أغلب الأحيان تمت صيانة الحقوق العربية والمصرية تحديدًا حينما أخذنا المبادرة في المنطقة، إيجابًا أو سلبًا، ولكن كنا محركين لما يحدث في المنطقة.



السفير د. السيد أمين شلبي:

الدور الأوروبي في عملية سلام الشرق الأوسط:

في خلال وبعد حرب أكتوبر 1973 والتي أنتجت المقاطعة العربية للبترول، أدركت أوروبا الاعتماد المتبادل بين الأمن والسلام في الشرق الأوسط وبين الأمن الأوروبي. وقد انعكس هذا الإدراك على وثيقة البندقية عام 1980 والتي أكدت فيها الدول الأوروبية هذا الارتباط واعترفت للمرة الأولى بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. غير أنه في الثمانينات والتسعينات ظل الموقف الأوروبي من الصراع العربي الإسرائيلي يتحدد بثلاثة عوامل:

- **أولا** أن أوروبا اعتبرت أن الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة الدولية العظمى، وباعتبار علاقتها بإسرائيل هي المؤهلة للتوصل إلى تسوية سلمية للصراع.
- **وثانيًا** أن إسرائيل لم تكن تسمح أو تشجع بدور أوروبي في دبلوماسية الشرق الأوسط وتعتبر أن أوروبا غير حساسة للأمن الإسرائيلي، بل هي منحازة للعرب.
- أما العامل الثالث فهو أن الولايات المتحدة أيضًا لم تكن تشجع دورًا أوروبيًا وتنظر فقط لأوروبا باعتبارها مانحًا ماديًا اقتصاديًا.

ومع بدايات 2000 وبدء إدراك أن الاحتكار الأمريكي لعملية السلام لم يثمر، كانت محاولة توسيع القاعدة الدولية لإدارة عملية السلام ومن هنا تم في عام 2002 تكوين الرباعية التي ساهم فيها الاتحاد الأوروبي إلى جانب روسيا والأمم المتحدة غير أنه في نظر الكثير من المراقبين فإن الرباعية واجتماعاتها لم تكن فعالة بل واشتكى بعض المساهمين فيها أن الولايات المتحدة لم يكن لها دور فاعل.

وفى هذا الوقت كان دور أوروبا فعلًا هو دور المانح المالي والاقتصادي وهذا بعد اتفاقيات أوسلو وبعد مؤتمر أنابولس.

والآن يواجه الاتحاد الأوروبي ودوره بنية دولية وإقليمية جديدة، فدوليًا جاءت إدارة جديدة للولايات المتحدة صممت منذ أيامها الأولى على إحياء عملية السلام على أساس مبدأي حل الدولتين، وتجميد بناء المستوطنات الإسرائيلية. أما إقليميا فكان مجيء حكومة من تحالف اليمين الإسرائيلي برئاسة نتنياهو المعروف جيدًا بمواقفه المناهضة لمتطلبات سلام حقيقي، أما على المستوى الفلسطيني فقد تطور الانقسام الفلسطيني – الفلسطيني الذي زاد من تعقيد الموقف بل ومنح إسرائيل حجة أنه ليس لديها مفاوض فلسطيني موحد.

ماذا يعنى هذا بالنسبة لدور الاتحاد الأوروبي، يعنى أن الإدارة الأمريكية الجديدة تحتاج إلى دعم دولي وخاصة من حلفائها الأوروبيين وهو ما يفسر ذهاب المبعوث الأمريكي الخاص بالشرق الأوسط «روبرت ميتشيل» بعد زياراته للمنطقة إلى الدول الأوروبية الأساسية وخاصة فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة لإحاطتهم بنتائج اتصالاته بأطراف النزاع والتنسيق معهم. أما بالنسبة للبيئة الإقليمية، فإنه يعنى سياسة متماسكة تجاه إسرائيل، وفلسطينيًا دعم جهود مصر للمصالحة الفلسطينية لتحقيق المصالحة الوطنية وتشكيل حكومة وحدة وطنية فضلًا عن دعم السلطة الفلسطينية.

ومن الأمور المشجعة التي صدرت عن الاتحاد الأوروبي، موقفه من رفض المطلب الإسرائيلي لترفيع العلاقات مع الاتحاد، ففي مجلس رابطة العلاقات الإسرائيلية مع الاتحاد الأوروبي EU organization council في 15 يونيو 2009 أبلغ الاتحاد الأوروبي إسرائيل أن علاقات أعمق مازالت على المائدة ولكن على الحكومة الإسرائيلية أن تلتزم شكلًا كاملًا لعملية السلام لكي يتم التوصل إلى اتفاق.

أما التطور الهام الآخر فكان القرارات التي صدرت عن المجلس الأوروبي في 15 يونيو 2009 خلال اجتماعه في لوكسمبورج حيث تبنت مبادئ أوباما ورحبت التزام الولايات المتحدة بالمتابعة القوية لحل الدولتين. كذلك عبر

الاتحاد الأوروبي عن استعداده للمساهمة في حل قضايا ما بعد الصراع. كذلك عبر المجلس عن قلقه العميق من النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية، وهدم المنازل وحثت الحكومة الإسرائيلية لكي تنهي فورًا النشاطات الاستيطانية بما فيها القدس الشرقية.

وفى خلاصة فإن سجل الحقبة الماضية يثبت أن أوروبا، لكي تكون حقًّا عاملًا فعالًا في تحقيق سلام حقيقي يجب أن تكون مستعدة لكي تستخدم نفوذها الدبلوماسي والاقتصادي والتجاري والتكنولوجي على إسرائيل، وإلا، كما عبر خبراء أوروبيون، فإن إسرائيل سوف تظل تنظر إلى أوروبا باعتبارها قوة ذات وزن خفيف light weight ولن تستجيب للمتطلبات الأوروبية من أجل سلام حقيقي في الشرق الأوسط، في هذا السياق، نحتاج إلى أن نتذكر ما ذكرته شخصية دولية هي القس «أرموند نوتو» خلال زيارته الأخيرة لإسرائيل والأراضي الفلسطينية من أنه بدون المقاطعة العالمية فإن نظام الأبارتيد كان سيظل قائمًا في جنوب إفريقيا حتى اليوم.



بالنسبة لماهية القوى الدولية نجد أنه مازال هناك دول ولكن أصبح هناك في العالم حالة من تحد للهيكل الذي كان وحدة بنائه الدولة، وهو ما ظهر مع بداية العولمة، والشركات متعددة الجنسيات، وثورة المعلومات. والمؤكد أن هذا الاتجاه يتعمق ويشكل تحديًا كبيرًا للدولة الوطنية طبقًا لمفهوم وستفاليا، كما يشكل تحديًا لنظام دولي مهيكل فيه قوة مركزة في وحدات منظمة تسمى الدول. والآن هناك انتقال يحدث في هذا المجال وبدأت تظهر قوى جديدة، بالتأكيد أهمها القوى التي يصعب الإمساك بها بسبب الدرجة العالية لعدم التهيكل المرتبطة بثورة المعلومات، والتي جوهرها هو تحدى الدولة وتعزيز القوى الضعيفة، وهذا يمكن أن ينطبق على حال الدول الناشئة والقوى الصاعدة التي استطاعت أن تستفيد مما تتيحه هذه التغيرات من سرعة نقل التكنولوجيا...... وهكذا.

العلاقة بين الدولة والمجتمع في أغلب المجتمعات، يختلف ميزان القوة بينهما، حتى في أكثر البلدان ديمقراطية كانت الدولة مازالت دولة، صحيح أنه هناك حرية وديمقراطية، ولكن هناك في النهاية مؤسسات، أما الآن هناك حالة من السيولة. فكل من يملك جهاز كمبيوتر ويستطيع الولوج إلى الإنترنت يمكن أن يؤثر بشكل واضح على العلاقات بين بلدين، وأمثلة ذلك كثيرة، فمعاهدة تجريم استخدام الألغام في الحروب بدأت بمجموعة من المتطوعين الذين استخدموا الإنترنت وأضافوا إلى القانون الدولي والتشريعات المنظمة للعلاقات الدولية.

البلدان المتقدمة التي نجحت في المراحل السابقة على هذه الثروة التي تمثل تحديًا للمؤسسات بشكل عام أحد مظاهر نجاحها هو القدرة على التكييف مع هذا التحدي، فمؤسساتها قوية بما يكفي، وقدرة هذه المؤسسات على التكييف مع متغيرات جديدة عالية بما يكفى بحيث إن هذه التحديات، وهذه السيولة،

وهذا التعزيز لقوة المستضعفين تاريخيًا لا يمثل مساسا أو تهديدا لا يمكن التعامل معه لما هو مستقر من هيئات ومؤسسات وهياكل قوة.

في النهاية، الدولة الوطنية هي الوحدة الموثوق بها في المجتمع الدولي، وهو ما يمثل عبقرية وستفاليا، وهو أن نثق في هذا الكيان المسمى بالدولة الوطنية في توفير الأمن في منطقتها، والمجتمع الدولي يتولى الباقي وهو توفير الأمن فيما بين الدول. الآن، الدول المتقدمة قادرة على هذا، ولكن ما يحدث في عدد من الدول الأقل نموًا، التي أخفقت في إقامة مؤسسات دولة مستقرة وقوية وقادرة على فرض الأمن، ليس بالمعنى القهري ولكن بمعاني أخرى أهمها الشرعية والتمثيل، هي الدول التي تواجه مشكلات في هذا المجال نتيجة لهذا التغير المتمثل في صعود وسائل الإعلام، وظهور فواعل جدد غير هيكلية. وبلادنا في منطقة الشرق الأوسط من أكثر بلاد العالم التي تواجه ظاهرة تحدي الدولة، ومن ثم عندما أنظر إلى النظام الإقليمي بصرف النظر عن تسميته أو حدوده نجد أن وحدة بنائه هي الدولة، ولكننا نجد أن وحدة بناء نظامنا الإقليمي في أكثر من موقع تتعرض للتفكك، الدولة في الصومال، السودان، العراق، لبنان، فلسطين...... إلخ. وهو ما يعكس العديد من التحديات، بعضها له علاقة بالماضي، والبعض الآخر له علاقة بالمتغيرات الراهنة. أيضًا التحديات التي تواجه الدول الأكثر استقرارا بما فيها مصر يظهر بها الفاعلون من غير الدول، ومن أشهرهم المنظمات المسلحة غير النظامية مثل حزب الله وحماس. إذًا جزء من ظاهرة تحدي الدولة وظهور فواعل جدد الموجودة في كل مكان يتمثل في منطقة الشرق الأوسط في ظهور تفكك الدولة، وهو ما يمثل تحديًا كبيرًا لدول المنطقة واستقرارها. وفي هذا السياق يمكن النظر إلى قضية القوى الدولية وعلاقتها بهذه المنطقة وبالتركيز على مصر، نجد أن الشرق الأوسط قد خلقه القوى الدولية، حيث أعطته تلك القوى اسمًا وأصبح معتمدًا، كما قامت تلك القوى بخلق الدولة الوطنية في المنطقة في أغلب مناطق الإقليم. فنحن منطقة صلتها بالقوى الدولية في العالم صلة وثيقة جدًا سواء بالسلب أو الإيجاب، وهذه المنطقة لم تنجح حتى الآن في خلق مسافات مهمة من شأنها التقليل من أثر النظام الدولي عليها. يجب الذكر أن لدينا نظامًا إقليميًا له تفاعلاته الخاصة، فما يحدث في الشرق الأوسط بين العرب ليس محصلة للصراعات الدولية، وإلا

كان الصراع العربي الإسرائيلي انتهي مع انتهاء الحرب الباردة، ولكن لصراعاتنا منطقها الخاص، وقادرة على البقاء فيما وراء الصراعات الدولية فالقوى الدولية خلقت الشرق الأوسط ولكن مازال له تفاعلاته ومنطقه الخاص ويتأثر في نفس الوقت بالعالم الخارجي والقوى الدولية.

أحد أهم أدوار القوى الدولية التي لعبتها ومازالت تلعبها في المنطقة هو توفير الأمن لوحدات بناء هذا الإقليم، على الأقل بعضها، فالأمن في منطقة الخليج هو بالتأكيد محصلة لتفاهمات دولية أو لالتزامات دولية، وإلا كانت خريطة منطقة الخليج تغيرت تمامًا، والأمن لبعض الدول في منطقة المشرق العربي شرق البحر المتوسط بالتأكيد مرتبط تمامًا بتوافقات دولية، فدولة مثل الأردن أو غيرها كان من الممكن أن يكون مصيرها ومسارها مختلفًا تمامًا لولا وجود قوى دولية ولولا وجود التزمات دولية. ولما كان الأمن هو أهم شيء بالنسبة للدولة. وما دامت القوى الدولية لاتزال تقوم بتوفيره في المنطقة، فبالتالي هي تلعب دورًا كبيرًا في هذه المنطقة.

من آثار الصلة الوثيقة والاعتمادية العالية للمنطقة على القوى الدولية أنه كما وفرت هذه القوى الأمن لوحدات الإقليم، فقد لعبت دورًا رئيسيًا في منع ظهور قوى إقليمية مهيمنة في منطقة الشرق الأوسط. ولولا الدور الرئيسي لهذه القوى في خلق الشرق الأوسط والدور الذي لعبته القوى الخارجية والاستعمار التقليدي، كان شكل المنطقة سيتغير تمامًا، مثلما حدث في أوروبا حتى بعد وستفاليا، فهناك دول تقوم وتتفكك وتنحل وتنضم وتندمج إلى أن تستقر على خريطة تعكس هياكل القوة، الهويات، التاريخ المشترك، ولكن منطقتنا حرمت من هذا، وهذا أحد أسباب السيولة الراهنة في منطقة الشرق الأوسط، فإذا كنا بصدد الحديث عن إقليم الشرق الأوسط باعتباره مخترقًا أو قابلًا للاختراق من الخارج، فالسبب الرئيسي لذلك هو غياب قوى إقليمية مهيمنة، فما يمنح إقليم جنوب آسيا استقراره واستقلاله النسبي عن النظام الدولي وتفاعلاته هو وجود قوى رئيسية أهمها الهند، وبالمثل في شرق آسيا وذلك بسبب وجود الصين واليابان، وينطبق الأمر نفسه على أمريكا اللاتينية بسبب وجود البرازيل والأرجنتين. وفي منطقة الشرق الأوسط لم يتمكن للأسف لأسباب تاريخية،

ودون توجيه أدنى لوم، من وجود قوى إقليمية مهيمنة، ومن ثم محروم من تحقيق حالة استقلال نسبي إزاء النظام الدولي وإزاء الفاعلين الدوليين.

تاريخ الشرق الأوسط الحديث بعد الحرب العالمية الثانية هو عبارة عن صراع ما بين قوى طامحة لتأكيد مكانتها كقوى إقليمية مهيمنة في الإقليم، وما بين قوى دولية هي قوى حفاظ على الأمر الواقع في الإقليم. تجربة مصر الناصرية هي خير مثال على ذلك، فقد كانت محاولة لتحرير هذا الإقليم من الهيمنة الخارجية لإثبات الهيمنة المصرية، وهناك تكرار للمحاولة في المرحلة الراهنة على يد إيران. ففي تجربة عبد الناصر كان الصراع بالأساس مع الدول والقوى الخارجية وليس مع الدول العربية، ونفس الوضع يحدث حاليا في الحالة الإيرانية، صحيح أن إيران لديها عدة مشكلات مع مصر والسعودية ولكن صراعها الأساسي مع الولايات المتحدة الأمريكية حول ما إذا كانت إيران ستصبح قوة إقليمية مهيمنة، أو إذا كانت ستنجح الولايات المتحدة بمساعدة حلفائها الإقليميين الموجودين في الإبقاء على الوضع الراهن الخالي من وجود أي قوة إقليمية مهيمنة.

إذن علاقتنا مع القوى الدولية هي علاقة جوهرية ورئيسية في قلب آليات وموازين القوة وقضايا الأمن والبقاء للدول المكونة لهذا الإقليم. وإذا تحدثنا عن الولايات المتحدة الأمريكية في العقدين الأخيرين وبعض العقد الأخير، فسنجد أن الولايات المتحدة في علاقاتها إزاء المنطقة مرت بثلاث مراحل رئيسية:

1. المرحلة اللاحقة لانتهاء الحرب الباردة والتي يمكن تسميتها بمرحلة كلينتون، وهي مرحلة السلام الأمريكي، حيث هناك هيمنة على المنطقة، وليس بالمعنى السلبي للكلمة، وإنما هناك درجة مناسبة من درجات التفاهم ما بين القوى الإقليمية الرئيسية المختلفة وما بين الولايات المتحدة الأمريكية على مستقبل المنطقة.

2. بعد أحداث 11 سبتمبر أصبحت تكف عن كونها قوة أمر واقع إصلاحية وتحاول الحفاظ على الأمر الواقع كونها الدولة الأم الدولة الوطنية هي الأساس وضرورة الحفاظ على استقرارها وسيادتها وعدم وجود تغيرات كبرى، ومحاولة حل الأزمة إقليميا وتحسين الأوضاع داخليًا.

3. المرحلة اللاحقة لأحداث 11 سبتمبر تحولت أمريكا إلى قوة مراجعة revisionist power فهي تقوم بانتقاد الدول فترى أن بعضها يجب ألا يكون موجودًا ونخبًا يجب ألا تكون حاكمة وهكذا. فتحولت من ضامنة للأمن إلى تحدٍ للأمن وتحدٍ للاستقرار، وقد رأينا آثار هذا وتداعياته في المنطقة بأكملها وآثاره على المصالح الأمريكية نفسها، وإخفاق سياسة جورج بوش في منطقة الشرق الأوسط هي مؤشر آخر على أن هذه المنطقة بالرغم من اعتمادها العالي على النظام الدولي، لها حياتها الخاصة وقادرة، بطريقة أحيانًا منظمة وأحيانًا أخرى فوضوية جدًّا ومخيفة، على هزيمة طموحات ومخططات القوى الكبرى، وقد هزمت التصورات التي كانت تتبناها إدارة بوش في المنطقة. والآن نعود إلى مرحلة جديدة مع إدارة أوباما والتي تعود فيها الولايات المتحدة مرة أخرى كقوة أمر واقع، إذا جاز استخدام التعبير، وأصبح لديها رغبة أكبر في التعامل مع الحقيقة كما هي بمعنى قبول أنظمة الحكم الموجودة، وقبول القوى التي تمكنت من الصعود في الفترة السابقة، تبنى الحوار مع إيران وسوريا وغيرها، وأصبح لا يوجد لدى هذه الإدارة الجديدة رغبة في تحدى ما هو قائم بل تنطلق منه، كما تركز على إدخال تحسينات وتعديلات تدريجية على الوضع الإقليمي في قضايا هامة مثل قضية الشرق الأوسط، والصراع العربي الإسرائيلي والملف النووي الإيراني، كما تتجنب بشكل كبير الحديث عن إجراء إصلاح داخلي فمن الواضح إن هذه الإدارة الجديدة قد بعدت تمامًا عن ممارسات وسياسات إدارة بوش واقتربت أقرب إلى إدارة كلينتون في هذا المجال، ولكن الجديد في المنطقة هو أن مرحلة السلام الأمريكي انتهت وحالة القبول الواسع لدى القوى الإقليمية بدور أمريكي بناء أصبح أمرًا تحيط به العديد من الشكوك وترتبت أوضاع جديدة متمثلة في ظهور قوى أكثر رغبة في تحدى أمريكا وفرض نفوذها في المنطقة، إيران بالتحديد، كما أن حالة اتجاه التعددية القطبية دولية النسبية في النظام العالمي سمحت ببروز قوى جديدة مثل الصين وروسيا وغيرهما، وعلى عكس الوضع الذي كان سائدًا خلال التسعينات في مرحلة التوافق، أصبحت

هذه الدول قادرة على إظهار استعدادها للاختلاف مع الأمريكان بدرجة أكبر من الصراحة، وتوفير مساحة للمناورة للقوى الإقليمية مثل إيران التي يساعدها كثيرًا الدعم والتسامح النسبي الذي تحصل عليه من روسيا والصين، وعدم اندفاعهما لتمرير قرارات عقوبات في مجلس الأمن، وما يقدمانه من دعم لإيران فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني وقضاياه. وفر وجود هذه القوى ملجأ وسندًا للدول التي تريد الحفاظ على طبيعة نظمها الداخلية ضد أي ضغوط أمريكية من أجل الإصلاح. أما بالنسبة لأوروبا فدورها دائمًا كان دورا مكملًا ولن تفارق هذا الدور في المرحلة المقبلة، حيث إن القوى الصاعدة تفتح فرصًا جزئيًا مفيدة لبعض الدول ولكنها لا تغير الحالة بشكل هيكلي.

هناك بالتأكيد مشروع تركي ويعتبر هذا المشروع على المدى البعيد أحد مشروعات الهيمنة التي تتابعت على تاريخ المنطقة، وهذا المشروع له قبول وربما له فرصة نجاح، وليس بالضرورة أن نكون سعداء بهذا النجاح.

يشبه النجاح التركي النجاح الصيني من حيث اللعب وفقا لقواعد المباراة، وعدم تحدى القواعد القائمة ومحاولة خلق قواعد جديدة، أي بناء بنية داخلية قوية، اقتصاد قوى، ديمقراطية، تعليم... إلخ وذلك من أجل تنشيط الدور الدولي، حيث لا تستطيع أي دولة أن تلعب دورًا دوليًا أو إقليميًا من دون الاعتماد على بنية داخلية قوية ودرجة عالية من الشرعية. فالصين تتقدم وتنمو ولكنها في نفس الوقت مندمجة مع منظمة التجارة العالمية، ومرتبطة بالعديد من المصالح مع الغرب وأمريكا، وصعودها يتم وفق قواعد المباراة، وهو ما لم تستطع أن تفعله مصر الناصرية ولا أن تفعله إيران في المرحلة الراهنة. ولعل الطريقة المثلى التي يمكن من خلالها تكوين قوى إقليمية مهيمنة وكبيرة، هو أن تقوم تلك القوى ببناء هيمنتها بالتوافق مع القوى الدولية الكبرى وليس من خلال الصدام والتنازع معها.



الدكتور أحمد عبد الحليم

هناك بعض المتغيرات التي يجب مراعاتها عندما نحاول تقييم الموقف في المنطقة

1. حينما ننظر في عملية التقييم فيما يتعلق بالمنطقة أو فيما يتعلق بالقوى المؤثرة الأخرى في المنطقة، علينا أن نعلم أن التغير الرئيسي كان في تشابك المشاكل وتشابك القوى المؤثرة في المنطقة، بمعنى أنه من قبل كنا نستطيع النظر إلى كل مشكلة على حدة والتعامل معها، الآن لا نستطيع أن نفعل ذلك لأن المشاكل متشابكة وبالتالي فإننا حينما نحاول أن ننظر إلى أمر ما ننظر إلى كل المشاكل ونخرج بالمحصلة وهي التي نقيمها ونحسب حسابها وكيف نواجهها، والأمثلة على هذا كثيرة مثل حزب الله 2006، غزة 2009.

2. حينما نتحدث عن القوى المؤثرة فنحن بصدد أكثر من بعد:

البعد الأول هو وجود تشابك بين القوى الدولية والقوى الإقليمية، بمعنى أننا لا نستطيع على سبيل المثال الفصل بين حركة الولايات المتحدة الأمريكية عن الحركة الأوروبية وعن حركة باقي الأطراف الدولية وعن بعض التحركات الإقليمية المرتبطة بهذا الأمر.

البعد الثاني هو أوروبا، وهنا يوجد أمران:

الأمر الأول: هو التأكيد على أن مصر في بؤرة الحدث، بمعنى أننا حينما نتحدث عن علاقتنا في أمر ما، علينا أن نحسب حساب مصر، علينا أن نحسب حساب العرب، وعلينا أن نحسب حساب المنطقة الإقليمية وهي الشرق الأوسط.

الأمر الثاني: أوروبا رغم أنها تبدو واحدة إلا أنها ليست كذلك، وحينما نتحدث عن الدول الأوروبية نجد أن هناك ثلاث دول مؤثرة بشكل كبير على

أوروبا وعلى العالم ولكنها في نفس الوقت لا تخرج عن الخط الأمريكي في التنفيذ وهي، ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا. وهناك فارق في التفاصيل بين هذه الدول الثلاث ولكن في النهاية هم يشكلون الاتحاد الأوروبي وجزءًا من الحلف الأطلنطي فيما عدا فرنسا طبعًا، وفى النهاية تحسب حساباتهم بهذا الشكل. ولكن في كل الأحوال فإنهم يحاولون الانفصال عن الولايات المتحدة الأمريكية في ثنائية معها ولكن لا يستطيعون في نفس الوقت أن ينفصلوا انفصالا تامًا عن أمريكا وهذه إحدى الدروس التي خرجت بها تلك الدول الأوروبية من حرب الخليج 1991-1999.

البعد الثالث يتعلق بالحديث عن علاقة المنطقة بالاتحاد الأوروبي، وهنا يجب علينا استكشاف ثلاثة محاور:

أولا: علاقة هذه الدول مع بعضها البعض في إطار متطلبات الأمن الأوروبي.

ثانيا: علاقة هذه الدول إجمالًا أو كل منها بالشرق الأوسط ودوله إجمالًا أو كل دولة على حدة.

ثالثًا: علاقة المنطقة بدول الاتحاد الأوروبي من خلال منطقة وسيطة وهي منطقة البحر المتوسط والبداية كانت من خلال الشراكة الأوروبية المتوسطية والحوار الأطلنطي المتوسطي.

البعد الرابع: يتعلق بانقسام دول الشرق الأوسط إلى ثلاث مجموعات من وجهة النظر الأوروبية، وتشكل هذه المجموعات الثلاث السياسة الأوروبية تجاه هذه المناطق، كما تشكل محصلتها رؤية هذه القوى إلى منطقة الشرق الأوسط وكيف تؤثر على صراعاتها.

أولا: مجموعة الدول المالكة للموارد الأولية، وهنا سيحتفظ النفط بالروابط الخاصة بالغرب وهي عملية هامة جدًا سياسيًا واستراتيجيًا.

ثانيا: مجموعة الدول ذات الأهمية السياسية والاستراتيجية لأسباب متعددة، وتدخل مصر ضمن هذه المجموعة.

ثالثًا: المجموعة التي تضم باقي دول المنطقة.

إذا تحدثنا بصفة عامة عن فرنسا، وألمانيا، وبريطانيا، نجد أن بريطانيا ملتزمة التزاما كبيرًا بالخط الأمريكي بشكل واضح، وبرغم محاولات بريطانيا للانفصال في بعض الأحيان وبعض المواقف عن الخط الأمريكي، فإنها لم تستطع في النهاية. نفس الشيء بالنسبة لألمانيا.

3. معالم التغيير في النظام الدولي فيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية:

أولا: خروج الولايات المتحدة الأمريكية من دور العزلة «مبدأ منرو» بعد ضرب الأسطول الأمريكي في «بيرل هاربر» واشتراك أمريكا في الحرب العالمية الثانية.

ثانيًا: تولى القيادة الأمريكية قيادة «الحلفاء» في الحرب العالمية الثانية وحتى الانتصار بأيزنهاور.

ثالثًا: ضرب اليابان بالقنبلة الذرية في 6 و8 أغسطس 1945.

رابعًا: النقطة الحاسمة التي أكدت الوجود الأمريكي ودوره في المنطقة هي ما بعد حرب 1956 وانسحاب بريطانيا من شرق قناة السويس وملء الفراغ الاستراتيجي بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية.

خامسًا: سنة سبعين بعد حرب فيتنام 1965 – 1968 ومبدأ «نيكسون» الذي كان يدعو فيه إلى ضرورة الاعتماد على 3 مبادئ بدلًا من قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتولي كل أمور الأمن وغيره فيما يتعلق بها وبحلفائها وأصدقائها وهذه المبادئ هي: القوة، المشاركة، والتفاوض.

القوة بمعنى أن تتولى الولايات المتحدة الأمريكية القوة من المستوى الاستراتيجي، أما أصدقاؤها فيتولون القوة في الأمور الأخرى، وهذا الأمر يتطلب المبدأ الثاني وهو المشاركة، والمشاركة هنا تتم في أمرين رئيسيين هما الأموال والأفراد. وهو ما تم تطبيقه بحذافيره في حرب الخليج 1990–1991.

الخط الأمريكي ثابت منذ البداية وحتى الآن لم يتغير، فبالنسبة لخطاب أوباما الذي ألقاه في القاهرة، لن يكون ذا فاعلية إلا حينما تتواجد الآليات اللازمة لتنفيذ نقاطه والأفكار التي تضمنها، وبدون ذلك سيكون هذا الخطاب بلا فائدة. كما يجب دراسة نتائج المحادثات المتعددة التي تمت، وإعلان

المبادئ الذي كان من المفترض إكماله، والذي كان يدعو إلى نظام أمنى وضبط التسلح في المنطقة ولكنه لم يتم.

استفادة الولايات المتحدة الأمريكية من دروس التاريخ:

يهتم الأمريكيون بدراسة تاريخ الاستراتيجية وتاريخ قيام وانهيار الإمبراطوريات، وذلك في محاولة للوصول إلى نتيجتين رئيسيتين

النتيجة الأولى: نتيجة تصولوا إليها من تقدم الاتحاد السوفيتي في بداية الحرب العالمية الثانية إلى دول شرق أوروبا، تاركًا في باطنه شوكة وهي تركيا واليونان، فهاتان الدولتان بالإضافة لأمور أخرى كثيرة وبعض الأمور الاقتصادية والاستراتيجية أدت إلى انهيار الاتحاد السوفيتي.

النتيجة الثانية: تبين للولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لهذه الدراسة أنه إذا فقدت الدولة (القطب في الإمبراطورية) السيطرة على أطراف الإمبراطورية، تبدأ الإمبراطورية في الانهيار. وقد استفادت الولايات المتحدة الأمريكية من ذلك فاختارت لنفسها قوة إقليمية كبرى في مناطق العالم المختلفة تقوم بالمحافظة على مصالح الولايات المتحدة، وتحقق في نفس الوقت أهدافها. وفى منطقة الشرق الأوسط نجد أن الدولة المنتخبة للقيام بهذا الأمر هي إسرائيل.

من ضمن الأمور الهامة والمؤثرة والتي دخلت ضمن قضية حلف الأطلنطي «مبدأ كارتر» الذي تحدث عن حماية المصالح الأمريكية في منطقة الخليج بالقوة المسلحة بسبب الخلاف الأوروبي الأمريكي. ففي هذه الفترة كان هناك تقدير أمريكي أن الاتحاد السوفيتي قد يلجأ إلى بعض الأعمال العسكرية المحلية والدولية في محاولة للتخلص من جزء كبير من مشاكله الاقتصادية، وبصفة خاصة مشاكل البترول التي ظهرت في جنوب الاتحاد السوفيتي. فتصوروا أنه من أجل تجهيزه لعملية كبيرة سيبدأ بعملية ثانوية في اتجاه الخليج، ورفضت أوروبا الاشتراك مع الولايات المتحدة فأصدر «كارتر» هذا المبدأ.

العلاقة الأوروبية الأمريكية:

في بداية الخمسينات كان الأمن الأوروبي مرفوضًا من الولايات المتحدة الأمريكية، كما كان مرفوضًا الخروج من دائرة المسرح الأوروبي. بعد ذلك في السبعينات كان هناك مبدأ كارتر الذي سبق الإشارة إليه. ولكن الأمر الأكثر

خطورة هو اشتراك الناتو في حرب البلقان 1994-1995، وقد كان ذلك خارج إطار الأمم المتحدة.

في إبريل 1994 أصدر «مارتين أندك» وثيقة «the new American policy and the middle east» ولم يقم فيها بتحديد منطقة الشرق الأوسط حيث قال شرق المنطقة، كما تحدث عن 6 دول خليج والعراق وإيران وغرب منطقة الشرق الأوسط، كما تحدث أيضًا عن منطقة الصراع العربي الإسرائيلي.

التغيرات الجيوستراتيجية والجيوبوليتيكة التي حدثت:

تعنى كلمة الجيوستراتيجية العلاقة الجغرافية بالقوة العسكرية والتحركات والعمليات العسكرية وهي كالآتى:

1. اتجاهات استراتيجية جديدة لحركة القوات وأماكن تمركزها وفتحها الاستراتيجي طبقًا لخطط عمليات جديدة.
2. التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة موزع توزيعًا رهيبًا جدًا، فالقيادات والقوة الجوية توجد في قطر، والقوة البحرية في الكويت والبحرين، والقوة البرية في العراق، الاحتياطية الاستراتيجية في الإمارات وعمان.
3. التغير في التحالفات العسكرية.

التغيرات الجيوبولتيكية:

1. تغير الثقل السياسي النسبي لدول المنطقة وزيادة دور إسرائيل وتركيا.
2. انتقال محور الثقل الجيوبولوتيكي القديم من القاهرة، الرياض، وطهران ليشمل محورًا آخر جديدًا في ذلك الوقت حينما حصل التحول كانوا يفكرون في بغداد الجديدة التي كانوا يرغبون في أن تكون نمطًا ونموذجًا يحتذى به وأنقرة وتل أبيب. ولكن بالطبع فشل موضوع بغداد الجديدة بسبب عدم حدوث الاستقرار الذي أشاروا إليه.

لماذا الشرق الأوسط؟

ملتقى التحركات السياسة والاستراتيجية في العالم. فالحركة الأمريكية في أوروبا من الغرب إلى الشرق وهو ما يبدو واضحًا من خلال توسيع الحلف

الأطلنطي، وتوسيع الاتحاد السوفيتي، أما في آسيا فالحركة الأمريكية تختلف، فهي تبدأ من الشرق إلى الغرب، الصين، أفغانستان، العراق والآن إيران، ثم هناك أهمية لدول آسيا الوسطى، ويتضح أن هدف هذه الحركة الآتية من الشرق والغرب هو الوصول إلى الشرق الأوسط لما له من أهمية كبرى لأنه به البترول وإسرائيل والتوسعات المنتظرة وهو عملية هامة جدًّا.

يجب حينما ندرس الشرق الأوسط علينا أن ننظر إلى المشاكل كلها ونخرج بالمحصلة، ثم ننظر إلى التحركات الدولية بكل مستوياتها وما يؤيدها من التحركات الإقليمية حتى يمكن لنا أن نقيم تقييمًا سليمًا لما يمكن أن يحدث في المنطقة.



المناقشات

- **هل السياسة المصرية والدبلوماسية المصرية في أدائها كان يمكن أن تكون أرفع مما حدث؟ هل تركت ثغرات معينة؟ وما هو المطلوب عمله لسد هذه الثغرات؟ بالنسبة لتفاعلنا مع العالم الخارجي، هل لدينا توقعات أكثر من اللازم؟ هل قرأنا السياسات بصورة خاطئة؟**

إذا كانت هناك ثغرات في الدبلوماسية المصرية في علاقتها بالعالم والقوى الدولية، فهناك حدود مفروضة على قدرة الأداء الخارجي لأي دولة وهذه القيود لها صلة بالأوضاع الداخلية مثل الاقتصاد، وصورة هذا البلد في العالم... إلخ، ومصر دولة ذات موارد ضعيفة، فهي دولة فقيرة لا تستطيع أن تستثمر كثيرًا في السياسة الخارجية، وعلى الأرجح أنها تستخدم السياسة الخارجية من أجل توفير موارد التنمية في الداخل. ومصر في ذروة عظمتها هي قوة النموذج، قوة التأثير بالخطاب، أو الكتب، أو السينما، وهو ما يؤثر على قدرة الأداء الخارجي لمصر، وبالتالي لا تكون الدبلوماسية مذنبة بهذا المعنى لأن هناك مشاكل هيكلية. وإذا كانت مصر تتوقع دعمًا وتأييدًا وتضامنًا من القوى الدولية الرئيسية فعليها أن تعرف جيدًا وبدقة لماذا هي مفيدة لهذه الدول.

على مصر أيضًا التفكير في العمل بشكل أكثر قربًا مع القوى الدولية الرئيسية بما يخدم المصلحة المصرية، والعمل بدرجة أكبر من التعاون مع هذه القوى دون التضحية بالمصالح المصرية أو الاستقلال أو السيادة. وعلى مصر أن تدرك كيفية تعريف مساحة المصالح المشتركة، وربما هناك مساحة أكبر للتحرك الإضافي فيما يتعلق بالخطاب، فخطاب السياسة الخارجية المصرية والدبلوماسية المصرية يحتاج أحيانًا إلى إعادة صياغة، كما يجب الأخذ في الاعتبار تعقيدات هذه المنطقة المتعلقة بصراعات الهوية، حالة التعبئة الشعبية أحيانًا في قضايا بعينها، كما يجب زيادة سرعة الاستجابة في أداء الدبلوماسية المصرية مما يمكن أن يقلل من كثير من الأضرار. ولكن يظل الوضع الهيكلي هو الحاكم في الأساس وفى المقام الأول.

- **ما هي الآليات اللازمة لتحقيق خطاب أوباما؟ وهل هي آليات أمريكية بحتة، أم آليات عربية إسلامية مصرية؟**

في اللقاء الذي طرح فيه السفير أحمد عبد الحليم هذا الرأي الخاص بالآليات، وكان قبل زيارة الرئيس مبارك لأمريكا، الفكرة التي كانت دائرة هي محاولة إسرائيل مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية لتغيير الخصم والتهديد الرئيسي في منطقة الشرق الأوسط، فبدلًا من كونه إسرائيل يصبح إيران، وظهور إسرائيل في دور الضحية شأنها شأن باقي الدول العربية. وهو ما سيطر على إجابته. الأمر الثاني هو أن الرئيس أوباما ذكر هنا في خطابه في القاهرة ما لم يذكره أي رئيس أمريكي آخر من قبل، أولًا أكد العلاقة الأمريكية الوثيقة مع إسرائيل، وأن أمن إسرائيل تحافظ عليه وتحميه أمريكا. الأمر الثاني أنه أكد على قضية الهولوكوست. وقد قام بالتأكيد على هذين الأمرين بشكل قاطع، ولم يتحدث عن المشكلة الفلسطينية والإسرائيلية وحلها. كما لم يحدد أسلوب التدخل الأمريكي في المنطقة بشكل آخر. ومن الملاحظ أنه منذ إلقاء هذا الخطاب، بدا التراجع الأمريكي في العديد من الأمور التي ذكرت في هذا الخطاب.

السفير نبيل فهمي: الاعتماد على الغير يضع قيودًا هيكلية على الحركة الخارجية، يجب أن نهتم بشرح موقفنا بشكل واضح وبشكل إيجابي بصرف النظر عن اتفاق الغير مع وجهة النظر تلك أو الاختلاف معها، وبصرف النظر عن القدرة على تحقيقها. كما يجب المحاولة من أجل التأثير على القرارات التي تتخذ على مستوى الدول الكبرى أثناء صياغتها وليس بعد إصدارها. ولا يستطيع أحد الحصول على جميع مطالبه وهو يمارس الخارجية مع أطراف متعددة، فالحصول على 70% من المطالب يعتبر إنجازًا في حد ذاته، وبالتالي يجب أن نقوم بطرح المبادرة ولا نكون دائمًا في موقف رد الفعل.

السفير عبد الحليم: هناك فارق بين وزارة الخارجية والسينك تانك «think tank». فوزارة الخارجية لها نفس الأهداف ولكن هناك حسابات مختلفة تمامًا عن حساب السينك تانك، فالسينك تانك يتمسك بعدد من القواعد ولكن يقوم بوضع أفكار أخرى يمكن أن تصبح في مرحلة ما قابلة للتطبيق في الخارجية.



الجلسة الثالثة

مصر ومستقبل الصراع الإقليمي

- كلمة الدكتور مصطفى الفقي (رئيس الجلسة)
- المتحدث الأول: د. مصطفى علوي
- المتحدث الثاني: د. وحيد عبد المجيد
- مناقشات

كلمة الدكتور مصطفى الفقى

(رئيس الجلسة)

قدم الدكتور مصطفى الفقي للجلسة بقوله إنه لا يمكن التحدث عن مصر ومستقبل الصراع الإقليمي دون أن نتحدث عن فكرة الدور.فالكثيرون يقفون من فكرة الدور المصري موقفًا متشنجًا وسلبيًا وغير واعٍ، وذلك لأن مرجعيتهم الوحيدة هي القياس على بعض تجاوزات العصر الناصري إذا جاز التعبير، وهي الانتشار وفتح جبهات جديدة في وقت واحد، وهذا ليس صحيحًا على الإطلاق. ففكرة الدور هي فكرة لصيقة بأي دولة مركزية محورية في أي مكان في العالم، ويرى سيادته أن جزءًا كبيرًا من مشكلات مصر الحالية ارتبط بتراجع دورها الإقليمي، فالدور الإقليمي هو عملية اشتباك مطلوبة مع كل القضايا، وهو لا يعنى نشر القوات في الخارج أو شن حرب، فليس من المعقول أن تكون مصر كقوة إقليمية في المنطقة غير مشتبكة سياسيًا في حوار مع إيران لتوضح لها أنها ليست المتحدثة الوحيدة باسم المنطقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وليس من المعقول أن يبرع السوريون في ظل ظروفهم الحالية في فتح قنوات مع إيران وتركيا في وقت واحد، وإنشاء علاقات طيبة مع فرنسا ودول أوروبا الغربية وروسيا الاتحادية، وفى المقابل ترفع مصر شعار «ما لا يعنينا لا يأتينا». مصر لا تستطيع أن تكون دولة صغيرة ولا معزولة، مصر دولة بطبيعتها وبتاريخها غير قابلة للعزلة، فمصر دولة وسيطة مركزية لابد أن تمتد أذرعها، وليس بالضرورة أن يكون على غرار تجربة محمد على أو جمال عبد الناصر. كما لا يجوز الحديث عن ضرورة تقلص دور مصر وانكماشها بدعوى زائفة على أساس أن الانكفاء على الذات والبناء الداخلي هما الطريق الوحيد لوجود مصر قوية، وهذا الكلام غير صحيح حيث إن الدور الإقليمي لمصر يرتب لها آثارًا اقتصادية وسياسية على المدى الطويل.

إن جزءًا كبيرًا جدًّا من هزائمنا النفسية وانتكاساتنا الداخلية يأتى من غيبوبة فكرة الدور. وما حدث في مباراة مصر والجزائر على سبيل المثال يرجع بشكل أو بآخر إلى سقوط هيبة مصر في الأعين العربية، وما كان من الممكن أن يحدث هذا التطاول في ظل مناخ عربي أفضل، ولكن لسوء الحظ تعتبر مصر في أصعب أوضاعها في المنطقة ككل في الفترة الراهنة.



د. مصطفى علوي:
قضايا الصراعات الإقليمية في المنطقة والشرق الأوسط

تناول الدكتور مصطفى علوي القضايا الآتية:

خريطة الصراعات الإقليمية في المنطقة:

إن مباراة مصر والجزائر لها معنى رمزي يدل على التحول الذي لحق بخريطة الصراعات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط. نحن نعلم أن منطقة الشرق الأوسط هي الأكثف والأشد في الصراعات الإقليمية في عالم اليوم، ولا نستطيع أن نقارن بها أي منطقة أو إقليم آخر في الوقت الحالي، وسيستمر ذلك أيضًا في المستقبل المنظور وفي المدى المتوسط، فمنطقة الشرق الأوسط هي أعلى المناطق من حيث كثافة الصراع، الصراعات الإقليمية بمختلف أنواعها، وهذه هي الظاهرة الأولى. الظاهرة الثانية هي أن أنماط الصراعات الإقليمية الموجودة في الشرق الأوسط لا تقتصر فقط على النمط التقليدي للصراع الإقليمي، أي الصراع الذي يدور بين الدول التي تنتمي إلى ذات الإقليم، وإنما استمر هذا نمطًا أساسيًا ورئيسيًا في خريطة الصراعات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، ولكن أضيفت إليه أنماط أخرى زادت من تعقيد الصورة، صورة تحليل عملية الصراعات الإقليمية، وهي تلك الصراعات التي لا تدور بالضرورة بين دولة ودولة، أو بين عدد من الدول في نطاق إقليم محدد وواحد، وإنما تنطلق تلك الصراعات الإقليمية من مشكلات وأزمات داخلية في دول معينة في منطقة الشرق الأوسط فتتحول في سرعة شديدة إلى صراعات إقليمية وربما أيضًا بتدخلات دولية في هذه الصراعات الإقليمية. وبالتالي نحن – في الحاضر وفي المستقبل –، خريطة للصراعات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط تتميز بها تلك المنطقة ولا يوجد لها مثيل في أي إقليم آخر من المناطق المألوفة حتى في إفريقيا والعالم الثالث ليست الخريطة بنفس درجة الكثافة، وليست الخريطة

بنفس درجة التعقيد، بمعنى أنها تضم أنواعًا وأنماطًا من الصراعات مختلفة عن بعضها البعض التي لا توضع ضمن نمط واحد مما يجعل من مسألة التنبؤ والتوقع أمرًا أصعب حينما تتعامل مع هذه الخريطة الكثيفة المعقدة من الصراعات الإقليمية، فلدينا مازال قضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي يعيش معنا حتى الآن، وسوف يعيش معنا لفترة غير قصيرة قادمة، وربما الصراع الأوضح الذي ينتمي إلى نمط الصراعات الإقليمية التي تتم بين دول متعددة في منطقة الشرق الأوسط، ولكن توجد أنماط أخرى من الصراعات بجانب هذا النمط منها إقليمية غير تقليدية تبدأ داخلية مع تواري القوى الإقليمية كما هو الحال في لبنان، شمال اليمن، وهناك تدخلات عالمية أدت إلى إعادة إنتاج ظاهرة الاستعمار الذي أنشأ نمطًا جديدًا من الصراع الإقليمي كنا قد ظننا أنه انتهي، ليس فقط من الشرق الأوسط وإنما من العالم، فإذا به يعود في العراق رغم أنها إحدى أهم الدول العربية من حيث القدرات المادية، اقتصادية كانت أو حتى علمية وفنية وثقافية، وبالتالي هذه ظاهرة أيضًا تنفرد بها منطقة الشرق الأوسط دون غيرها من مناطق وأقاليم العالم إذا أضفنا إلى هذا الصراعات الإقليمية التي تنشأ نتيجة فشل دولة ما أو انهيارها وهي الظاهرة المعروفة بـ "failed/ collapsed states» وتوجد السودان والصومال كمثال تطبيقي لهذا النمط، وكلها حالات شديدة الأهمية في رسم خريطة الصراعات الإقليمية في المنطقة.

مستقبل خريطة الصراعات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط:

إذا بدأنا بالصراع التقليدي الأطول والأعمق والأعقد وهو الصراع العربي الإسرائيلي فإنه سوف يستمر لعقود من الزمن ولن ينتهي إلى تسوية سياسية شاملة لذلك الصراع، والأسباب في ذلك معلومة، وهناك خطوط استراتيجية بدأ بعضها منذ السبعينيات في القرن الماضي، والبعض الآخر في العقد الأول من القرن الحالي. وذلك الاتجاه الاستراتيجي الذي بدأ منذ السبعينيات هو التحول الفكري والأيديولوجي للمجتمع السياسي الإسرائيلي وهو الذي ترجم إلى تحول سياسي منذ السبعينيات فهو يتحرك يمينا بشكل مستمر وغير منقطع ربما فيما عدا حكومة إسحق رابين الذي اغتيل على يد أحد رموز هذا التيار اليميني المتطرف الذي أصبح يحكم قبضته على شئون السياسة في إسرائيل، والذي ينظر

إلى الائتلاف الإسرائيلي الحالي الذي يقوده نتنياهو يجده مكونا من الليكود، من إسرائيل بيتنا، من أحزاب دينية يمينية إسرائيلية متطرفة وحتى لو كانت «كاديما» قد انضمت فهي بنت الليكود، فحزب «كاديما» هو في الأساس فرع من فروع حزب الليكود، وبالتالي اليمين مسيطر وهو ما حدث منذ عام 1977 في ثاني انتخابات بعد حرب أكتوبر 1973 وكان من الممكن أن يحدث ذلك في انتخابات 1974 لولا تأثير الأزمة التي نتجت عن الهزيمة العسكرية في أكتوبر 1973 للجيش الإسرائيلي والتي أدت إلى الترابط حول قيادة حزب العمل، ولكن انتهت فترة سيطرة حزب العمل و«اليسار» الإسرائيلي وأصبحت هناك فترة متصلة تستمر في العقود القادمة بقوة أكبر ودون انقطاع. وإذا أضفنا إلى ذلك التحول الذي حدث فلسطينيا في السنوات الأخيرة في العقد الأول من القرن الحالي وهو الانقسام بين فتح وحماس الذي عزز الانقسام الأرضي «territorial» أو الجيوستراتيجي بين غزة والضفة الغربية فليس هناك من زاوية التحليل الاستراتيجي إمكانية حقيقية للوصول إلى تسوية سياسية نهائية للقضية الفلسطينية تقوم على أساسها دولة فلسطينية مستقلة على كامل أرض الضفة وغزة بما في ذلك القدس الشرقية. إذا أضفنا إلى هذا عجز سوريا عن تحرير أرضها في وجود مصر بعيدة عن حلبة الصراع العسكري العربي الإسرائيلي فإن الصورة واضحة بأن هذا الصراع سيستمر وسوف يبقى الأخطر بالنسبة لمصر وليس فقط بالنسبة للفلسطينيين.

وتساءل الدكتور علوي عما يمكن لمصر أن تتبناه من سياسات واستراتيجيات للتعامل مع مستقبل هذه الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط:

هل الاستراتيجية التي اتبعتها مصر في الثلاثين عامًا الأخيرة التي تقوم على أساس أن التنمية هي الهدف، والتنمية تتطلب استقرارًا، والاستقرار يتطلب تسوية وسلامًا، ستظل هي الاستراتيجية المصرية التي يمكن الأخذ بها لعقدين أو ثلاثة عقود قادمة من الزمن؟؟ فهناك علامة استفهام كبيرة، وذلك لأن التحول الإسرائيلي والتحول الفلسطيني في الاتجاهين السابق ذكرهما، قد يؤديان إلى فرض أطر استراتيجية أخرى للتعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي على مصر، وبالتالي لا يجب إهمال كل الاحتمالات بما فيها التحول عن هذه الاستراتيجية التي ظلت تحكم التحرك المصري مدة الثلاثين عاما الماضية.

فيما يتعلق بالسودان أعتقد أننا نتوافق على أن الصراع في السودان مستمر ولو أجرى الاستفتاء اليوم ستكون نتيجته وبأغلبية واضحة انفصال الجنوب في دولة سودانية، ولكن إذا انفصل الجنوب فلن تكون السودان بلدين أو دولتين ولكن سيكون هناك أربع دول: الشمال، الجنوب، دارفور، الشرق، حيث هناك حركة في «كاسالا» لا تقل خطورة. وبالتالي لابد أن تطرح مصر على نفسها بنفس درجة الجرأة سؤالا مفاده هل من الضروري أن تتبع مصر نفس الاستراتيجية التقليدية التاريخية بالدعوة ومحاولة العمل على الحفاظ على وحدة السودان كدولة واحدة، أم أنها قد تواجه بالسيناريو السابق ذكره، ومن ثم لابد أن تأخذ السياسة المصرية في الاعتبار «worst case scenario» وهو انقسام السودان إلى أربع دول وبالتالي يجب ترتيب استراتيجية الأمن القومي وسياسته وبالذات فيما يتعلق بقضية المياه على أساس من استراتيجية أخرى تقوم على أساس ربط مصر ومصالحها بالقوى السياسية الرئيسية المؤثرة في كل من هذه الأقاليم الأربعة في الدولة السودانية الحالية، وهو من منطلق استراتيجية براجماتية محضة نحن في حاجة إليها بالنسبة للنظر لمستقبل ذلك الصراع.

الصراع في العراق لأسباب جيوستراتيجية وأسباب تتعلق بتدخل قوى دولية والتوازن العالمي واستمراره لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية على الأقل لمدة العشر سنوات القادمة، سوف تبقى مصر محصورة ومحددة في حركتها في التعامل مع قضية العراق للحفاظ على مصالحها المباشرة التي يمكن أن تتأثر نتيجة لتطور ذلك الصراع في العراق، وبشكل محدد الحفاظ على مصالحها المتمثلة في المليوني مصري العاملين في منطقة الخليج، حيث إن مصالح مصر مرتبطة بمنطقة الخليج ارتباطا مباشرا، ارتباط أمن البحر الأحمر بأمن الخليج، ارتباط قناة السويس بالبحر الأحمر وبالتالي الأمن المصري وهذا هو النطاق الذي ستتحرك في إطاره مصر ولن تخرج عنه، ولن تسعى إلى دور إقليمي أكبر في التعامل مع الصراع في العراق بالشكل الذي يتجاوز حدود هذه المصالح المصرية.

بقية الصراعات، الصومال، اليمن، لبنان، صحراء غربية، هذه صراعات أخرى ستكون مصر أقل انشغالا بها، وأقل تورطا فيها وهو رأي براجماتي قد لا

يروق لبعض التيارات والاتجاهات وبعض الأفكار، ولكن ستظل مصر أقل ارتباطا بالصراعات الأخرى التي تقع خارج نطاق فلسطين، السودان، وبدرجة متوسطة العراق.

أي دور إقليمي في مصر في التعامل مع مستقبل هذه الصراعات يجب ألا يبنى على مجرد أفكار تطرح قد تكون براقة أو جميلة، ولكن يجب أن يبنى على النظر إلى الداخل المصري من منظور جديد، كان الدور المصري يستند بالأساس إلى التفوق وبمساحة كبرى بالأساس في الثقافة، وبالأساس في العلم والتعليم، ولم تكن تلك المساحة من التفوق في مجالات الاقتصاد على الأقل منذ الخمسينيات، كما لم يكن التفوق في القدرات العسكرية ابتداءً من السبعينيات والثمانينيات، وإنما كانت دائما وبشكل متصل في الثقافة والتعليم والعلم. ولذلك ولما تواجهه مصر من تحديات حقيقية في هذه القطاعات الأساسية فيجب عليها أن تعيد النظر وأن تتبنى استراتيجية حقيقية تبدأ بتخصيص الموارد المالية، الاقتصادية، البشرية، والفنية لقطاع التعليم والثقافة إن أرادت نهوضا بأي دور إقليمي في التعامل مع هذه الصراعات كلها.



الأستاذ الدكتور: وحيد عبد المجيد
حالة الوضع الإقليمي الذي يواجه مصر الآن، وجوهر مشكلة مصر مع هذا الوضع

نحن في حالة إقليمية على مدى السنوات الخمس الأخيرة مختلفة عما سبق، فنحن في حالة سيولة إقليمية، وهذه حالة جديدة على المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط، كان هناك إلى حد كبير قدر من الاستقرار الإقليمي ونجاح في الحفاظ على هذا الاستقرار في مواجهة عواصف متعددة ومتنوعة هبت على هذه المنطقة لكن كان الاتجاه الرئيسي أنه كان هناك ضبط للتفاعلات في أطر معينة.

خلال السنوات الأخيرة، حدث في المنطقة نوع من الفوران الذي ارتبط بحالة سيولة شديدة نتيجة تراكمات، فليس هناك وضع سياسي داخلي إقليمي أو دولي يظهر فجأة، ولكن كان هناك تراكمات، هذه التراكمات أدى الغزو الأمريكي للعراق إلى دفعها في اتجاه معين أنتج وضعًا جديدًا مختلفًا في المنطقة، من أهم معالم هذه الحالة أولًا بروز الدور الإيراني وتصاعده وكان هذا نتيجة مباشرة للغزو الأمريكي للعراق بما أحدثه من تغيير في معدلات القوة، وإزالة الحاجز الذي كان موجودا أمام النفوذ الإيراني في المنطقة، وتحولت المنطقة التي كانت حاجزًا إلى معبر للنفوذ الإيراني، وربما يكون الفشل الأمريكي في بناء عراق جديد والفوضى التي عمت العراق وليس الغزو في حد ذاته هو الذي أدى إلى هذه النتيجة. أنتج هذا وارتبط به تعدد وتنوع في مكونات الصراع الإقليمي، حيث كان الصراع العربي الإسرائيلي لفترة طويلة هو الصراع الإقليمي الرئيسي في هذه المنطقة وكان يسمى بالصراع المركزي، وكانت قضية فلسطين تسمى بالقضية المركزية، ولكن اختلف الوضع خلال هذه السنوات الأخيرة حيث أصبح هناك مكونات متعددة أشار الدكتور مصطفى علوي إلى أهم ملامحها.

ارتبط ذلك أيضًا وفي المرحلة نفسها بتفكك ما كان يمكن أن يسمى بقلب النظام الإقليمي العربي وهو العلاقة المصرية السعودية السورية التي كانت هي العلاقة المحورية في النظام حيث كان المحور الذي دارت حوله تفاعلات النظام العربي منذ أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، ولعبت هذه العلاقة الثلاثية دورا مهما في مواجهة المشكلات الكبرى التي تعرض لها النظام العربي في تلك الفترة، والتي كان من أهمها مشكلة العراق بدأ من غزو الكويت وحتى غزو العراق نفسه. تفكك هذا القلب الذي كان يضخ ما بقى من دماء في النظام الإقليمي العربي، حيث دخل في مرحلة شيخوخة، لكن ظلت هذه العلاقة قادرة على أنها توفر نوعًا من القدرة على مواجهة المشكلات بالنسبة إلى نظام كان يحتاج إلى تجديد منذ فترة طويلة وإن كان هذا التجديد لم يحدث ولكن وجود هذه العلاقة على الأقل هو الحد الأدنى لضمان قدر ما من فاعلية هذا النظام. وتفكك هذا النظام نتيجة تراكمات ونتيجة لخيارات سوريا الجديدة، فسوريا منذ بداية العقد الراهن لديها خيار مختلف عن ذي قبل ولم يتم ترسيخه بشكل كامل وهو الخيار الذي يقوم على الاعتقاد أن مستقبل سوريا هو في علاقات وثيقة مع إيران وتركيا أكثر مما هي فيه من علاقات مع العالم العربي، فهذا هو الاعتقاد الذي يراود الرئيس السوري بشار الأسد ولم يصل إلى نهايته بعد لأسباب تتعلق بالتركيبة الداخلية والمحددات التي يعمل في ظلها. ارتبط هذا أيضًا بيقظة تركيا الشرق أوسطية وعودتها إلى المنطقة في ظل توجه جديد لم يصل أيضًا إلى نهايته بعد حيث مازال في مرحلة تطور لكن الأرجح أنه سيستمر وسيزداد. فاقترن هذا التغير في الخيارات السورية بتغير أيضًا في خيارات تركيا، وهو ليس تغيرا جوهريا لأنه ليس على حساب التوجه نحو الغرب ولكنْ كل من التوجهين يخدم الأخر في إطار سياسة تركية ذكية جدًا أكثر ذكاء من أي وقت مضى، فأصبحت هذه اليقظة الشرق أوسطية لتركيا عنصرًا من العناصر الجديدة التي ساهمت في إحداث السيولة الإقليمية الراهنة وذلك لأن تركيا تتحرك في اتجاهات مختلفة وتسعى إلى ملء فراغات في مواجهة محاولة إيران لملء فراغات أخرى أو ملء الفراغات نفسها. ولذلك لا ينبغي أن نستهين أبدا بالكلام الذي صدر عن مسئولين سوريين وأتراك وإيرانيين بشكل منفصل وفي أوقات مختلفة خلال العام الأخير عما أطلق عليه ائتلاف رباعي إيراني، تركي، سوري، وعراقي، وهذا ليس كلامًا

في الهواء ولكنه ذو أساس ونحن في مرحلة إرهاص به، الأرجح أنه لا يوجد مشروع متكامل له، ولكن إذا تتبعنا الخطاب الرئاسي السوري على وجه الخصوص على مدى العامين أو الأعوام الثلاثة الماضية سنجد أن له ملامح عامة لم تتبلور بشكل كامل بعد لكنها ملامح تكفي للحديث عن توجه سوري مختلف عن ذي قبل. هذا كله وغيره يجعل المنطقة في حالة سيولة إقليمية تثير السؤال على الفور: أين مصر في هذه الحالة، والسؤال الأساسي هنا هو: إذا كانت هذه هي العناصر الجديدة في الوضع الإقليمي بعضها يبزغ، بعضها يتشكل الآن، بعضها يتبلور نتيجة تراكمات سابقة عليه، فإذا كان هناك ملامح وعناصر جديدة في الوضع الإقليمي فهل لدى مصر جديد في التعامل مع هذا الجديد الإقليمي؟ وهذا هو السؤال الذي ينبغي أن يشغلنا وأهميته أنه يلخص جوهر مشكلة سياسة مصر الإقليمية في الفترة الراهنة، وهي أن هذه السياسة استقرت لفترة طويلة على قاعدة ضمان الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط، فمصر كانت قوة استقرار أساسية وجوهرية، إن لم تكن قوة الاستقرار الرئيسية في هذه المنطقة لعدة عقود من الزمن ربما منذ منتصف السبعينيات.

السياسة التي تنزع إلى الاستقرار وضمان الاستقرار هي سياسة تعني بشكل أو بأخر الحفاظ على أوضاع قائمة والتعامل معها ومع التطورات التي تحدث فيها في إطار تفضيل الوضع القائم وكانت هذه السياسة ناجحة في الثمانينيات وإلى حد ما في أوائل التسعينيات وحققت نجاحات حقيقية وكانت فعالة في ظل تلك الظروف. فمصر كقوة استقرار وكقوة اعتدال في المنطقة نجحت في مواجهة عوامل عدم الاستقرار عندما كان هذا ممكنا، من 2003 المتغير التاريخي الكبير الذي حدث هو أن القوى الدولية الكبيرة التي كانت تسعى بدورها إلى الاستقرار في هذه المنطقة تحولت إلى قوة تغيير وجاءت إلى المنطقة لتغييرها فأحدثت ارتباكا كبيرا وفشلت في تغييرها في الاتجاه الذي تريده ولكنها لم تترك المنطقة على حالها، وبالتالي أصبح الحفاظ على الوضع القائم في منطقة تموج بعوامل التغير الناتجة عن تراكمات وعن نتيجة هذه السياسة الأمريكية وعن المتغيرات التي حدثت في الفترة الماضية نتيجة لهذه السياسة ومنها تقوية دور إيران في المنطقة والمتغيرات الجديدة مثل عودة تركيا، كل هذه عوامل تغيير تموج بها المنطقة تزيد من حالة السيولة القائمة في الوقت الذي مازالت سياسة

مصر الإقليمية على حالها تقريبا ولم تتطور لتواكب هذا التغير الكبير الذي يحدث في المنطقة بالرغم من أنها كانت ومازالت تستطيع القيام بذلك لكن هذا مرتبط بعوامل أساسية منها أن مصر مازالت قوة الاعتدال الرئيسية في المنطقة ولكن يحد من تلك القوة ويضعفها أنها قوة محافظة أن سياسة مصر الإقليمية مازالت محافظة في منطقة تموج بتغير كبير ولا يمكن الحفاظ على الوضع القائم فيها، فما فعلته الولايات المتحدة بالرغم من فشلها كان من نتائجه أن الوضع في المنطقة اختلف ولا يمكن العودة به لما كان عليه قبل هذا الغزو، وهذا جوهر مشكلة سياسة مصر الإقليمية، فهي سياسة محافظة، وقد نجحت هذه السياسة في فترة سابقة، ولكننا وصلنا إلى مرحلة لا تستطيع السياسة المحافظة فيها معالجة المشكلات والتحديات الجديدة التي تموج بها المنطقة، ويترتب على هذا أنه تقريبا من الناحية الفعلية أن المجال الوحيد الأساسي التي تتحرك فيه مصر هو مجال يتآكل وهو مجال تسوية الصراع العربي الإسرائيلي الذي انحصر في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي نتيجة فتور العلاقات مع سوريا مما لا يترك مجالا لمصر للتحرك في هذا المجال، وبالتالي انحصر تحرك مصر في تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الذي أصبح هناك أجماع حول صعوبة الوصول إلى حل فيه بل ويعتقد البعض أنه أصبح مستحيلا على الأقل في أي مدى منظور، وبالتالي هذه الرقعة الصغيرة التي تتحرك فيها سياسة مصر الإقليمية هي رقعة آخذة في التآكل.

القضية هنا ليست قضية التورط في كل شيء في المنطقة كلها، وهو دور لم يعد أحد يقوم به إلا إذا لم يكن أمامه خيارات أخرى، فإيران تتحرك في المنطقة بطريقتها، وهي الطريقة التي تمكنها من تحقيق مكاسب، ليس لنجاح أو فاعلية هذه الطريقة وإنما لوجود فراغ عربي يسمح لإيران بالتمدد والدخول في نزاعات مختلفة ومحاولة الإمساك بأوراق عربية، فهي سياسة ليست فعالة في حد ذاتها وإنما تبدو كذلك لعدم وجود ما يواجهها فلا توجد سياسة أخرى تواجهها ولا يوجد مشروع يواجهها، فالعالم العربي يشكل حاليا فراغا لكل من يريد التمدد فيه، وهو ما يتوقع أن تفعله تركيا في قادم الأيام.

مازالت مصر تستطيع كقوة معتدلة في المنطقة تقديم نموذج مختلف، هذا النموذج تقدمه تركيا حاليا للأسف وهو نموذج الدولة ذات النظام السياسي

المعقول الذي يتمتع بقدر لا بأس به ومعقول من الديمقراطية، كما فيه إنجاز اقتصادي كبير ومتزايد مما سيؤدي إلى الازدهار، فالاقتصاد التركي هو الاقتصاد السادس عشر الآن في العالم وكان النظام المصري الاقتصادي متقدما ومتفوقا عليه حتى ثلاثة عقود ماضية تقريبا، هذا النموذج الذي تقدمه تركيا الآن هو الذي كان من المفترض وكان ينبغي أن تقدمه مصر وأن تقود هي عملية إعادة ترتيب هذه المنطقة وفقا لهذا النموذج، لكن في غياب هذا ستزداد مشكلة سياسة مصر الإقليمية، فالمنطقة تحتاج إلى نماذج جديدة، أفكار جديدة، ورؤى جديدة ونحن نفتقر إلى هذا الآن للأسف وإن لم ندرك هذا ونسرع من أجل تطوير مثل هذا النموذج بالفعل وهو ما يرتبط بإعادة النظر في الوضع الداخلي في مصر سياسيا واقتصاديا ليس في اتجاه إصلاحات كلية وشاملة وجذرية، ولكن بفتح الباب ووضع مصر على طريق أصلاحي سياسي واقتصادي حقيقي.



المناقشات

السيد السفير محمود شكري:

تعقيبي هو على جزء من حلقة نقاشية سابقة وهو أنه كان هناك اعتراض على ما يسمى مصطلح الشرق الأوسط استنادا على أن الشرق الأوسط هو تعبير استعماري، واقع الأمر أننا نعيش فعلا في مرحلة الشرق الأوسط، وأن هذه المرحلة قد بدأتها مصر اعتبارا من فبراير 1971 حيث نادت مصر بالإقليمية. إذا بالنسبة للجدل حول وجود الشرق الأوسط من عدمه فهو سياسيا موجود وواقعيا موجود ويجب أن نتعامل معه على أنه موجود بالفعل، يدلل على هذا أن هناك دولًا من خارج هذه المنطقة نتحدث عنها باعتبار أنها عناصر ضغط وفعل على هذه المنطقة وهي إيران وإسرائيل وتركيا.

التعقيب الثاني هو في صلب هذه الجلسة وهو حول الدور الإقليمي المصري: لا يمكن أن تهمش مصر ولابد أن يكون لها دور، كانت مصر دائما هي الدولة النموذج ويجب أن تظل هكذا وأقل ما يمكن أن نصل إليه هو ما تفضل وذكره الدكتور مصطفى علوي فيما يخص التعليم والثقافة، إذا استطعنا الحفاظ على هذين العاملين فهو سيكون كافيًا لنا في هذه المرحلة وفى هذا الوضع.

وفي النهاية هناك مجموعة من التساؤلات التي أود أن أطرحها وهي:

- هل يمكن احتواء النفوذ الإيراني بمقاطعته، أي هل ما تقوم به مصر الآن من مقاطعة النظام الإيراني هل هذا يضعفه أم يقويه، وهل يمكن تجاهل إيران كقوة إقليمية وهل هذه المقاطعة تقوي مصر وتدعمها أم تقوي إيران؟
- هل هناك توافق بين المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية ولمصر أم أن هناك تباينًا؟ فنحن نتحدث عن العلاقة بين مصر وأمريكا على أنها علاقات استراتيجية ولا أدرى من أين أتينا بهذا التوصيف.

- هل يمكن لمصر أن تعتمد على الدور الأوروبي في هذه المرحلة؟
- هل يمكن في ظل هذا الفراغ العربي أن يكون هناك ما يسمى بالنظام العربي أو القوى العربية، وهل يمكن لهذا النظام أن يتكون منه قوة دفع للمستقبل؟
- لماذا لا نفكر في إمكانية وجود ائتلاف جزئي ما بين مصر وبين بعض الدول العربية التي يمكن أن تنسجم معها؟
- هل هناك أي سيناريو يمكن تطبيقه لرفع مصر من وهداتها.

السيد السفير الدكتور عصام رمضان:

رغم عدم اتفاقي مع النتيجة التي توصل إليها الدكتور مصطفى علوي في رؤيته بأنه لن يكون هناك حل، الفكرة أن عدم وجود حل للمشكلة الفلسطينية سيؤدي إلى وصول النار ليس لأعتاب بيتنا ولكن إلى داخل بيتنا. لو نفكر ولو لحظات نجد أنه في البداية كنا نتحدث عن إسرائيل المزعومة، وبعد ذلك قبل ياسر عرفات قرار 242 ولم يقبل قرار181، وبعد أوسلو ما تم في مفاوضات السلام كان التفاوض المباشر مع الفلسطينيين ووصلوا إلى محاولة القضاء على الفلسطينيين ومحاولة تهويد القدس. لن نتحدث عن الدور المصري لأنه موجود ومعروف حجمه، ولكن نتحدث عن الاتجاه الذي يجب أن يتحرك فيه هذا الدور لحل هذه القضية، وهنا يوجد سؤالان

الأول: ما هي الخطوات العملية اللازمة لتحقيق المصالحة الفلسطينية؟

الثاني: للدكتور وحيد عبد المجيد وهو: ما هي الخطوات العملية اللازمة في ضوء السيولة من أجل تحقيق المصالحة العربية؟

السيدة نائب رئيس المحكمة الدستورية تهاني الجبالي:

إن نقطة البداية في الدور المصري والسيولة الإقليمية يبدأ بطرح السؤال الأصيل والأساسي عن حدود الأمن القومي المصري لدى النخبة ولدى الرأي العام، فلو سألنا كل فرد هذا السؤال سيكون لدى كل واحد إجابة مختلفة، ومن هنا يكمن خطورة غياب الدور المصري لأنه لم يعد هناك إجماع وطني مصري على معالم محددة منذ كامب ديفيد، لأننا كنا نتصور أن مراحل التاريخ تمليها

متغيرات ولا يمكن لأحد أن يأخذ قرارًا فيها بالثبوت، وهذا ما نواجهه اليوم، نحن نواجه منذ عشر سنوات هذه السيولة الإقليمية بشكل سمح لنا بأن نقف في هذا الموقف الذي نحن فيه حاليا، حيث أصبحنا نتحدث عن وجود شرق أوسط من عدمه في حين أن كل الأطراف تتعامل على أساس أن لديها استراتيجيات واضحة ومحددة تقوم بخدمتها على كل المحاور، ونحن نلهث وراء هذه السياسات وهذه المشاريع التي لن تبقي لدينا في المنطقة العربية إلا أن نتفكك ونتحلل إلى عناصرنا الأولى وهذا ما يحدث في العراق ولبنان والسودان وربما تكون مصر مهددة به بشكل أو بآخر. فلابد أن تكون الأهداف واضحة لدى النخبة ولدى الرأي العام المساند لها، فلم تكن مصر تملك في يوم من الأيام قوة اقتصادية لكنها كانت تملك قوة ناعمة، لكنها كانت أيضًا تملك في بعض المراحل التاريخية وضوحًا للرؤية فاستطاعت أن تحقق بها شكلًا من أشكال التماسك للجسد الوطني حول أهداف واضحة ومحددة. وأنا أعتقد أن هذا هو السؤال الأكبر وأنه ليس صحيحًا أن الأطراف التي دخلت على المنظومة العربية دخلت في غفلة من الزمن، فنحن نشعر بها من زمن طويل وهي تسعى لبناء أهداف استراتيجية من حقها التفكير فيها، لكن هل نحن في منطقتنا فكرنا في كيفية الإبداع في مواجهة هذا الطموح الإقليمي بما يسمح بأن نستخدمه بالشكل الذي يجعله لنا وليس علينا، فأنا أعتقد أن سوريا دفعت بدفعة من الحصار العربي لأن تفتح الباب على مصراعيه لقوى إقليمية أخرى أكثر منها اختارت وربما لو كان في المنظومة العربية حد أدنى من التماسك حول الأمن القومي العربي بوضوح لما سمح لأحد لا بالتفريط فيه ولا السماح لغيره بأن يمد يده إلى خارج الأطراف العربية. المشكلة الكبرى أننا إن لم نسترد شعورنا بضرورة الانطلاق من دوائر متعددة كل دائرة تكمل الأخرى وتضع النواة للدائرة التي بعدها فأعتقد أن الدور سيظل متراجعًا على المستوى الخارجي لأنه لا يتساند بقوة الجسد على المستوى الداخلي لا سياسيًا ولا اقتصاديًا، فاقتصاديًا يمكن أن يكون هناك مؤشرات نمو لكنها لا تتساند لبيئة آمنة على المستوى السياسي أو الاجتماعي ولذلك فهي ربما تكون في بعض الأحيان عناصر قوة وربما تكون أيضًا عناصر ضعف، كما أنها لا تجعل الوطن في حالة من التماسك يسمح له بالبناء عليه لأدواره الخارجية، القضية أكبر وأخطر من أننا نعتبر أن الدفاع

الدائم عن مصر باعتبارها إقليم قاعدة في المنطقة ولها دور تاريخي كبير وهو أمر لا شك فيه، ولابد أن تكون مصر أكثر وضوحًا وشفافية في مراجعة سياستها الخارجية على ضوء أوضاعها الخارجية.

الأستاذ الدكتور مهندس ممدوح حمزة:

السؤال موجه للدكتور الكاتب وحيد عبد المجيد: لقد أشرت سيادتك أن مصر أخذت دور المحافظ منذ منتصف السبعينيات ثم أدليت بدلو خطير جدًا وهو أنها كانت ناجحة ثم قلت إن الوضع الحالي في حالة السيولة ولابد من التغيير لأن الأمور الحالية غير منضبطة، السؤال هو ما هي عناصر النجاح أو مؤشراته في الفترة السابقة التي كانت مصر فيها محافظة، وإذا كان هناك نجاح بالفعل فهل كنا نتوقع الفشل الحالي؟

السؤال الثاني: إذا أرادت مصر فعلًا إحداث تغيير فهل لديها مقومات مثل هذا التغيير؟ وهل تستطيع إحداثه؟

السؤال الأخير: لقد أشرت إلى السيولة، فهل تقصد السيولة المطلوبة في حالة الجلطة الدموية، أم السيولة الضارة في حالة مرض السكر؟

السيد السفير ناجي الغطريفي:

هناك ملاحظة للدكتور وحيد عبد المجيد وهي أننا نريد تنمية يشعر بثمارها ويدركها ليس المفكرون والاقتصاديون ولكن الطبقة الكادحة ورجل الشارع العادي.

الموضوع الثاني يتعلق بسقوط هيبة مصر: فأنا أتصور أن مصر فرطت في حق مهم جدًا من حقوقها عندما قررت أن تعود إلى الأمة العربية أو الجامعة العربية أو التجمع العربي وفق ما يريد المتحدث، لأن الحقيقة هي أن رجوعنا إلى العالم العربي كان بتكلفة، وهي أنه حدث إخلال بالاتفاقيات مع إسرائيل، وذلك بسبب «فوبية» الدور المصري.

ذكر الدكتور مصطفى علوي أن كاديما مثل الليكود، لكن في الحقيقة هي ليست مثله، وإلا لم يكن «شارون» وهو جنرال تاريخي بالنسبة للإسرائيليين والذي حقق لهم انتصارات خطيرة جدًا انفصل بكاديما وأخذ موقفًا مواتيًا إلى حد كبير لإقامة السلام ويسمح بالتفاؤل لاستعادة حقوق الفلسطينيين، فقد أخذ

شارون خطوة هامة جدًا وهي سحب القوات الإسرائيلية من غزة، والأكثر من ذلك هو إخلاء غزة من المستوطنات.

إذا أردنا أن تقف مصر على قدميها من جديد، وأن تفي بجميع التزاماتها، يجب عليها أن تدرك أم ما فقدته تعليميا وحضاريا وحتى على حساب وحدتها الوطنية، فكل هذه خسائر لحقت بنا طوال مسيرة العقود الماضية. ففي سبيل إصلاح مثل هذه الخسائر يجب أن نعيد الأمور إلى نصابها، ونعي أن التنمية الاقتصادية التي تهدف إلى رجل الشارع البسيط أولا والإصلاح السياسي الحقيقي المضطرد ثانيا هما الوسيلة الوحيدة لكي تستعيد مصر هيبتها المفقودة، والسبيل الوحيد للاطمئنان على مستقبل هذا البلد ومستقبل شعبه.

السيد السفير محمود عزت:

هناك نقطتان، **النقطة الأولى** خاصة بالقضية الفلسطينية، التطرف الإسرائيلي المستمر منذ فترة طويلة وسيستمر يقفل الأبواب أمام حل القضية الفلسطينية على أساس دولتين، إضافة إلى ذلك استمرار الاستيطان، فإذا استمر الاستيطان فسيفتح الطريق أمام الدولة الواحدة، وهنا يأتي أمام نظرنا أن هناك وضعًا متشابهًا جدًا بين الصراع بين فلسطين وإسرائيل وبين الموقف الذي كان موجودًا في جنوب إفريقيا حينما كان الأبرتايد سمح لبعض الأماكن في جنوب إفريقيا لكي تكون للطرف الآخر وهو الوضع ذاته الذي ينادي به نتنياهو. في النهاية سنجد أنفسنا أمام طريق واحد لا غير وهو حل الدولة الواحدة. السؤال هو: هل هذه الدولة الواحدة ممكنة في المستقبل أم لا؟

النقطة الثانية هي المقارنة مع إسرائيل، لماذا تعتبر مصر في وضعها الحالي أن هناك تهاويًا في موقفها ومركزها الدولي والداخلي. وهناك سؤال منطقي وهو لماذا إسرائيل متقدمة هذا التقدم الرهيب ونحن لسنا حتى في مجال المقارنة معها؟ أعتقد أن قوة إسرائيل تكمن في نقطتين:

1. العلم والبحث العلمي المركز على تكنولوجيا عالية المجال، منذ الثلاثينيات وقبل إنشاء إسرائيل كان لدى اليهود في فلسطين مركز الأبحاث الذي كان يقدم نتائج أبحاثه للدول الغربية في ذلك الوقت وحتى الآن. فإن أحد أعمدة القوة الرهيبة الإسرائيلية هو العلو والبحث العلمي.

2. الديمقراطية.

السؤال هو: إذا كنا نرى فرصة لمصر أن تنافس إسرائيل حضاريا في المنطقة على أمل الفوز عليها، فهل هناك فرصة لمنافستها في هذين المجالين؟

الأستاذة أنيسة حسونة:

لقد استمعنا لتحليل عميق للصراعات القائمة والسيناريوهات المختلفة، لكن في ضوء عنوان «مصر ومستقبل الصراع الإقليمي» فنحن نتحدث عما إذا كان لمصر دور في هذا الصراع سواء سلبا أو إيجابا، وفي هذه النقطة وفي ضوء البراجماتية التي تحدث عنها الدكتور مصطفى علوي فالسؤال هو: ما هي قائمة الأولوية؟ أين نريد أن نتدخل وأين نريد أن نتجنب التدخل؟ وفي ضوء قائمة الأولويات تلك ما الذي نستطيع أن نحققه وما لا نستطيع تحقيقه في ظل إمكانيتنا؟

إذا لم تتوافر تلك القائمة ولن تقوم مصر بالتدخل، فالسؤال الثاني هو ما تأثيرات مستقبل هذه الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط على مصر سلبا أو إيجابا؟

السيد السفير سيد قاسم المصري:

هل لدى مصر دور إقليمي حاليا؟ أنا أزعم أن السياسة المصرية الخارجية سواء الدولية أو الإقليمية لا يحركها إلا هواجس الأمن الداخلي أو أمن النظام، فأجهزة الأمن هي التي لها الكلمة العليا، وهي التي ترسم السياسة الخارجية المصرية. فالاهتمام بالقضية الفلسطينية نابع من أنه في عقيدة أن الإخوان المسلمين هم الذين في غزة، وبالتالي يجب الاهتمام بهذا الموضوع للاعتقاد بأن حماس هي فرع للإخوان المسلمين، فنحن نتعامل مع عباس والمعتدلين الفلسطينيين حتى يكون في فلسطين نظام أطمئن له، عدا ذلك لا يوجد دور إقليمي لمصر ولا يوجد دور خارجي، فنحن تراجعنا كثيرا، والقومية العربية تلفظ آخر أنفاسها، وفي المباراة الأخيرة بين مصر والجزائر أعتقد أن القومية العربية لفظت بالفعل أخر أنفاسها. فلماذا إذا نخشى ونخاف من الدور الإيراني والتركي، وأتهيب وأتأهل لهؤلاء الدخلاء الذين اقتحموا المنطقة، فإذا نظرنا إلى إيران وأهدافها سنجد أن أعداء إيران هم أعدائي، فمصر تقوم بمصادقة الولايات

المتحدة الأمريكية وتقيم معها تعاملًا استراتيجيًا في حين أن سياسة الولايات المتحدة الاستراتيجية هي تدعيم إسرائيل وفرضها وفرض وجودها على العالم العربي، فلماذا لا تقوم مصر باستغلال دولة تتفق في معظم أهدافها معي، ولماذا تقوم مصر بالمبالغة في تصوير الخطر الإيراني، فهناك إسرائيل التي تمتلك 200 رأس نووي ولا تشغل مصر بالها بهذا الموضوع ولكن تنشغل فقط بالتهديد النووي الإيراني رغم تأكيد رئيس هيئة الطاقة النووية الإيرانية يؤكد التزام إيران بنظام الضمانات والبروتوكول الإضافي الذي يسمح بالتفتيش المفاجئ وغير المعلن على عكس إسرائيل، ومع ذلك تبالغ مصر بخصوص الخطر النووي الإيراني أو الزحف التركي على منطقة الشرق الأوسط. فمن أجل أن يكون لمصر دور يجب تحديد هويتها وانتمائها، فهل هويتها قومية أم جغرافية أم دينية، وأنا أزعم أن أحسن الأهداف وأسلمها هو الانتماء القومي الذي يضم جميع الشعوب العربية إنما هذا الانتماء للأسف يلفظ أخر أنفاسه كما سبقت الإشارة ومع ذلك لابد من العودة إلى الانتماء القومي بسياسة قومية وسياسة إقليمية لا يحركها أجهزة الأمن فقط وإنما يحركها أيضًا الصفوة المتولية للشئون الخارجية والمهتمة بالشأن الخارجي والداخلي لأن كليهما جناحان يخدمان هدفًا واحدًا.

السيدة الدكتورة أميرة الشنواني:

إذا كانت مصر في ظل الظروف الراهنة غير قادرة على أن يكون لها دور إقليمي بارز وأن هذا يعتبر فوق قدرتها فعلى الأقل يجب أن تكون الدبلوماسية المصرية على قدر مستوى دولة تريد أن يكون لها دور رائد إقليميا، على سبيل المثال بعد إعلان إسرائيل أنها لن تجمد المستوطنات نجد أن وزير الخارجية المصرية أعلن أنه يجب أن تبدأ المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين دون شروط هنا أو هناك، وعندما تم انتقاد هذا التصريح والموقف المصري نجد أنه يتراجع في هذا التصريح، وطبعا هذا التذبذب لا يليق بدولة بحجم مصر.

النقطة الثانية هي أن اهتمام مصر بالداخل وبالمشاكل مثل مياه الشرب والأمراض والتعليم وخلافه لا يتناسب إطلاقا مع محاولة مصر شغل الداخل بقضايا هامشية غير هامة وتأتي في مرحلة متأخرة مثل موضوع الكرة وإنفاق الملايين عليها في الوقت الذي تصل نسبة الفقر في مصر حوالي 42%.

النقطة الثالثة هي إضافة لما قاله السيد السفير محمود عزت وهو أن العلم والديمقراطية هما سر تقدم إسرائيل عن مصر، ولكن أيضًا يوجد في مصر «وباء» وهو محاربة الأكفاء والكفاءات بدلا من تبنيها والاستفادة بها وهذا هو ما يدفع هذه الخبرات والعقول المصرية للهجرة إلى الخارج وهو ما لا يوجد لا في إسرائيل ولا أي دولة أخرى.

السيد السفير إيهاب وهبة:

الموضوع الذي أريد أن أثيره مع دكتور مصطفى علوي أنه قال إننا يجب أن نتوقع السيناريو السوداني الخاص بانقسام السودان إلى أربعة أجزاء وبالتالي طالب أن تضع مصر مخططًا واستراتيجية للتعامل مع هذه الكيانات، الحقيقة أنا أختلف جدًا فليس هذا هو المنطلق المصري ولم يكن كذلك في أي وقت من الأوقات، فيجب علينا أن نمنع حدوث هذا وكان في الإمكان أن نجمع الدول العربية، وهناك مشروع قائم بين الدول العربية لتقديم كل عون ممكن إلى جنوب السودان بالطريقة التي تجعل موضوع الانفصال غير مغر وجعل الوحدة هي الخيار المغري، هذا يجب أن يكون هدفنا. نفس الشيء بالنسبة للفلسطينيين فعلينا أن نجمعهم.

نحن تكلمنا كثيرا عن الرباعية الجديدة: سوريا، إيران، تركيا ولماذا هذا الانعزال من جانبنا تجاه هذه الرباعية، لماذا لا ندخل فيها ونتحدث مع هؤلاء ونفتح معهم قنوات جميعا.

الأستاذ الدكتور مصطفى الفقي:

هناك تعقيب على موضوع وحدة السودان وهو أن هناك معوقين أمام تلك الوحدة:

المعوق الأول هو أن الحكومة المركزية في الخرطوم ليست حريصة على وحدة السودان وهو أمر ندركه ونسمعه علنًا.

المعوق الثاني هو أن العرب حتى هذه اللحظة لم يقدموا للجنوب دعمًا وتنمية كما ينبغي.

أعتقد وأجزم أن الجنوب سينفصل لا محالة لأنه ليس هناك ما يغري غير ذلك.



تعقيبات المتحدثين

الدكتور مصطفى علوي:

فيما يخص الدور الأوروبي لا أعتقد بوجود مثل هذا الدور خارج نطاق الدور الاقتصادي الذي يعاون في تنفيذ الاستراتيجيات الأمريكية، ولا يوجد دور أوروبي سياسي خارج هذا النطاق. فيما يخص وجود النظام العربي من عدمه فهو غير موجود منذ سنوات طويلة.

بالنسبة لاختلاف السيد السفير الدكتور عصام رمضان معي حول موضوع عدم إمكانية التوصل لحل للقضية الفلسطينية، فأنا لم أعنِ أن على مصر ألا تسعى أو ألا تتواصل مع سياسة الحل والسعي إلى الحل، ولكن ما أقصده هو أن قراءة الخريطة على الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني الطرفين الرئيسين والمباشرين للصراع لأتنبأ لا هنا ولا هناك بالوصول إلى حل أو تسوية بل على العكس مع مزيد من قوة اليمين الإسرائيلي داخل الكينيست.

لا أظن أن الاهتمام بفلسطين بسبب الإخوان في غزة وذلك لأن حماس عمرها صغير حيث بدأت عام 1987 وكان هناك اهتمام مصري بفلسطين وتورط مصري بالقضية الفلسطينية قبل هذا العام، وبالتالي المسألة ليست رهنا بوجود حماس التي تتصل بالإخوان المسلمين.

الدكتور وحيد عبد المجيد:

الأمور نسبية وليست مطلقة فعندما نقول أن السياسة الخارجية لدولة ما نجحت فتكون قد نجحت في تحقيق أهدافها هي وليست أهداف دولة أخرى، فهو في حدود أهداف السياسة الخارجية المصرية بدأ من منتصف السبعينات في الحفاظ على استقرار المنطقة نجحت في تحقيق هذا، ولكن هذا الحضور يتآكل الآن، فقد تآكل جزء كبير منه والباقي المحصور في دائرة التسوية الفلسطينية آخذ في التآكل بفعل انسداد الطريق أمام هذه التسوية.

بالنسبة للتغير فقد ذكرت النموذج الذي كان على مصر تقديمه ولكن للأسف تقدمه تركيا الآن، فالحد الأدنى من التغير المطلوب لكي تستطيع مصر أن تحافظ على حضور معقول وقابل أن يكون فعالا في المنطقة هو التغيير الذي يجعل مصر قريبة من الوضع في تركيا لأنه هناك انفتاح سياسي معقول ليس مثاليا ولا هو الديمقراطية المرغوبة، وهناك أيضًا قدرة على مواجهة المشكلات الأساسية الداخلية، وهناك إنجاز اقتصادي يتحقق وهذا الإنجاز له شروط ولم يصل إلى شرائح واسعة من الناس لأنه بطبيعته في مراحله الأولى، ونتيجة رؤية صانعي هذا النمو وفي حدود نظرتهم المحددة للسياسة الاجتماعية وأن اعتقادهم أن هذا النمو ستنساب ثماره تلقائيا، وهي نظرية اقتصادية موجودة يؤمن بها البعض ويعارضها الكثيرون، ولكن لكي تنساب تلقائيًا على المجتمع بدون سياسة اجتماعية ذلك يحتاج أن يكون النمو متزايدًا ومتصاعدًا ويصل إلى معدلات كبيرة ومستمرة وهو ما ليس مضمونا في الحالة المصرية لأن مقوماته السياسية ليست متوفرة. وبالتالي إذا نظرنا إلى ما حدث في تركيا في السنوات العشر الأخيرة على وجه التحديد نستطيع أن نرى شكلا من أشكال التغيير الذي لا يعتبر جذريا في ظروف الواقع فيها ليس مؤهلا لتغيير جذري لكنه تغيير ممكن أن يكون ممكنًا لو أن هناك حدًا أدنى من العقلانية في إدارة أمور البلاد ولو أن هناك وضعًا للمصلحة العامة فوق المصلحة الخاصة، وأظن أن هذا ليس مستحيلا ولا بالغ الصعوبة وإن كان مازال صعبًا حتى اللحظة الراهنة.



يشكر المجلس المصري للشئون الخارجية الأستاذة سالي مصطفى على الجهد الذي بذلته في تفريغ أشرطة تسجيل أعمال المجلس وأوراقه والمناقشات التي دارت حولها

طبع بمطابع شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع

80 المنطقة الصناعية الرابعة مدينة السادس من أكتوبر

ت : (02) 38330287 - 38330289 فاكس: (02) 38330296

الصراع الإقليمي على الشرق الأوسط





المؤتمر السنوي
للمجلس المصري
للشئون الخارجية
نوفمبر ٢٠٠٩